



بناء الاشتراكية في الصين



مارل بترهارايم
جاك سارييه
فيفلين ماركينز يو

ترجمة
فواز طرابيسي



دار الطليعة - بيروت

بناء الاشتراكية في الصين

حقوق الطبع محفوظة

حزيران (يونيو) ١٩٦٦

بَنَاءُ الْشَّرِكَةِ فِي الصِّينِ

جَاكْ سَارِيُّ

شارل بولناري

لَهِيلِينْ مَارِكِيزْ بُور

تَرْجِمَةً

فَرَازْ طَرَابِسِي

مَنْشُورَاتُ دَارِ الظَّلِيقَةِ - بَيْرُوت

مقدمة

يجب تحذير القاريء، باديء بدء، من أن هذا الكتاب يختلف كثيراً عن جميع المؤلفات التي صدرت إلى يومنا هذا عن الصين المعاصرة. انه متواضع وطموح في آن واحد. ليس دليلاً ولا بحثاً ولا تحقيقاً صحفياً.

صحيح انه كتب، في معظمها، على أثر رحلة دراسية قمنا بها في صيف عام ١٩٦٤ إلى الاتحاد السوفييتي والصين وجمهورية فيتنام الديمقراطي وكمبوديا والهند، تركز الاهتمام الرئيسي فيها على الاقتصاد والتخطيط الصينيين. إلا أنها أسلقنا جميع المظاهر المألوفة لتقرير عن رحلة، التي غالباً ما تكون سطحية، لتحليل محلّها محاولة أولية في التفكير بالجوانب المحددة للمرحلة الحالية من بناء الاشتراكية في الصين.

بين أيديكم، إذن، مجموعة من الدراسات لا تشغله فيها الإحصائيات او السير إلا دوراً ثانوياً. كان الهم المشترك الذي يوجه المؤلفين هو أن يستخرجوا من الحياة الاجتماعية والتنظيم الاقتصادي المحددين في الصين أفكاراً من شأنها ان تغني المعرفة

النظرية الاشتراكية .

بديهي أن الصين لا تقدم ، بالنسبة لنا ، حلولاً نهائية قابلة للتطبيق في جميع الأوضاع التاريخية ، شأنها في ذلك شأن جميع البلدان الاشتراكية الأخرى . إلا أن الثورة الصينية ، مع الصعود السريع للاشتراكية منذ ١٩١٧ ، تطرح مشكلات عديدة ، وتبحث يومياً عن حلول قد تبدو ملائمة ؟ أي أنها ، باختصار ، من الضخامة بحيث تتطلب أبحاثاً متزايدة العمق . وبقدر ما يجهد القادة الصينيون باستمرار في أن ينطلقوا من امتحان نceği التجربة التاريخية للبلدان الاشتراكية الأخرى ، بقدر ما تبرز ضرورة ولوح المعرفة النقدية لمساهمات الايجابية والسلبية الاشتراكية في الصين .

الصين هي أول بلد ينتقل إلى الاشتراكية انطلاقاً من مستوى صناعي منخفض ، والثورة الصينية في الأرياف مثال باهر على النجاح الزراعي في البلدان المختلفة . إن هذا الواقع المزدوج ، بشكل خاص ، هو الذي يجعلها مليئة بالدروس لمحة كل بلدان غير المصنّعة . إن واقع خمس عشرة سنة من الاشتراكية في الصين يبيّن إلى أي مدى يكون بناء الاشتراكية ، الضمان الوحيد الدائم للاستقلال والتطور ، عملاً بعيد المدى يتطلب ، حتى لا يفشل ، ما هو أبعد من الحروب التحريرية الثورية . أي جهداً دائماً وانضباطاً طوعياً وآيديولوجية ماركسية وحزباً ثورياً وديمقراطيّاً ؟ وكلها ظروف لا تتوفر إلا بصعوبة بالغة ، وربما كانت المحافظة عليها أكثر صعوبة .

قد لا يكون ضرورياً أن نشدد على المساهمة الهامنة التي قدمتها التجربة الصينية للنظرية والتطبيق الاشتراكيين بجميع الذين يهتمون بالاشتراكية ، أكانوا في البلدان الاشتراكية أم في البلدان التي لا تزال رأسمالية . ولكن يبدو أن البعض ، في الوقت الحاضر ، يقلل من هذه الأهمية في حين يبالغ البعض الآخر فيها ، وذلك اعتقاداً على حجج غالباً ما تكون بعيدة عن النقد الماركسي – اللينيبي الحقيقى . إننا نأمل أن تتمكن هذه الدراسة من أن تساهم ، إلى حدٍ ما ، في امتحان علمي واسع ودائم لبناء الاشتراكية في الصين .

بودّنا أن نشكر بكل حرارة جميع القادة السياسيين ، والاقتصاديين ، ومدراء المؤسسات ، ورؤساء الجماعيات الشعبية ومساعديهم ، والمتجمين وجميع الأصدقاء الذين نعرفهم أو لا نعرفهم ممن سمحوا بتجميل الغنـاصـر الـاحـصـائـية ومواضيع التفكير التي يتضمنها هذا الكتاب – إننا نشكـرـهم على حفـاوـتهم وعلى الوقت الطويل الذي كرسـوه لنا . شـكـرـ خـاصـ للـسـيـدةـ هـيلـينـ مـارـكـيزـيوـ التي تعـيشـ وتدـرـسـ فيـ الصـينـ مـنـذـ عـدـةـ سنـوـاتـ ،ـ والتيـ وـضـعـتـ تـحـتـ تـصـرـ فـنـاـ مـعـرـفـتـهاـ الـعـمـيقـةـ لـحـيـاةـ الصـينـ وـلـغـتهاـ .

شارل بـتـلـهـاـيم
جـائـ شـارـيـرـ

الفَصْلُ الْأَوَّلُ

الأُطْرَ الْعَامَّةُ لِلتَّخْطِيطِ الصِّينِيِّ

سَارِلْ بَلَرْبَاجِمْ



١ - مُهَمَّات الصِّين وَثُورَتُهَا

لكي نتمكن من تحليل التجربة الصينية في بناء الاشتراكية يجب التذكير ، بادىء بدء ، ببعض السمات المميزة للصين وثورتها . وبالاضافة لذلك ، فان تفاصيل هذه الخصائص لا غنى عنها اذا كنّا نتّوخي محاولة تفسير صحيحة لدلاله الاجراءات التي يتخذها الحزب الشيوعي الصيني ، واذا كنا نريد ان نحدد الى اي مدى يمكن تطبيق مثل هذه الاجراءات في بلدان اخرى .

١ - اتساع البلد

من المعلوم ان الصين بلد يتميز بالأهمية العددية لسكانه (700 مليون نسمة) ، يجعلون منه اكبر بلد في العالم . من حيث عدد السكان) ، وكبير مساحته (٩,٦٠٠,٠٠٠ كيلومتر مربع) ، يجعلون منه ثاني بلد في العالم من حيث المساحة ، بعيداً وراء الاتحاد السوفيتي وعلى قدم المساواة مع الولايات المتحدة) ، وبتنوع موارده الطبيعية الجيولوجية منها والزراعية . ويعود

التنوع في الموارد الطبيعية في الصين ، بشكل خاص ، إلى التنوع الكبير في المناخات التي تتواءج بين مناطق معتدلة البرودة ومناطق استوائية .

هذه الخصائص تشجّع ، إلى حد بعيد ، على قيام تنمية اقتصادية مبرجة ، خاصة وإنها تسمح بدفع التقسيم الداخلي للعمل بعيداً إلى الأمام مع بناء العدد الكافي من المشروعات الصناعية الكبيرة تكون قادرة على إبراز قيمة أحدث تقنية ، وتوفير المسارب التي يمكن إخضاعها لإدارة مبرجة واحدة بفضل اتساع السوق الداخلية نفسها .

ولكن لا يجوز أن تغرب عن اذهاننا الجوانب السلبية لاتساع البلد ، على المدى القصير ، وخاصة ضخامة مشكلات النقل الحديثة ضعيفة التطور بسبب التأثير السابق للاستعمار ؛ أما تلك الوسائل التي جرى تطويرها فقد تم ذلك ، بشكل خاص ؛ لإيصال عدد محدود من المنتجات إلى المرافق بغية تصديرها . وإذا أخذنا هذا الأمر بعين الاعتبار ، نجد أن مشكلات النقل من الضخامة بحيث يحتاج الأمر إلى الكثير من الوقت والاستثمارات لجني كل ثراث هذه الفائدة الاقتصادية كبيرة على المدى البعيد .

وهكذا نجد أن الصين في الوقت الحالي ، وهي تبني سبيلاً مواصلات جديدة ، ما تزال مجبرة على أن تعطي الأولوية لبناء عدد كبير من الوحدات الصناعية المتوسطة الحجم الهدافة بشكل خاص إلى سد حاجات منطقة جغرافية محدودة نسبياً ، على

صعيد المقاطعات والبلديات^(١) .

٣ - الاممية العددية للسكان

إن الاممية العددية لسكان الصين تشتمل ، من الزاوية الاقتصادية ، على جوانب ايجابية وجوانب سلبية في آن واحد . في المجال الصناعي ، يمكن العامل الايجابي لوضع الصين السكاني في أن كثافة السكان المرتفعة في بعض المناطق تسمح بتأمين مسارات وامكانيات واسعة لتقسيم العمل على فسحات أو مناطق جغرافية ضيقة نسبياً ، أي بتكليف نقل منخفضة نسبياً .

وفي الجهة المقابلة ، فإن ارتفاع كثافة السكان في بعض مناطق الصين يفرض اللجوء إلى زراعة جدّ كثيفة ، وخاصة إلى عمل مكتئف في الوقت الحاضر . هذا الوضع يخلق مشكلات صعبة : تزعزع كثافة العمل ، عادة ، إلى إعطاء إنتاجية منخفضة ،

-
- ١ - ان ضرورة بناء عدد كبير من المشروعات الصناعية المتوسطة الحجم ، وحق الصغيرة الحجم ، ترتبط أيضاً بما يلي :
 - أ) بالاضطرار إلى عدم الاطالة كثيراً في فترات البناء لأن هذه الفترات تطول ، عادة ، حسب حجم المشروع نفسه .
 - ب) بالإمكانات المحدودة في التجهيزات الحديثة والفعالة التي يتطلب استعمالها بناء مشروعات كبيرة جداً .

هذا يؤدي ، في الوضع الراهن ، إلى عجز الصين عن الافادة الس الكاملة من الطاقات التي يوفرها اتساع سوقها الداخلية . فالفوائد التي تقدمها هذه السوق تتزايد مع تطور الصناعة ووسائل النقل . إن الفترة التي تستسمح للصين يعني ثمرات هذه الفوائد المتزايدة قد أصبحت قريبة نسبياً .

ولا يمكن تفادي هذه التزعة إلا باعتماد التجديفات والتطور التقني . وهكذا ، فإن الزيادة الضرورية في إنتاجية العمل الزراعي تتطلب ثورة تقنية ؟ وهذه الثورة التقنية تتطلب بدورها ، في التحليل الأخير ، تصنيع البلد وفق مقتضيات الزراعة نفسها . تلك هي إحدى الأسس الموضوعية لشعار «إعتماد الزراعة كقاعدة الصناعة كقائدة» الذي سنتعرض له فيما بعد .

يمكن القول ، بشكل أعم ، إننا ، حتى ولو نظرنا إلى البلد ككل ، نجد أن مساحة الأرض التي يزرعها الفرد الواحد – والتي هي بين أضعف النسب في العالم (خمس أو سدس الهكتار للشخص الواحد) – تختتم قيامه بتصنيع يرتبط ارتباطاً وثيقاً بحاجات الزراعة . وحتى لو قدرنا أن امتداد المزروعات نحو المناطق الداخلية ، القليلة السكان نسبياً ، يمكن أن يضاعف هذه المساحة ، فإنها تبقى ضئيلة . المشكلات السكانية حادة إذن ، الأمر الذي يفسّر الجهدات التي تبذل منذ عدة سنوات لتخفيض نسبة الولادة .

٣ - تصنيع ضعيف

الخاصة الأخرى من خصائص الصين عشية تحريرها كانت ، وما تزال ، مستوى التصنيع الضعيف جداً . وتنجم عنه سماتان : إنخفاض مستوى تطور بمجموع قوى الانتاج وغلبة النشاطات الزراعية .

السمة الأولى تضع الصين بين البلدان ذات الداخل الفردي الأكثـر انخفاضاً في العالم. وإذا كان لا بد من ايراد رقم، فالمـعترـف به عادة هو أن هذا الدخـل كان يـبلغ حـوالـي الخـمـسـين دـولـارـاً أمـيرـكيـاً للفرد في السنة عند تحرير الصين، عام ١٩٤٩. ولكن لا يـجوز اعتـادـهـذاـالـرـقـمـالـأـكـمـقـيـاسـتـصـاعـديـ. .

وتعـنيـالـسـمـةـالـثـانـيـةـأـنـأـكـثـرـمـنـ٨ـ٠ـ٪ـمـنـالـسـكـانـكـانـواـ،ـوـماـزـالـواـ،ـيـعـيـشـونـفيـالـأـرـيـافـ.

وفي الوقت نفسه، فـانـسـمـتـينـاـيجـابـيـتـيـنـتـعـوـضـانـجـزـئـيـاـعـنـهـاتـيـنـالـسـمـتـيـنـالـسـلـبـيـتـيـنـ.ـوـنـعـتـبـرـهـماـسـلـبـيـتـيـنـلـاـنـهـماـتـعـيـقـانـاـنـطـلـاقـالتـصـنـيـعـوـتـعـصـيرـModenisationـالـزـرـاعـةـبـالـتـالـيـ،ـأـيـالـىـأـبـعـدـمـاـتـوـصـلـإـلـيـهـالـفـلـاحـوـنـالـصـيـنـيـوـنـحـتـىـالـآنـ،ـفـيـبـجـالـاستـخـرـاجـالـخـدـأـقـصـيـمـنـالـأـرـضـالـمـتـوـفـرـةـفـيـظـرـوفـتـقـنـيـةـمـعـيـتـةـ.

٤ - نوعية قوى الانتاج الفلاحية

احدى هـاتـيـنـالـسـمـتـيـنـاـيجـابـيـتـيـنـهـيـالتـالـيـ:ـعـنـدـمـاـجـوـبـهـالـفـلـاحـالـصـيـنـيـمـنـذـزـمـنـبـعـيدـ،ـبـضـرـورـةـاـسـتـخـرـاجـالـخـدـأـقـصـيـمـاـيـكـنـاـسـتـخـرـاجـهـمـنـمـوـارـدـزـرـاعـيـةـجـدـأـضـئـيلـةـ،ـاـضـطـرـالـىـتـنـمـيـةـحـسـعـمـلـيـبـاهـرـوـحـدـاقـةـبـالـغـةـ.ـوـقـدـشـكـلـتـهـاتـاـنـالـصـفـتـاـنـقـوـىـاـنـتـاجـيـةـتـمـكـنـالـنـظـامـالـجـدـيدـمـنـتـعـبـيـتـهـاـبـخـلـقـهـلـظـرـوفـاـقـتـصـادـيـةـوـاجـتـهـاعـيـةـوـسـيـاسـيـةـتـسـمـحـبـاـسـتـغـلـاـهـاـعـلـىـأـكـمـلـوـجـهـ.

وتتكون السمة الإيجابية الثانية من تقاليد التضامن عند الفلاحين الصينيين . وترتبط هذه السمة جزئياً ، بكون مختلف أشكال الانتاج التي تعود إلى فترة ما قبل الرأسمالية ماتزال موجودة في الأرياف الصينية . وترتبط كذلك بحدودية الموارد نفسها ، وبكثرة الكوارث الطبيعية التي حلّت بالصين بسبب مناخ المناطق الواسعة . هذه الظروف جعلت التضامن والمساعدة المتبادلة ضرورة موضوعية .

طبعاً لم يلعب هذا التضامن دوره إلا على مستوى مجموعة محددة (كالقرية مثلاً) في الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي كانت سائدة قبل التحرير . وكان ، في الجهة المقابلة ، ينزع إلى التقهقر نتيجة تطوير الاقتصاد السوقي وتعزيز الانقسامات الطبقية . ولكنـ ظلـ حقيقةـ وحيـاً . وهذا أيضـاً نلتقيـ بـعـاملـ إـيجـابـيـ سـيـجـريـ تـطـويـرـهـ وـتـعـبـيـتـهـ .

يمكن القول ، بشكل أعم ، أن عراقة الثقافة الصينية ، واتساع البلد ، وتطور وسائل النقل الضعيف ، وضعف ارتباط الاقتصاد الفلاحي بالسوق المالية ، وكون السيطرة الاستعمارية (الكولونيالية) المباشرة لم تمارس إلا على جزء محدود من البلد ، كل هذا ولـدـ خـاصـةـ أـخـرىـ : التـأـثيرـ جـدـ الـضـعـيفـ للـجـوـانـبـ السـلـبـيـةـ منـ تـطـورـ الرـأسـمـالـيـةـ عـلـىـ عـقـلـيـةـ الشـعـبـ الصـيـنـيـ . هذا ما يعنيه ما وتسـيـ توـنـغـ عندـماـ يـقـولـ عنـ الشـعـبـ الصـيـنـيـ إـنـهـ «ـ صـفـحةـ بـيـضـاءـ يـكـنـتـناـ أـنـ نـكـتـبـ عـلـيـهـاـ أـجـلـ الـأشـعـارـ .ـ »ـ هذاـ يـعـنيـ ، خـاصـةـ وـبـشـكـلـ مـحـدـدـ ، أـنـ الشـعـبـ الصـيـنـيـ قدـ

أفلت عملياً من الاستلاب حيال الأشياء ، هذا الاستلاب الذي يميّز الرأسمالية الحديثة ، حيث يشعر المرء بحاجة تملّئه عدد متزايد دائماً من الأشياء الجديدة ، ويبدو أن هذه الحاجة أصبحت هدفاً بحد ذاته . ولا يجوز الخلط هنا بين النزوع نحو حياة أفضل وبين هذا الاستلاب . إن الأشكال الحقيقة لاغناء الشخصية متوفرة الآن بغزاره ، ويمكن شق الطريق ، بسهولة أكبر ، إلى مثل هذا الاغناء عبر المشاركة الوعية في عمل جماعي .

٥ - حضارة مدنية قديمة

ومع ذلك فإن الصين بلد ذو حضارة مدنية بالرغم من الغلبة العددية لسكان الريف . وهذه سمة مميزة أخرى للوضع في الصين . فقد ترعرعت في المدن ، منذ آلاف السنين ، حضارة كتابية وتذوق للفنون والآداب وإنتاج حرفي ذو مستوى رفيع وكلها تشكل نقطة انطلاق مشجعة على نشوء صناعة حديثة . وإلى جانب ذلك ، فقد سبق أن دخلت التقنية الحديثة ضمن الإطار المدني حيث توجد مدن يسكنها ملايين البشر ، ونشأت بروليتاريا صناعية حديثة قادرة على الاضطلاع بدور قيادي في عملية بناء الاشتراكية . وقد نشأ ضمن هذا الإطار أيضاً نظام تجاري ونقدي ومصرفي ومالي حديث .

وهكذا أرسّيت أسس تطوير التجارة الاشتراكية الداخلية ، أو بشكل أعم ، أسس توفير ظروف ادارة الاقتصاد الاشتراكي

بجمله . وهذا يتطلب ، في الواقع ، ان يكون قسم هام من السكان قد ألف ، أو هو في وضع يسمح له بأن يألف بسهولة مقولات المحاسبة المالية ، ومقدولة سعر الكلفة بشكل خاص . وأخيراً ، فان العلاقات التجارية التي كانت قائمة بين المدن الساحلية الكثيرة وسائر اجزاء العالم قد سمحت بأن يكون قسم من سكان المدن على اتصال بقوانين التجارة الدولية ومتطلباتها . وهذا أيضاً متهم للحاضر والمستقبل .

٦ - اتصال النضال الثوري ودوامه

ولكن ، لكي نقيّم الظروف الخاصة لبناء الاشتراكية في الصين ، لا بدّ ، طبعاً ، من ان نأخذ بعين الاعتبار خصائص الثورة الصينية نفسها . لقد تمت هذه الثورة بشكل متصل ، أي ضمن إطار عملية واحدة ، من مرحلة الثورة الديقراطية الجديدة الى مرحلة الثورة الاشتراكية .

وكان من نتائج هذا الاتصال الاحتفاظ بتحالف الطبقات الثلاث (عمال ، فلاحون ، برجوازية وطنية) ، الذي تكون في مرحلة الثورة الديقراطية الجديدة ، خلال مرحلة الثورة الاشتراكية .

والواقع التاريخي الذي جعل هذا الأمر ممكناً هو ان البرجوازية الصينية لم تكن برجوازية استعمارية (إمبريالية) . واما كانت ، على العكس من ذلك ، برجوازية بلد هو ضحية للعدوان الاستعماري قادر على اظهار روح ثورية الى حدٍ ما .

إن هذا الظرف الموضوعي ، فضلاً عن سياسة الجبهة الديقراطية الشعبية الموحدة التي انتهجهما الحزب الشيوعي الصيني ، هو الذي سمح بالاحتفاظ بتحالف الطبقات الثلاث خلال مرحلة الديقراطية الشعبية بوصفها مرحلة انتقال نحو الاشتراكية . وتميز هذه المرحلة أيضاً بنهج محدد من التحالف مع والنضال ضد البرجوازية الوطنية . وقد أدّت إلى التحويل الاشتراكي للاقتصاد عبر رأسمالية دولة يسيطر عليها قطاع عام تديره الطبقة العاملة والحزب الشيوعي .

ولهذا التحول ، الذي أخذ يتتسارع ابتداء من عام ١٩٥٥ ، أهمية نظرية وعملية كبيرة . فقد سمح ، بشكل خاص ، لعدد كبير من المؤسسات الصناعية والتجارية بأن تحظى بإداريين وتقنيين مجرّبين قدموا إليها من المؤسسات الصناعية والتجارية الرأسمالية . وخلال الاحتلال بهؤلاء الإداريين والتقنيين ، تكانت الملاكات الجديدة ، الخارجة من الطبقة العاملة والفلاحين ، من ان تتعمّل الادارة بطريقة أسرع وأكثر فعالية من التعلم من الكتب أو من التعليم الذي يغلب عليه الطابع النظري .

من زاوية النظر هذه ، نجد ان الطبقة العاملة السوفيتية ، التي تسلّمت الحكم في بلد استعماري بعد صراع عنيف ضد البرجوازية ، وجدت نفسها في ظروف أقلّ ملائمة . ولأنّ روسيا القيصرية كانت الأكثر تأثيراً بين البلدان الاستعمارية ، فقد أدى ذلك إلى أن يكون مستوى الثقافة والتنظيم الاقتصاديين عند الطبقة العاملة ضعيفاً نسبياً ، اذا ما قارناه

بمستوى الطبقة العاملة في البلدان الرأسمالية المصنعة^(٢). وأخيراً، لكي تنتهي من المميزات التاريخية للثورة الصينية، يجب التذكير بأنها تمت خلال حقبة تاريخية طويلة جداً بقيادة الحزب الشيوعي الصيني.

عندما أعلنت جمهورية الصين الشعبية، عام ١٩٤٩، كان الحزب الشيوعي الصيني يحمل وراءه ليس فقط أكثر من عشرين عاماً من الوجود والتنظيم وإنما أكثر من عشرين عاماً من قيادة النضال الجاهيري كذلك، من النضال العسكري والخبرة في القيادة السياسية والإدارة الاقتصادية في مناطق واسعة نسبياً من التراب الصيني تم تحريرها في فترات مختلفة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الحزب الشيوعي الصيني قد واجه مرحلة التحويل الاشتراكي، ثم مرحلة بناء الاشتراكية، بـكواذر عديدة مجرّبة ووثيقة الصلة بالجاهير لأنها اضطرت إلى أن تعيش معها طوال سنوات عديدة من العمل السري أو المعارك العسكرية.

وقبل أن نحاول إبراز السمات المميزة لتجربة بناء الاشتراكية في الصين، يجب أن نقول بعض الكلمات حول الأسس السياسية والاقتصادية والاجتماعية المشتركة بين هذه التجربة وتجارب البلدان الاشتراكية الأخرى.

٢ - إننا نعلم أن أحد الأمور التي كانت تشغليلينين هي توفير الظروف التي تتمكن الطبقة العاملة السوفيتية من أن « تتتمدد على يد البرجوازية ». ونعلم أيضاً أن الظروف لم تسمح بذلك. وربما كان عدد من خصائص بناء الاشتراكية في الاتحاد السوفييتي ناتجاً عن هذا الوضع.

٢ - الأسس المشتركة في بناء الاشتراكية بين الصين والبلدان الأخرى

إن الأسس المشتركة في بناء الاشتراكية بين الصين والبلدان الأخرى هي بشكل خاص ما يلي :

أ. قيادة حزب يشكل طبقة العاملة، ويعقد التحالفات الطبيعية الضرورية لتسليم الحكم مطبيقاً التعاليم الماركسية - اللينينية. والتحالف الأساسي في بلد يشكل الفلاحون أغلبية سكانه هو طبعاً التحالف بين الطبقة العاملة والفلّاحين.

ب. التحويل الثوري للطبقة العاملة للدولة. وتمّ هذا التحويل بتحطيم جهاز الدولة القديم، واستبداله بجهاز دولة جديد تديره الطبقة العاملة. وهذا يعني أن الجهاز الجديد لا يسيطر على الجماهير، وإنما هو جهاز ينفذ سياسة تضعها الطبقة العاملة وتطليعتها. وهذا ما يسمى دكتاتورية البروليتاريا.

جـ. إتساع كافٍ للقطاع العام يمكنه من لعب الدور القيادي في الاقتصاد . وهذا يعني عملياً سيطرة هذا القطاع الكاملة على الصناعة والتجارة الداخلية والخارجية والنظام المالي .

دـ. إصلاح زراعي جذري يفتح الطريق أمام إدخال علاقات انتاج غير رأسمالية في الزراعة ، ثم يؤدي ، عملياً ، إلى إدخال علاقات انتاج ذات طابع اشتراكي .

لقد أرسىت هذه الأسس الأربع لبناء الاشتراكية بشكل كامل في الصين منذ نهاية عام ١٩٥٦ . وانطلاقاً من هذا التاريخ بدأت عملية بناء الاشتراكية فعلاً ، لأنه في ذلك الوقت فقط جرى تجاوز التناقض الرئيسي للمرحلة السابقة الذي يواجه البرجوازية بالبروليتاريا ، وذلك لصالح البروليتاريا . لم يزل هذا التناقض موجوداً ولكنه لم يعد تناقضاً رئيسياً .

ومـا إن يتطور بناء الاشتراكية حتى يتوجب التجاوز المضطـرد للتناقض الرئيسي للحقيقة الجديدة : التناقض بين قوى الملكية الاشتراكية المتقدمة وبين المستوى الذي ما زال ضعيفاً لتطور قوى الإنتاج . كان هذا التناقض موجوداً في بلدان اشتراكية أخرى ، ولا يزال ولكن جزئياً . إلا أنه يبرز بطريقة حادة في الصين ، نظراً للمستوى جداً المنخفض ، أصلاً ، لتطور قوى الإنتاج .

ان امتحان السمات الرئيسية لبناء الاشتراكية في الصين يكتسب كل معناه عندما نأخذ جميع الاشارات السابقة بعين الاعتبار .

وسوف نحاول الشروع في امتحان هذه السمات المميزة بتجميعها
تحت عنوانين عريضين :

- القرارات الاقتصادية : انماطها ، مستوياتها ، أشكالها .
- العلاقات بين التصنيع والإنتاج الزراعي .

٣ - القرارات الاقتصادية أنماطها ، مستوياتها ، أشكالها

بديني أن تكون آليات اتخاذ وتطبيق القرارات الاقتصادية في الصين الشعبية مشابهة ، في مبادئها العام ، لما يطبق في البلدان الاشتراكية الأخرى . وتشمل هذه الآليات بشكل خاص على مزيج من خطة الدولة الموحدة (التي هي إطار القرارات الأساسية) ومن سلسلة من المبادرات والاقتراحات الصاعدة من القاعدة . وت تكون هذه القاعدة عملياً من وحدات الانتاج المختلفة ومن أجهزة السلطة المحلية . ولأن الأجهزة ووحدات الإنتاج ليست مجرد أدوات تنفيذ ، فهي تتمتع بمؤسسات وحقوق محددة . إننا نشهد هنا تطبيق مبدأ المركزية الديمقراطيية العام في القطاع الاقتصادي .

إلا أن العنصر المميز يكمن في الأشكال المحددة التي يتتخذها حالياً تطبيق هذا المبدأ في القطاع الاقتصادي في الصين ، وفي

الاتجاهات التي تظهر خلال تطبيقه .

قبل أن نتحسن عن قرب القرارات الرئيسية المتخذة ، لا بد من بعض الكلمات حول ما نعنيه بعبارة «المركز» و «مستويات التقرير الأخرى» .

— يتكون «المركز» بمعناه الحالي من اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني ، ومجلس الدولة (السلطة الحكومية العليا) ، ولجنة تحطيط الدولة . إن مجموع هذه الأجهزة هو الذي يكوّن «المركز» بالمعنى الصحيح للكلمة . وفضلاً عن ذلك ، يوجد أربعون وزارة تحت إشراف مجلس الدولة ، ثلاثون منها وزارات «اقتصادية» .

إن الوزارات ، بوصفها أجهزة قطاعية ، لم تعد هيئات مركزية بمعنى ما . وفضلاً عن ذلك ، فإن أهم القرارات لا تصدر عنها ، وإنما عن اللجنة المركزية أو مجلس الدولة أو لجنة تحطيط الدولة . إلا أن «المركز» ، بالمعنى الضيق للكلمة^(*) ، يفوّض الوزارات المختلفة بعدد معين من سلطات التقرير التي يتمتع بها . وقد تدعى هذه الوزارات أيضاً إلى اتخاذ قرارات تنطبق على صعيد البلد ككل . ومن وجهة النظر هذه تكون هذه القرارات من نفس نوعية القرارات التي يتخذها «المركز» (بالمعنى الضيق للكلمة) . وهكذا يمكننا أن نعتبر الوزارات ، عملياً ، جزءاً من «المركز» (بالمعنى الواسع للكلمة) .

* — أي اللجنة المركزية ومجلس الدولة ولجنة تحطيط الدولة (المترجم).

وفي مقابل «المركز» كاعرفناه الآن، تتكون مستويات التقرير الأخرى، على الصعيد الجغرافي من أجهزة المقاطعات وهيئات السلطة المحلية من جهة؛ وتت تكون على الصعيد القطاعي من المشروعات^(*)، أي من الوحدات الاقتصادية في مجال الانتاج والتوزيع من جهة أخرى. وتحتفل الجماعيات الشعبية، حسب هذه المقاديس، مكانة خاصة لأنها هيئات محلية لسلطة الدولة ووحدات اقتصادية في مجال الانتاج في آن واحد.

١ - مجال القرارات المركزية :

ان مجال القرارات المركزية، بادىء بدءه، هو مجال خطة الدولة الموحدة. وتعبر هذه عن الخبرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الاساسية للمرحلة التي تشملها الخطة. ولهذه الخطة صفة الزامية. وهي تحدد، بشكل خاص، أهداف الانتاج والاستثمار والتوزيع والاسعار.

أ. طبيعة القرارة المركزية وطريقة اتخاذها :

للمقررات المتخذة مركزياً طابع سياسي واقتصادي واجتماعي في آن واحد. ليست قرارات ذات صفة تقنية بشكل خاص رغم كونها مجبرة على ان تأخذ بعين الاعتبار المتطلبات الموضوعية للتقنية. ان القرارات المركزية، بوصفها قرارات

* - في هذا الفصل ترد كلمة منشأة كرديف لكلمة مشروع (جمع : مشروعات) Entreprise وذلك منعاً للالتباس بين المشروع كوحدة اقتصادية ومشروع الخطة ، أي خطوطها العامة . (المترجم)

سياسية ، تصدر عن آليات المركزية الديمقراطيّة التي تتحرّك في مجال السياسيّة ، أي على مستوى الحزب والدولة ولا بدّ من ملاحظتين اضافتين في هذا الصدد :

(١) يتم تحضير القرارات السياسيّة الرئيسيّة المتعلقة بالمحال الاقتصادي في داخل الحزب فتؤدي ، إذن ، إلى نقاشات على مختلف المستويات ، وغالباً ما تستدعي قرارات أو ارشادات من اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني . وهذه القرارات والإرشادات هي التي توجه عمل أجهزة الدولة فيما بعد .

(٢) يتّمنى دمج المتطلبات التقنية والاقتصادية بالقرارات السياسيّة بواسطة استشارة الأجهزة التقنية والاقتصادية المركزية وبواسطة اشتراك الأطراف ، أي المؤسسات والهيئات المحليّة ، في اتخاذ القرارات المركزية . ويجب توجيه القسط الأكبر من الاهتمام إلى هذه النقطة الأخيرة .

والواقع أن تحضير الخطط الاقتصاديّة ، منذ بضعة سنوات ، لم يعد يمرّ بالمراحل الثلاث التي كان يمرّ بها سابقاً .

ولنتذكّر ، بادىء ذيده ، ان المراحل الثلاث كانت التالية :

(١) يعدّ المركز مشروع خطة تحتوي على الاهداف المرشدة (ارقام مراقبة) ويرسله إلى الأطراف (حركة من فوق تحت) .

(٢) تعدّ الأطراف ، أي وحدات الانتاج والهيئات المحليّة مشاريع خططها انتلافاً من الاهداف المرشدة وترفعها إلى المركز (حركة من تحت لفوق) .

(٣) على أساس هذه المشاريع ، يعدّ المركز الخطة بشكلها النهائي ويرسلها الى كل وحدة (حركة من فوق لتحت) .
لقد ألغيت المرحلة الاولى . البداية الآن من القاعدة . كل وحدة تعدّ مشروع خطة معتمدة في ذلك على تجربتها الخاصة .
ثم ترفع مشروعها الى المركز الذي يتولى تركيب وتعديل مجموع هذه المشاريع بغية تنسيقها . وتنتج الخطة السنوية ، بشكلها النهائي ، عن هذا التركيب والتنسيق ، فترسل الى كل وحدة وتكون ملزمة بالنسبة لها

ب - الإرشادات النوعية

اذا كانت الوحدة الاقتصادية في القاعدة لم تعد تتلقى «أرقام مراقبة» خلال تحضير مشروع خطتها ، فالإرشادات الصادرة عن المركز لا تزال دليلاً لها .

ولهذه الإرشادات صفة عامة ونوعية . إنها تمثل في «الخط العام» المحدد لعدة سنوات ، وفي «الاتجاه العام» المحدد لفترة أقصر . وهكذا ، تنطلق كل وحدة اقتصادية في القاعدة ، خلال تحضيرها لمشروع الخطة ، من تجربتها الخاصة التي تدها على حقل امكاناتها ، ومن الخط العام والاتجاه العام الذين يدللانها على كيفية توجيه نشاطاتها في المستقبل .

إن التخلّي عن اسلوب الإرشادات ، أي أرقام المراقبة التي يرسلها المركز (خلال ما كان يشكل المرحلة الاولى من اعداد الخطة) ، لم يكن نتيجة أسباب مبدئية ؟ وإنما نتيجة الاعتراف بأن المركز لا يملك في الوقت الحاضر معرفة وافية بحياة وحدات

الانتاج وامكاناتها تؤهله أن يبعث إليها بارقام مراقبة قائمة على أسس علمية .

ج - النقاشات المباشرة

ويُلمس أيضاً تأثير الارشادات المركزية على مضمون الخطبة من خلال النقاشات المباشرة التي تقوم بين وحدات القاعدة وبين المراجع المركزية التي ترتبط بها هذه الوحدات .

ومما يزيد من ضرورة وجود هذه النقاشات أن قسمًا من الامكانيات التي يمكن أن تكون مفتوحة أمام كل وحدة أساسية لا يمكن استخراجها من مجرد تحليل التجربة السابقة . ثمة حاجة إلى معرفة النتائج التي بلغتها وحدات الانتاج الأخرى المماثلة . وفضلاً عن ذلك ، فإن وضع بعض الامكانيات موضع تنفيذ يتوقف على الوسائل الاضافية التي توفرها لوحدة الانتاج أجهزة تقع خارج المشروع ، هذه الأجهزة التي يعتمد نشاطها هي نفسها على قرارات متخذة مركزياً .

ويجب أن نضيف إلى ذلك أن الارشادات النوعية لا تكفي وحدتها لإتخاذ كل الخيارات . ذلك أنه يجب اتخاذ بعضها حسب معايير التناقض ، أو بالأخذ بعين الاعتبار الفوائد الاقتصادية الشاملة التي يمكن أن تنتج عن مجموعة من القرارات المنوي اتخاذها في مشروعات أو مستويات مختلفة .

ولا يمكن حساب التناقض والفوائد الاقتصادية الشاملة إلا على صعيد أعلى من صعيد المشروع نفسه⁽¹⁾ . ولكن لكي يصبح

١ - وأفضل مثال على ذلك هو تحديد موضع بعض نشاطات تعتمد على =

يمكّننا الاستنتاج ان النتيجة «المتوخّاة» للحسابات التي قامت بها مرتبة أعلى ممكّنة التحقّيق، يجب إعادة فتح الحوار بين الوحدات الأساسية المعنية وبين المرتبات العليا أو المركزية. وهذا يؤدي إلى نقاشات واجتماعات عديدة نسبياً.

ولا بدّ من التأكيد على انه غالباً ما تجري هذه النقاشات في الوحدات الأساسية نفسها. فيأتي إليها مندوبون عن المرتبات العليا لمناقشة التعديلات المنوي ادخالها على مشروع الخطة الأصلي. وهذا شكل محدد من اشكال المركزية الديقراطية في المجال الاقتصادي.

ولاضفاء المزيد من الدقة على ما قلته سابقاً، أقول على سبيل المثال انه في مصنع المواد الكيماوية والفحэм الحجري في بيكون - التابع لقسم الصناعة الكيماوية في مدينة بيكون - يأتي مستخدمو هذا القسم لمناقشة الخطة المنوي تعديلهما في المصنع نفسه. هكذا تنتج الخطة أخيراً عن قرارات مشتركة اتخذتها المرتبات المركزية والوحدات الأساسية التابعة لهذه المرتبات.

د - الموازين الحكومية

ورد اعلاه ان المركز يضع عدداً من الموازين المؤقتة للتحقق من تناسق القرارات المتخذة. وهذه الموازين هي موازين مادية

= بعضها البعض الى حد كبير؛ فالخيارات المتخذة لتحديد موضع بذل احدى هذه النشاطات تحديد مواضع النشاطات الأخرى المعتمدة على بعضها البعض. والذي ينطبق على مشكلة تحديد الموضع، أي مشكلة «المكان»، ينطبق كذلك على مشكلات «الزمان» الجديدة.

تشمل ٣٠٠ الى ٤٠٠ منتوج ؟ وموازين قيمية (الدخل الاصلي ، التراكم ، المداخيل الفردية ، الاستهلاك ، تمويل الدولة ، التسليف ، النقد الاجنبي ، الى آخره) ؟ وأخيراً موازين تعليم وموازين اليد العاملة التي تحدد مؤقتاً الموارد وال الحاجة الى قوة العمل (بما في ذلك الموظفون العلميون والتقنيون) .

وفي معرض وضع الخطة على الصعيد المركزي ، يبدو ان البحث عن نسب معينة تعتبر افضل النسب يلعب دوراً كبيراً : بين انتاج السلع التجهيزية والسلع الاستهلاكية ؛ بين الزراعة والصناعة الخفيفة والصناعات الثقيلة ؛ بين الدخل الاهلي والاستهلاك والتراكم ؛ بين البناء الأساسي والتجهيز ؛ بين الدخل الموزع والسلع المتوفّرة . وهذا ما يطلق عليه أحياناً اسم « علاقات التوازن » .

هـ - الأسعار المحددة مركزيأ

لا بد من بضعة كلمات حول القرارات المتعلقة بالأسعار في معرض معالجة القرارات المتخذة مركزيأ .

ليس لوحدات الإنتاج الأساسية حرية تحديد الأسعار . فهذه أسعار إدارية في كل الحالات (إلا في الأسواق الريفية) ، يجري تحديدها وفق عدد من القواعد . ولكننا سنرى أن أعلى مرتبة مركزية ليست وحدها التي تحدد كل الأسعار : الهيئات الإدارية الدنيا هي التي تتخذ القرارات المتعلقة بأسعار المنتجات ذات الأهمية المحلية أو الثانوية . لسنا هنا حيال لامركزية للقرارات بقدر ما نحن حال عدم تكييف للقرارات

إن الطابع الإداري لتحديد الأسعار والدور الثانوي الذي تلعبه معايير الربح في وضع الخطة يميّزان السياسة الاقتصادية الصينية جذريًّا عن السياسة الاقتصادية اليوغسلافية (حيث اللامركزية في اتخاذ القرارات) . وكذلك تتميز هذه السياسة بوضوح عن الاقتراحات التي قدمها بعض الاقتصاديين السوفيت، مثل ليبرمان ، والتي تدعوا إلى إعطاء معيار الربح دوراً كبيراً في توجيهه انتاج وحدات الإنتاج .

إن كون جميع الأرقام غير محددة من كزياً يضعنا أمام فئة أولى من القرارات تقع خارج مجال القرارات المركزية رغم تبعيتها لها ، وذلك لأنها تخضع للمبادئ ذاتها التي تخضع لها القرارات المركزية . سنتطرق الآن إلى الفئات الرئيسية داخل هذا النوع من القرارات .

٢ - مجال القرارات المتخذة خارج المركز

تعترف الصين ، كغيرها من البلدان الاشتراكية ، بأن فعالية القرارات وواقعيتها وسرعتها تتطلب عدم اتخاذ قسم منها مركزياً وإنما على مستويات أخرى .

إذا كان صحيحاً أن خطة الدولة الاقتصادية هي خطة موحدة، فإن المركز لا يدّعى أنه ينظر بالتفصيل في جميع ما يجري في كل منشأة على حدة . هذا يتم في مستويات وسيطة . تجري في هذه المستويات إذن معالجة عدد معين من الخيارات ، والقيام بما يمكن تسميته « تدعيم » أو دمج مشاريع الخطة التي تضعها

المنشآت . و الواقع أن المركز لا ينظر إلا في الخطة « المدعمة »، باستثناء حالة المنشآت الكبيرة جداً .

يجب البدء بالحديث عن المنشآت غير التابعة للمركز لكي نتوصل الى فهم أعمق لدور حلقات التخطيط الوسيطة .

أ - المنشآت غير المعتمدة على المركز

إن قسماً فقط من المنشآت الصناعية أو الزراعية في الصين يتبع للوزارات مباشرة . يقوم « المركز » بدراسة تفصيلية لمشروع الخطة التي تضعه هذه المنشآت ، المسماة منشآت « مركزية » (وبالمقابلة ، يتم ذلك في الوزارة التي تتبع هذه المنشآت لها ، أو في لجنة تخطيط الدولة نفسها) .

أما بالنسبة للمنشآت الأخرى ، تجري دراسة مشروع خطتها على المستوى الوسطي المحلي أو المنطقي . ويتم على هذا المستوى الوسطي أيضاً وضع عدد معين من الموازين المتعلقة بالمنشآت التابعة له . ثم ترفع الى المركز مشاريع الخطة المدعمة لمجموع المنشآت المحلية (أي المنشآت التابعة لهيئات محلية أو لسلطات المقاطعات أو البلديات) . والقرارات التي يتخذها المركز في هذه الحالة تتعلق بالموازين ومشاريع الخطة التي أنجزت وضعها على مستوى وسيطي .

يتكون المستوى « الوسيطي » الذي يحيى ، بعد « المركز » ، مباشرة من ٢١ مقاطعة (باستثناء مقاطعة تاي وان) ومن المناطق الخمس ذات الحكم الذاتي ومن بلديتي بيكين وشانغهاي . وتدخل في هذه المرتبات المنطقية لجان ، المقاطعات والبلديات

التي تملك أقساماً ومراكيز مخصصة . وهكذا تعمل تحت إشراف لجان المقاطعات دوائر صناعية وزراعية وتجارية الخ . وهذه الدوائر هي التي تدير المنشآت المحلية التابعة لها . وتلعب الدوائر بالنسبة لهذه المنشآت الدور ذاته الذي تلعبه الوزارات بالنسبة للمنشآت « المركزية » .

أما فيما يتعلق بتوزيع المنشآت بين منشآت مركزية ومنشآت غير معتمدة على المركز ، فقد تطورت قواعد التوزيع في السنوات الأخيرة . كان الاتجاه واضحاً نحو التكثيف concentration في الخطة الأولى ، أي في حقبة لم يكن يوجد فيها إلا عدد قليل من المنشآت . وقد شهدت الفترة بين ١٩٥٨ و ١٩٦٠ عملية نقل السلطة المركزية إلى المستويات الوسيطة . فتطورت المبادرة المحلية ، ولكن التخفيف من الطابع المبرمج لهذا التطور أثار نقداً لما سُمي « التطور الأعمى » .

فاستعاد المركز عدداً من السلطات في الحقبة الأخيرة . ووضعت قواعد التوزيع رويداً رويداً . ورغم أنها ليست محددة بشكل كامل حتى الآن ، مع ذلك يمكن ربطها ببعض المبادئ الأساسية .

يسير المركز ما يلي :

– المنشآت التي يكتسي انتاجها طابعاً وطنياً ؟

– المنشآت الكبيرة الحجم التي تأخذ سلفاً كبيرة ؟

– المنشآت المالية ؟

– المنشآت التي تستعمل وسائل تقنية جديدة ؟

– المنشآت التي تأسست بفضل مساعدة أجنبية ؟
– منشآت الدفاع الوطني .

أما المنشآت الأخرى ، فتجري ادارتها محلياً ؛ وتبلغ قيمة الانتاج المسيطر محلياً ٣٠ - ٢٠٪ من الانتاج العام . ولكن كونها « مسيطرة محلياً » لا يعني ان السلطات المحلية تتصرف بأمرها بحرية . لا بدّ من أن نميز بدقة . يشمل انتاج المنشآت المسيرة محلياً فئتين من المنتجات :

– بالنسبة للثليثي الانتاج تصنع المنتجات حسب عقود مع منشآت مركرية إما لا كآل انتاج منشأة مسيطرة مركريّاً (قطع غيار للشاحنات مثلًا) ، واما لتصديرها .

– بالنسبة للثلث فقط ، تصنع منتجات معدّة للاستهلاك في المقاطعات (مثلًا : الأحذية المصنوعة من مواد أولية محلية ، الإبر ، الخيوط ، المسامير) .

وهكذا ينمو التوجهان متوازيان : تشجيع المبادرة المحلية يجعل التسيير غير مركري ؟ والسعى وراء فعالية التخطيط بتكتيف اختيار الأهداف والوسائل .

حتى الأعمال التحضيرية لخطط المقاطعات (او البلديات) هي جزء مندمج في خطة الدولة الموحدة . وفي نهاية الأمر ، يعود إلى المستوى الوطني أن يضع موازين كاملة لكل المنتجات الهامة . إن عملية تحضير الخطة ، التي غالباً ما تقتضي تدخل المرتبات الوسيطة ، تم ، أساساً ، حسب الطريقة التالية : بعد أن تنتهي المنشأة من وضع خطتها ، ترفعها إلى الوزارة التي تتبع لها (هذا

اذا كانت منشأة مركبة) ، والى «لجنة تخطيط المقاطعة» . ان ارسال الخطة الى لجنة تخطيط المقاطعة واجب على المنشآت المركزية والمنشآت المحلية على حد سواء ، فحتى المنشأة المركزية نفسها تستعمل منتجات تدخل في قوازين المقاطعة .

اما فيما يتعلق بالمنشآت المحلية ، فهي ترفع مشروع الخطة الى السلطات المحلية ، وواجب عليها كذلك أن ترفع نسخة عن هذا المشروع الى الوزارة المعنية بالأمر ، لأن تنفيذ مشروع الخطة يتطلب في العادة استعمال عدد معين من المنتجات المسيرة مركزياً . مثلاً : تكون خطة الصناعة الكيماوية من جموع خطط منشآت هذه الصناعة أكانت مرتبطة مباشرة بالوزارة أم بالسلطات المحلية .

الوزارة هي المسئولة عن وضع الخطة العامة ، ولكنها لا تتفاوض مباشرة مع المنشآت المحلية غير التابعة لها . فالسلطات المحلية هي التي تقوم بهذه المفاوضات . وبهذه الطريقة ، يتضح لنا تدخل حلقات التخطيط الوسطية ، الأمر الذي يخفف من أعباء الأجهزة المركزية . ولو لم يكن الأمر كذلك ، فربما كان من المستحيل أن توضع الخطة في الوقت المعين .

ب - دور الأجهزة التجارية

لا يمكن للخطة طبعاً أن تتبناها بقرارات التسيير الاقتصادي الجاري . وفضلاً عن ذلك ، فإن تدخل المرتبات المركزية في اتخاذ هذه القرارات يثقل على سير الأجهزة المركزية ، ويؤخر وقت اتخاذ القرارات ، ويجعلها أقل واقعية مما لو صدرت عن

المكان . وبالإضافة إلى ذلك ، غالباً ما تتخذ هذه القرارات مبدئياً ، في الصين كما في الاتحاد السوفياتي ، على مستوى المنشآت نفسها . تعمل هذه المنشآت ، إذن ، كوحدات اقتصادية . فهي تتمتع ، بحد ذاتها ، بالاستقلال المالي وبصلاحية توقيع العقود التي تكون مصدر موجباتها مع أجهزة الدولة .

إن تطور الأجهزة التجارية المستقلة في الصين هو ، إلى حد كبير ، إحدى خصائص طريقة سير الاقتصاد الصيني .

ان « محطات البيع بالجملة » هي المكلفة بتنفيذ العمليات التجارية . أما على المستوى الإداري الأعلى ، فأن « الشركات التجارية » المختصة التي تشمل شبكة من « المحطات » هي التي تعقد الاتفاقيات مع « الشركات الصناعية » المعنية ؛ وهذه اتفاقيات عامة حول الكمية والتنوع .

ثم توقع « محطات البيع بالجملة » مع كل منشأة أو جماعية شعبية عقداً تتعلق بالكمية الواجب تسليمها ، وبالنوعية والتنوع والحجم والأسعار والتغليف ومواعيد التسليم ، إلى آخره ، وهكذا تلعب الشركات والمحطات دوراً بارزاً في تحديد القرارات التي سوف تتخذ على مستوى منشآت الإنتاج . إن كون خطة الدولة الموحدة هي التي توجه هذه الأجهزة التجارية نفسها ، يجعل منها فعلاً إحدى أدوات تنفيذ هذه الخطة على صعيد التسيير الاقتصادي الجاري .

وفضلاً عن ذلك ، فإن تدخل أجهزة الدولة التجارية على صعيد التسيير الاقتصادي الجاري يبرز من زاوية نظر :

(١) - عند وضع الاقتراحات المتعلقة بتحديد الأسعار . تقدم الشركات بعض هذه الاقتراحات إلى لجان تحديد الأسعار . وهكذا فإن المرتبات التجارية تدرس كم يجب أن يكون ثمن شراء المنتجات الصناعية المحلية بحيث يتبقى للمنشآت حاشية ربح كافية ، وبحيث يتم تشجيع المنشآت الطبيعية (ليس « مادياً » ، وإنما بواسطة رفع أحد « مؤشرات » الخدمة التي تقدمها هذه المنشآت للمجموع) .

(٢) تلعب الأجهزة التجارية دوراً لا يمكن الاستهانة به في التحديد النهائي لبرنامج الإنتاج في المنشآت . فالمنشآت تستشيرها عند وضع برنامج الإنتاج للسنة المقبلة . وتقديم لها نماذج عن المنتجات الجديدة التي تنوي صنعها فضلاً عن الإشارات المتعلقة بسعر الكلفة . ويعود للأجهزة التجارية ، بالتعاون مع منشآت الإنتاج ، القيام بدراسة إمكانات تصريف المنتجات القديمة والجديدة على حد سواء . وذلك لكي توضع برامج إنتاج محددة تستجيب لحاجات المستهلكين .

والأجهزة التجارية هي التي توجه المنشآت في وضع مشاريع خططها ، وفي وضع برنامج الإنتاج التفصيلي في آن واحد . ويحق لها أيضاً أن تتدخل في تعديل هذا البرنامج خلال العام نفسه .

وتتوقع محطات الجملة عقود تسلیم مع « مخازن البيع بالفرق » المكونة من ثلاث فئات : مخازن الدولة ، المخازن التعاونية ، المخازن المشتركة مع رأس المال الخاص .

وتبين الاشارات السابقة ، وفي قطاع السلع الاستهلاكية خصوصاً ، ان عدداً كبيراً من القرارات لا يصدر عن المركز مباشرة بالرغم من اندماجها في خطة الدولة الموحدة . كما تبين ان بعض خطط الإنتاج عرضة للتعديل خلال التنفيذ . إلا ان هذه التعديلات لا تمثل الا التفاصيل كقاعدة عامة ؟ ولديست تعديلات شاملة لخطط كلها . وعندما تبرز ضرورة اجراء تعديل شامل ، فهذا لا يجوز ان يتم عن طريق قرار لا مركزي . (والآخر بنا ان نسميه قراراً غير مكثف *Déconcentré*) . فمن الطبيعي ان يتطلب تدخل المرتبات المركزية المباشرة .

ج - استقلال الجماعيات الشعبية

لن نتعرض هنا لدرجة الحرية التي تتّمتع بها الجماعية في وضع خطتها وفي التسيير الجاري لشؤونها . فهذا ما يعالجه قسم آخر من الكتاب⁽¹⁾ . نريد ان نشدد فقط ، من زاوية نظر لا مركزية القرارات ، على ان كل جماعية شعبية تتّمتع ، مبدئياً ، بحرية التصرف باعتمادات التراكم التي تملّكتها ، وهذا يختلف عمّا هو متبع في المنشآت الصناعية . لا يوجد هنا استقلال مالي وحسب وإنما تمويل ذاتي أيضاً . بل أكثر من ذلك ، ما دام يوجد استعمال « حر » للمبالغ التي يقوم عليها هذا التمويل الذاتي .

الطبيعي ان نجد هذه الحرية مقيدة عملياً بضوابط تفرض على الجماعيات الشعبية من الخارج . وتنتج بعض هذه الضوابط

١ - الفصل الثاني .

عن اضطرار الجماعية الشعبية الى شراء معظم وسائل الإنتاج التي تحتاجها من أجهزة الدولة. فباستطاعة هذه الأجهزة ، إذن ، ان تمارس تأثيراً عملياً جديداً على طريقة تصرف الجماعيات الشعبية باعتماداتها .

القيد الآخر على الحرية الشكلية في استعمال اعتماد التراكم هو الانضباط السياسي الذي يخضع له جميع اعضاء الحزب الذين يشاركون في ادارة الجماعيات الشعبية . وهذا بديهي وطبيعي .

٣ - اشتراك القاعدة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية

نكتفي هنا بابعاد بعض الملاحظات العامة حول موضوع اشتراك القاعدة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي الذي سوف نلتقي بمحاذيب عديدة منه خلال هذا الكتاب .

ان عدم تكثيف او لامركزية الانموذج الذي وصفناه اعلاه لا يعني ، بالضرورة ، اشتراك « القاعدة في القرارات الاقتصادية والاجتماعية » . ففي بعض الحالات ، قد لا تسمح اشكال التنظيم بهذه باكثير من اشتراك الاداريين والتقنيين الذين ينتمون الى اجهزة غير مركبة ، في تحضير القرارات الاقتصادية وصياغتها .

ان احدى الشواغل العميقة للحزب الشيوعي الصيني هي محاولة تحقيق اشتراك فعلي للقاعدة الحقيقية ، اي الجماهير ، في اتخاذ القرارات الاقتصادية والاجتماعية . هذا ما يعبر عن احد الشعارات الواردة في التقرير الذي قدمه رئيس مجلس الوزراء شو آن لاي للدورة الأولى للمجلس الوطني الثالث لنواب الشعب

في نهاية كانون الأول ، ١٩٦٤ : « الجمع بين القيادة وتوسيع الحركات الجماهيرية » (*) .

يقول الاقتصادي بو اي - بو (٢) ان احدى القواعد الجوهرية للقيادة في الصناعة هي السير في خط الجماهير ، اي « الانطلاق من الجماهير والعودة اليها » ويوضح هذه النقطة بقوله :

« ... لقد تأسست في كل المنشآت تنظيمات نقابية تندّم مختلف النشاطات الهدافـة الى تعبئة الشغيلة والعمال المستخدمـين للمنافسة الاشتراكـية ، وتعـميق الوعي السياسي والـايدـيـولـوجـي ، ورفع المستوى الثقـافي والتـقـني . لقد اعتمدـنا مـبدأ المـركـزـية الـديـقـراـطـية قـاعـدة لـنـا . إن مـختلف الـأنـظـمة الـديـقـراـطـية في إـدـارـة المـنـشـآـت ، كالـانـعقـاد الدـورـي لـمؤـتمـرات أو بـجـالـسـ منـدوـبـ العـمالـ وـالـمـسـتـخـدـمـينـ ، تـسـمـح بـبـنـاقـشـة وـحلـ مشـكـلـاتـ الـهـامـةـ فيـ المـنـشـأـةـ ، وـبـاشـرـاكـ الجـماـهـيرـ فيـ إـدـارـتهاـ وـعـمـارـسـ الرـقـابـةـ عـلـىـ الـعـمـلـ الإـدـارـيـ . الـديـقـراـطـيةـ الـتيـ نـمـارـسـ فيـ المـنـشـآـتـ هيـ دـيـقـراـطـيةـ تـحـتـ رـقـابـةـ قـيـادـةـ المـركـزـ ، وـهـيـ تـتـنـاقـضـ كـلـيـاـ معـ شـعـارـاتـ « التـسـيـيرـ العـمـالـ الذـاتـيـ » وـمـعـ مـمارـسـتـهـ الخـاطـئـ . إنـ مـركـزـيتـناـ تـعـتمـدـ عـلـىـ الـديـقـراـطـيةـ ، وـهـيـ تـخـتـلـفـ جـذـريـاـ عـنـ الـاعـتـهـادـ الـاحـادـيـ الـجـانـبـ عـلـىـ الـأـوـامـرـ الإـدـارـيـةـ وـعـلـىـ الـانـفـصـالـ عـنـ قـيـادـةـ الـحـزـبـ .

* - « الوثائق الرئيسية للدورة الاولى للمجلس الوطني الثالث لنواب الشعب في جمهورية الصين الشعبية » ، باللغة العربية ، دار النشر باللغات الأجنبية ، بكين - ١٩٦٥ ، ص ٢٥ . (المترجم)

٢ - « كوبا سومياليدستا » ، تشرين الأول ، ١٩٦٣ .

والجماهير . »

فمثلاً ، وعلى عكس ما يجري في البلدان الأخرى ، ليس مدير المنشأة هو الذي يدير منشآت الدولة بشكل مباشر أو كلي . وإنما تتوالاها قيادة جماعية ، أي لجنة الحزب في المنشأة . وُنتخب هذه من قبل الطليعة المنظمة سياسياً في المنشأة^(٣) .

وهذه القيادة قيادة جماعية وسياسية في آن واحد . ولديست قيادة شخصية أو إدارية . إن المدير (الذي تعينه مرقبة عليا) يتدخل مبدئياً كمنفذ للقرارات التي تتخذها لجنة الحزب وحسب .

لو لم تكن المنشأة تتمتع ببعض الاستقلال في التسيير لكان دور لجنة الحزب فقد معظم معناه . ولكننا نعرف بالتحديد أن الاستقلال في التسيير متوفّر . وتتمتع لجنة الحزب أيضاً بحرية نقاش نسبية ضمن إطار الأهداف المقرة في الخطة .

لكن إدارة لجنة الحزب المنشأة الدولة ليست مطابقة بعد لاشتراك القاعدة ، أي الجماهير ، في اتخاذ القرارات . وذلك بسبب قلة عدد اللجنة وطريقة انتخابها .

وفي المقابل ، فإن اشتراك القاعدة في القرارات الاقتصادية

٣ - يجب الاصرار هنا على أن لجنة الحزب تمثل بالتحديد الحزب على مستوى منشأة الدولة . ولكنها لا تمثل عمال المصنع وحدهم . إن القيادة التي تضطلع بها لجنة الحزب ليست متناقضة إذن مع ملكية الدولة ، مثلاً يكون الحال عندما تعطى منشأة تملكها الدولة إلى عمال هذه المنشأة ليسيروها (لأن المصالح المباشرة لهذه الفئة من العمال قد تتناقض مع مصالح الجموع ومع مصالح الطبقة العاملة على المدى البعيد) .

والاجتماعية الجارية يتم بشكل رئيسي عن طريق الاستشارات وتحري الاستشارة عندما يطلب رأي جمعية عمال المنشأة؛ وخصوصاً في حالات التصديق على الخطة أو تقرير كيفية صرف اعتمادات تحسين الأحوال.

عندما تتعذر المنشأة بحجم معيناً، تُبدل الجمعية بـ «ندوة مندوبية العمال». وتنتخب هذه من قبل مجموع عمال المنشأة، و تستشار حول الخطة وقوانين العمل، إلى آخره.

الجانب الآخر للديمقراطية الاقتصادية هو تنظيم العمال داخل المصنع في «فرق عمل». يدير كل فرق رئيس فرقه ينتخبه رفقاء لمدة سنة واحدة^(٤).

داخل الفرقه، يقترح العمال انفسهم طريقة ترتيبهم (الامر الذي يحدد مستوى أجورهم). ولا يجوز أن يكون هذا الترتيب كييفياً. يجب القيام به حسب انوذج درجات يصدر عن المكتب الصناعي او الوزارات الصناعية التي تتبع لها المنشأة المعنية. والفرقه هي التي تقترح وضع عامل ما في درجة معينة ثم يرفع هذا الاقتراح الى المرتبة الاعلى للمصادقة عليه.

وهكذا فإن فرقه العمل هي الوحدة الأساسية في المنشأة، وخلية الديمقراطية الاجتماعية في آن واحد.

وتوزع المكافآت على العمال ضمن اطار الفرقه. هذا يعني عملياً اقتراح توزيع المكافآت داخل الفرقه ثم رفعه الى «المشغل».

٤ - يبدو انه لا يحق لفرقه ان تنزع ثقتها عن رئيسها خلال مدة رئاسته.

تقترن الفرق إذن اسماء المرشحين لنيل المكافآت ، فيدرس المشغل هذه الاقتراحات ، ثم يرسلها بدوره الى الادارة . ويعود اتخاذ القرار النهائي الى لجنة خاصة بالكافآت تكون من العمال و كوادر المشغل والكواحدة الادارية .

ان شروط توزيع المكافآت تؤدي بالطبع الى قواعد جماعية يجب على الفرقة واللجنة الخاصة بالمكافآت أخذها بعين الاعتبار . ومن هذه الشروط تنفيذ العامل للخطة ، موقفه التعاوني في العمل تجاه سائر اعضاء فرقته ، وعدم تغيبه عن العمل لسبب غير مقبول . لم تتعرض الا للتنظيمات الاقتصادية الصرفة التي تؤمن اشراف العدد الاكبر في النشاط الاقتصادي والاجتماعي . ان دراسة كاملة تتناول « اطر » التخطيط ، لا بد لها من ان تشمل كل المنظمات الجماهيرية (الحزب ، النقابات ، منظمات النساء ، الشباب ...) وهذا ما يتعدى صد دراستنا الحالية .^(٥) ومن جهة اخرى يجب اكمال الجوانب التنظيمية الصرفة باشارات ادق حول اهم اطروحات التنمية : السياسة التي تحديد العلاقات بين التصنيع والانتاج الزراعي .

هـ - يجب أن نذكر هنا المؤسسات المسئولة بتسيير مختلف الأحياء في المدن . لقد شرح لنا ، في حي جديد بضواحي شنفهـاي ، ان الحي ينتخب «جمعية عامة لمندوبي الشعب في الحي» (٤٠٠ عضو يمثلون حوالي ٧٠،٠٠٠ مواطن) . وتنتخب هذه الجمعية بدورها «لجنة» الحي و «رئيسها» . رئيس الحي وحده المتفرّغ . تشرف اللجنة على الحياة اليومية وفق ارشادات بلدية شنفهـاي . إلا أن الحي لا يملك موازنة خاصة به . وفي الحالة التي درسناها تبيّن لنا ان بلدية شنفهـاي المنتخبة هي وحدها التي تملك موازنة . أما لجنة الحي فهي تطبق تعليمات البلدية وقراراتها ، ولكنها لا تشرف على القروض .

٤ - العلاقات بين التصنيع والانتاج الزراعي

يجب معالجة العلاقات بين التصنيع والإنتاج الزراعي في الصين في مضمونها التاريخي أولاً. فالواقع أن هذه العلاقات لم تفهم بالطريقة ذاتها، فلا يمكن فهم اسلوب المعالجة الحالي إلا بالنسبة لتطور السياسة الاقتصادية الصينية خلال السنوات الأخيرة.

١ - المراحل الأربع

ينقسم تطور السياسة الاقتصادية ، أو المراحل المختلفة التي مررت بها السياسة الاقتصادية الصينية منذ قيام جمهورية الصين الشعبية الى أربع مراحل .

أ - مرحلة التعمير (١٩٤٩ - ١٩٥٢) . ومثلاً يدل اسمها ، فهي مرحلة خصص قسمها الأكبر لاعادة تسيير المشروعات الموجودة ، ولانشاء مشروعات جديدة كذلك . والاهم من ذلك انها مرحلة تحققت خلالها تحولات اجتماعية

وسياسية اساسية ما دام قد تحقق خلاها الاصلاح الزراعي ، وقضي فيها ، الى حد كبير ، على التجارة الخاصة التي تقف عقبة بين الزراعة والقطاع غير الزراعي وتستحوذ على قسم هام من الثروات التي ينبع منها الفلاحون . وبالاضافة الى ذلك ، قضى عملياً على الربا الذي كان مصدراً آخر من مصادر الانقطاع من مداخيل الفلاحين .

ب - الخطوة الخمسية الاولى (١٩٥٣ - ١٩٥٧) . وهي مرحلة تتميز ببذل مجهود للتصنيع الذي يعطي الاولوية للصناعة الثقيلة على شاكلة الخطط الخمسية الاولى في الاتحاد السوفييتي . ومع ذلك ، فقد تقدم الانتاج الزراعي ، وتتميز السنوات (١٩٥٣ - ١٩٥٧) بالانتقال من اشكال الاستثمار الخاصة الى الاشكال الجماعية ، وبالتالي السريع لانفراط التعاونيات المختلفة : من التعاونيات الاشتراكية التي تتضمن توزيع المنتجات وفق مساحمات الاعضاء في رأس المال ، الى التعاونيات الاشتراكية التي جرى تعميمها بين ١٩٥٦ - ١٩٥٧ والتي ادت إلى التحول الكامل في اشكال الانتاج الزراعي ابتداء من عام ١٩٥٧ . وقد جاء موازياً لذلك تتعديلات في الصناعة ، ويمكن القول ان مرحلة التحويل الاشتراكي انتهت عام ١٩٥٧ وذلك من حيث علاقات الملكية في الاقتصاد الصيني .

وتتصف نهاية هذه المرحلة بشاغل تكيف التجربة الاشتراكية العالمية مع ظروف الصين الخاصة ، والاقلاع عن التقليد المنهجي للاتحاد السوفييتي .

ج - تبدأ المرحلة الثالثة عام ١٩٥٨ وتستمر حتى عام ١٩٦٠ ويمكن تسميتها بمرحلة الانتقال ، لأنها تميّز عملياً بظواهر متناقضة . وهي المرحلة التي بدأت بما قد سمي « القفزة الى امام » اي توّر كبير بين القوى ونتائج مشجعة في عدد معين من قطاعات الاقتصاد ، بالإضافة الى تمايزات كبيرة جداً وتوّر عقيم في قطاعات أخرى .

وقد شهدت نهاية هذه المرحلة مصاعب جمّة ناتجة عن اخطاء ارتكبت خلال اول قسم من السنوات الثلاث من جهة وعن مصاعب ناتجة عن المناخ وعلم الرصد الجوي من جهة اخرى . اتت ثلاث سنوات صعبة جداً من حيث نسبة المطر ، ففي بعض المناطق كانت هذه النسبة مرتفعة جداً فاحدثت الفياضانات ، وفي البعض الآخر - كجنوب الصين مثلاً - حدثت موجات جفاف طويلة جداً .

وتتميّز هذه السنوات الثلاث أيضاً بوقف المساعدات السوفيتية خلال صيف ١٩٦٠ ، وانسحاب التقنيين السوفيت ، وبروز سلسلة من المشروعات الصناعية بترت استمرارية التطور الاقتصادي المتوقع سابقاً .

د - بامكاننا القول ان هذه المصاعب قد ذلت ، في الجوهر ابتداء من عام ١٩٦٥ . وان الفترة بين ١٩٦١ و ١٩٦٤ هي مرحلة جديدة تسمى مرحلة « التكثيف والتدعم والانجاز » عاد خلالها الانتاج الصناعي والزراعي الى التقدم ، وبذلت مجهودات ضخمة لاعادة التوازن بين مختلف قطاعات الاقتصاد

باعتاد خط في السياسة الاقتصادية ما زال يطبع المرحلة الراهنة .

ويتعدد هذا الشعار الذي يسيطر على الحياة الاقتصادية : « اعتاد الزراعة كقاعدة والصناعة كقائدة » .

٢ - السياسة الحالية : « اعتاد الزراعة كقاعدة والصناعة كقائدة » .

هذا المفهوم ، او هذه الجملة ، هو مرتكزاً المشكلة لأنه يواجه القطاعين - الصناعة والزراعة - ويعين لكل منها دوراً محدوداً . وهذا ما يجب توضيحه انطلاقاً من الاخذ بعين الاعتبار التعديلات الشاملة التي يفترضها هذا الخط السياسي العام . وهذا لا يمكن الا ان يكون ناقصاً في الوقت الحاضر لعدم نشر احصائيات شاملة خلال السنوات الاخيرة .

أ - تخفيض معدل التراكم

هذا الشعار يعني الحدّ من مجهود التراكم ، هذا التراكم الذي كان جد مرتفع خلال عامي ١٩٥٨ - ١٩٥٩ ، اي ضرورة جعل المجهود الرامي الى التصنيع الثقيل - التجهيز - اخفّ مما كان عليه في السنوات السابقة .

خلال مقابلة مع الاقتصادي بو اي بو^{١١} أكد على ان

١ رئيس لجنة الدولة الاقتصادية ، نائب رئيس لجنة تحطيم الدولة ونائب رئيس الوزراء .

التراكم في الفترة الحالية يجب ان يتراوح بين ٢٠٪ كحد ادنى و ٢٥٪ كحد اقصى بالنسبة لمستوى الدخل الأهلي .

وقد تبيّن من خلال المعلومات التي تجمعت لدينا ان معدل ٢٠٪ لم يبلغ بعد في الواقع الحالي .

فالمعترف به حالياً ان المداخيل المالية تبلغ حوالي ٣٠٪ من الدخل الأهلي وان حصة التراكم تقع بين ٣٥ و ٤٠٪ من هذه المداخيل ؟ أي إذا نحن دمجنا هذين المؤشرين ، نجد ان معدل التراكم ، بشكل مالي وممركز ، يبلغ ١٢٪ من الدخل الأهلي .

طبعاً يجب أن نضيف إلى ذلك التراكم الذي لا يمر في قنوات الأموال العامة والذي يتحقق القسم الأكبر منه داخل الجماعيات الشعبية ، أكان ذلك باتجاه الزراعة نفسها ، بشكل رئيسي ، أم باتجاه النشاطات الفرعية بما فيها النشاطات الصناعية الخاصة بالجماعيات .

يمكن حسب تقديرات ان نعتبر ان الحد الأقصى للتراكمات التي تحققت ، غير الـ ١٢٪ التي تمر بالموازنة ، تبلغ ٦٪ ؛ فيصبح المجموع حالياً ١٨٪ من الدخل الأهلي . أي إننا ما زلنا بعيدين عن النسبة التي تحققت خلال «قفزة الكبرى إلى الأمام» : كنا قد قدرناها بـ ٣٠ بالمئة في حينه ، بينما قدرها البعض بـ ٣٥٪ .

كيف نفسّر هذا التطور ؟ لا يجوز أن يغيب عن أذهاننا انه في بلد كالصين ، يغلب عليه القطاع الزراعي بحجم التوظيف الذي يمثله ، يكون مستوى الانتاج الزراعي احدى العقبات التي تفرض تقليص حجم ونسبة التراكم الممكنين ..

ومن الممكن أن يكون هذا الموضوع قد نُسِي لفترة في البدء ، لأن الأرياف الصينية كانت تحوي طاقة عمل مستعملة جزئياً جرت تعبئتها في السنوات الأولى ، وأدت إلى ارتفاع معدل التراكم لفترة .

والمعروف أن هذا الاستعمال الجزئي كان يعبر عن نفسه بعدد قليل من أيام العمل المكرّسة فعلاً للزراعة .

ب - حدود التصنيع المتتسارع في المدن

ما ان بدأ الاصلاح الزراعي وأطلت السنوات الأولى من الحركة التعاونية حتى تزايد معدل استعمال قوى العمل هذه . إلا ان تقديرات عام ١٩٥٥ تبيّن ان عدد أيام العمل التي يقدمها العامل لا يتعدى ١٥٠ يوماً في السنة . أي ان الخزون ما زال متوفراً ، وهو ما أسماه بعض الاقتصاديين الصينيين « قوى الانتاج الخبأة » أو « طاقة الادخار » .

كان بالامكان تعبئة « قوى الانتاج الخبأة » هذه بطرقين . الأولى هي التي اتبعها الاتحاد السوفيياتي خلال خططه الخمسية الأولى . كانت الزراعة السوفيتية في تلك الفترة تتصرف بوجود يد عاملة زائدة أيضاً . وفي الطريق الذي اختاره الاتحاد السوفييتي ، والذي سلكته بشكل جزئي الخطة الخمسية الأولى في الصين ، أعطيت الأولوية لجهود تصنيع يرتكز إلى تزايد سريع للتوظيف في المدن . وهكذا خلال الفترة بين ١٩٤٩ و ١٩٥٧ ، ارتفع عدد العاملين في الصناعة في الصين (ومعظمهم في المدن) من ثلاثة ملايين عام ١٩٤٩ إلى عشرة ملايين عام

١٩٥٧ . وتدل المعلومات المتوفرة لدينا أن هذا العدد قد أضيف
إليه حوالي خمسة ملايين نسمة خلال عام ١٩٥٨ .

إن هذا النمط في الإنماء الصناعي ، المعتمد على هجرة فائض
الأيدي العاملة من الأرياف إلى المدن ، لا يفترض وجود
استثمارات صناعية ضخمة (تسمح باستعمال فعال للايدي العاملة
المهاجرة) وحسب ، وإنما يفترض كذلك إمكان المحافظة على
الإنتاج الزراعي ومصاعفته ، رغم تخفيض عدد الأيدي العاملة
المتوفرة في الأرياف ، وذلك بالإضافة إلى توسيع القطاع
التجاري من الإنتاج الزراعي الذي لا غنى عنه لتؤمن تموين
متزايد باستمرار لسكان المدن الذين يتوادون بسرعة .

كلنا يعرف أن مشكلة تعبئة « الفائض الزراعي » قد أثارت
نقاشات جد واسعة عشية الخطة الخمسية الأولى في الاتحاد
ال Soviéтиي ، فلا حاجة للعودة إليها . ولكن يجدر التشديد بالنسبة
للصين على ما يلي : رغم وجود فائض ظاهر في اليـد العاملة ،
فقد تبيـن أخيراً أن الحـد الأقصى من العـمال الذـي يمكنـه الهـجرة
إلى المـدن دون أـن يؤـثر في الإـنتاج الزـراعـي (ودون أي تـعـديل
يـطـرأ على الـظـرـوف التـقـنيـة للـانتـاج) هو أـقـلـ بكـثـير مما قد يـمـدوـ
لـأـولـ وهـلة .

ويـعود السـبـب الرـئـيـسي في ذـلـك إـلـي مـا يـلـي : إن الطـاقـة
الـعاطـلة عنـ العـمل من قـوـى العـمل فيـ الأـريـاف هيـ عـاطـلة عنـ العـمل
فعـلـا خـلـالـ القـسـم الأـكـبـرـ منـ السـنـة ، وـلـكـنـهاـ لـيـسـتـ عـاطـلة عنـ
الـعـمل خـلـالـ الـفـترـات الرـئـيـسـية ، أيـ خـلـالـ فـترـاتـ تـجمـيعـ

الحاصل وخزنه . هذه الفترات تتطلب كل الأيدي العاملة المتوفرة . وإن لا تتعذر خزن قسم من المحصول .

لقد تبيّن إذن أن الفائض الحقيقي في اليد العاملة ، بوصفه مصدراً ممكناً لزيادة معدل التراكم ، هو محدود إلى حد كبير ، وتزداد هذه المحدودية إذا اعتمدنا على التطور الصناعي المدني ، الذي يتطلب حركة اليد العاملة من الأرياف إلى المدن ، كقاعدة لزيادة معدل التراكم .

ج - مبالغات التصنيع الريفي

وهذا هو الأمر الذي ولد ، منذ بداية عام ١٩٥٨ ، فكرة التصنيع الريفي ضمن إطار الجماعيات الشعبية . أي فكرة تطور صناعي مكمّل للتطور الزراعي على يد عاملة محصوره في المناطق الريفية ، ولكنها تتمتع في الوقت ذاته بقدرة كافية على الحركة للانتقال من الصناعة إلى الزراعة . ذلك هو الطريق الثاني لتبعة « قوى الإنتاج الخبأة » .

والحق يقال أن المسؤولين وعوا ضرورة هذا الاتجاه في القسم الأول من سنوات ١٩٥٨ - ١٩٦١ . ولكنه أدى إلى مبالغات : لقد جمد العديد من الناس ، في المناطق الريفية ، في نشاطات فرعية ذات طابع صناعي أو شبه صناعي خلال الأشهر الخرجية^(*) . فتبين أن التصنيع الريفي ، حتى في شكله هذا ، يجب أن يقوم على الحذر وعدم إهمال متطلبات الزراعة . إن الدروس المستخرجة من هذه المصاعب ومن استحالة دفع

* - أي التي تتطلب كل الأيدي العاملة المتوفرة (المترجم)

التصنيع بشكله المدنس بالوتيرة المتوقعة قبلاً، بدون تحولات سابقة في المجال الزراعي؟ هذه الدروس هي التي تفسّر لماذا وضعت السياسة الاقتصادية الحالية التي تعتمد على الزراعة كقاعدة وعلى الصناعة كقائدة.

يُقال حالياً في الصين أن شعار «اعتماد الزراعة كقاعدة والصناعة كقائدة» يعني بشكل خاص رفض شعار «إعطاء الأولوية لتطوير الصناعة الثقيلة». ويقال إنه إذا كان شعار إعطاء الأولوية لتطوير الصناعة الثقيلة قد أحرز عدداً من النجاحات خلال الخطة الأولى، فهذا لا ينفي كونه ناقصاً لأنّه لا يسمح بتحديد العلاقات بين الزراعة والصناعة الخفيفة؛ وأيضاً لأنّه لا يقدّم أفكاراً واضحة عن الأهداف الواجب بلوغها خلال تطوير الصناعة الثقيلة نفسها.

والواقع أن صياغة الموضوع على هذا الشكل هي صياغة فظة بعض الشيء. فالمطلوب أن نتوصل خلال هذه الصياغة إلى تحديد العلاقات التي يجب أن تقوم بين الصناعة الثقيلة والصناعة الخفيفة والزراعة في الوضع الحالي لتطور الصناعة.

إن المضمون الجوهرى لهذا الاتجاه هو إقامة ارتباط وثيق ومنهجي بين تطور الصناعة وتطور الزراعة، أي النظر إليها كوحدة وليس كعمليتين مستقلتين نسبياً من عمليات التطور.

د - معنى السياسة الحالية

انطلاقاً مما سبق، يصبح بإمكاننا أن نفهم بدقة السياسة الحالية للعلاقات بين الصناعة والزراعة، فنقول ما يلي:

(١) يجب على البناء الصناعي أن يتكيّف ، من حيث وقته وأحجامه الداخلية ، مع المنتجات الزراعية ، ومع ما يتوفّر من يد عاملة بين الفلاحين . هذا مع التشديد بعین الوقت على تطوير المدن الصغيرة والمتوسطة فقط (٥٠٠ ألف نسمة) منعاً لتضخم المدن الكبيرة .

(٢) يأخذ البناء الاقتصادي بعین الاعتبار حاجات الزراعة بالدرجة الأولى ، وخاصة في مجال المنتجات الكيماوية والمعدنية والآلية ومواد البناء ، إلى آخره .

وبعبارة أخرى ، يجب النظر إلى تطوير الصناعة ، والثقلة منها خاصة ، على أنه يهدف إلى تحريك التطور الزراعي ودعمه من هنا ، فإن تطوير المنتجات المعدّة للزراعة (أسمدة ، مبيدات للحشرات ، معدات ، مولدات طاقة ، مضخات) كان أسرع نسبياً من تطوير المنتجات غير المعدّة للزراعة خلال السنوات الأخيرة .

الواجب تأمينه إذن ، اطلاقاً من تطوير صناعي معين ، هو تطوير الإنتاج الزراعي نفسه ، وزيادة إنتاجية العمل في الزراعة باعتبارهما شرطي . تزايد الفائض الزراعي القابل للتسييق وتحرير اليدين العادلة ؟ وكلاهما ضروري لتقدّم الصناعة اللاحق .

بعد تحديد هذا الإطار ، يبدو أنه من الضروري أن يرتكز تقدّم الإنتاج الصناعي ، خلال السنوات الحالية والفترة القصيرة المقبلة ، على زيادة إنتاجية العمل وليس على زيادة الاستخدام

oi في الصناعة . وهذا يفسّر الدور الذي يلعبه التجديد التقني وتحسين نوعية الإنتاج وزيادة فعاليته وما شابه . والجدير باللحظة ، على سبيل المثال ، أن ربع الاستثمارات قد خصصت للتجديد التقني للمشروعات الموجودة خلال السنوات الأربع الماضية ؟ أي للتقدم التقني الذي يسمح بضاعفة الإنتاج الصناعي دون زيادة مقاربة في الاستخدام في المدن .

إن شعار اعتماد الزراعة كقاعدة والصناعة كقائدة ليس مجرد شعار سياسة اقتصادية ، وإنما يسيطر أيضاً على وسيلة التخطيط ذاتها . ينطلق الاتحاد السوفياتي كقاعدة عامة من الصناعة الثقيلة « كحلقة موجّهة » يحدد لها عدد من الأهداف ، ويستخلص من هذه الأهداف أهدافاً يجب أن تبلغها القطاعات الأخرى . وعلى العكس من ذلك ، فإن الصين تنطلق من الزراعة كحلقة موجّهة . وهكذا ، يجب وضع الخطة الوطنية تبعاً لنظام الأولوية التالي : « زراعة ، صناعة خفيفة ، صناعة ثقيلة ». ١

وهذا يعني بالطبع ، الانطلاق ، منهاجاً ، من الأخذ بعين الاعتبار ما تحتاجه الزراعة (آلات ، أسمدة ، تجهيز ...) من جهة ، وما تستطيع أن تقدمه هذه الزراعة (حبوب قابلة للتسويق ومواد أولية) من جهة أخرى^(١) . إن هاتين الحلقتين الموجهتين والأولويات المستجدة منها تحدد إذن بنية الإنتاج

٢ - التعاون اللازم المتبادل بين الصناعة والزراعة لا يجوز أن يكون مجانياً . يجب أن يقوم تبادل في القيم الحقيقة (قروض مالية ، مواد ، أيدي عاملة) ...

والاستثمارات في كل عام .

نقول كل عام ، لأن إحدى النتائج المتأتية من السياسة التي ه تضع الصناعة في « فلَك الزراعة » هي فقدان الخطة الخمسية في الظروف الراهنة .

وإلى مدى ما يخضع الإنتاج الزراعي إلى ارتجاجات قوية — رغم الجهدات المبذولة لتأمين استقراره — فالخطوة الصناعية، التي يجب أن تتكيف مع حاجات الزراعة وإمكاناتها ، مدفوعة هي أيضاً إلى أن تعاني تغيرات هامة نسبياً بين عام وآخر ، وخاصة فيما يتعلق بالوتيرة السنوية لتزايد الاستثمارات . إذن فالصين لا تطبق خطة خمسية في الظروف الراهنة^(٣) .

وفي المقابل تملك الصين برنامج مشاريع للاستثمار يتكون من حوالي ٧٠٠ مشروع صناعي وغيره ، تتراوح فترات تنفيذه بين سنة وعشرين سنة .

صدر هذا البرنامج عام ١٩٦١ ولكنّه يعدل بشكل دوري . وهو يؤدي إلى إطلاق عدد معين من المشاريع الواردة فيه . وتم الموافقة على التطبيق المضطرب للاستثمارات التي تقابل هذه المشاريع المختلفة في بداية كل عام . ويؤخذ بعين الاعتبار في ذلك ، الموارد المادية والبشرية والمالية المتوفرة لضمان تحقيق

٣ - ومع ذلك ، يرى الاقتصاديون الصينيون أن فقدان خطة خمسية حقيقة يجد تبريره أيضاً في فقدان عدد معين من المعطيات التي تسمح بوضع خطة خمسية على أساس علمية . ويحرّي الآن تجميع هذه المعطيات لوضع الخطة الخمسية الثالثة التي ستبدأ عام ١٩٦٦ .

تحقيق هذه المشاريع بأقل وقت ممكن ، دون إهمال المتطلبات الملحة لكل فترة . بهذه الطريقة توضع الخطط السنوية حالياً . لسنا نعرف النتائج بالأرقام ، فهي ليست منشورة . ولكن زيارة الصين تترك الانطباع الواضح جداً بأن الاقتصاد قد دخل مرحلة جديدة من الانطلاق الشامل .

وما يؤكد هذا الانطباع بعض الإشارات الاحصائية التي يمكن استخراجها من تقرير شو آن لاي إلى المجلس الوطني لنواب الشعب في أواخر كانون الأول ١٩٦٤ . أُعلن شو آن لاي ، في معرض حديثه عن الإنتاج الزراعي خاصة ، أن هذا الإنتاج قد تقدم في عامي ١٩٦٢ و ١٩٦٣ وأعطى نتائج ملموسة خلال عام ١٩٦٤ فكانت تلك السنة بمستوى أفضل السنوات .

« تدل توقعاتنا على أن المنتجات الرئيسية للزراعة وتربية الماشي (حبوب ، قطن ، تبغ ، قصب سكر ، خنازير ، مااعز ، غنم ، الخ .) ستعطي أرقاماً تتجاوز أرقام عام ١٩٥٧ ، أي العام الأخير من الخطة الخمسية . بالنسبة لعام ١٩٥٧ ، بلغ عدد الجرارات في الحقول خمسة أضعاف ؟ وقوة التجهيزات والري ثلاثة عشر ضعفاً ؟ وتستملك الأرياف ثلاثة وعشرين مرآة أكثر من الطاقة الكهربائية ؟ وتبلغ كمية السماد المكياوي الذي تقدمه الدولة ثلاثة أضعاف ما كانت عليه عام ١٩٥٧ . »

أما فيما يتعلق بال nutritive في المدن والأرياف ، فيبيّن التقرير أن الامداد بالمواد الغذائية الثانية كالخنزير واللحم والخضار قد ازداد بنسبة تفوق ٣٠٪ خلال الفترة بين ١٩٥٧ و ١٩٦٤ ؟ وان

الزيادة كانت أكثر من ٥٠ % بالنسبة لمواد الاستهلاك الجاري الرئيسية : ورق للإنتاج الزراعي ، مواد بالألومينيوم ، مواد مصقوله ، دراجات ، أجهزة راديو ...

أما في مجال الإنتاج الصناعي ، فقد تحققت قفزة جديدة إلى الأمام من حيث التنوّع والنوعية . وتشير التوقعات في خطاب شوآن لاي إلى أن القيمة الإجمالية للإنتاج الصناعي عام ١٩٦٤ ستزيد بنسبة ١٥ % على قيمة عام ١٩٦٣ وأنها ستتفوق عام ١٩٥٧ بكثير . لقد ازدادت بعض المنتجات بنسبة ٢٠ % خلال عام ١٩٦٤ : فولاذ ، بترول ، سعاد كيماوي ، اسمنت ، سيارات ، منسوجات قطنية ، سكر ، سجاير .

ويتوقع مشروع الخطة لعام ١٩٦٥ زيادة ٥ % تقريباً عن العام السابق في القيمة الإجمالية للإنتاج الزراعي ، فضلاً عن تنويع الاقتصاد الريفي وإعطاء الأولوية للزراعة الغذائية بالاعتماد على الاقتصاد الجماعي في الجماعيات . أما فيما يتعلق بالإنتاج الصناعي ، فالمتوقع أن تزيد قيمته الإجمالية بنسبة ١١ % .

وهذه توقعات معقولة تبدو جد واقعية . ولكن فقدان الخطة المتعددة السنوات وعدم نشر الإحصائيات الشاملة لا يسمحان بمعرفة الاستثمارات القطاعية ولا تتبع تطور المنتجات المختلفة . سوف نتمكن قبل عام ١٩٦٦ من الوصول إلى مزيد من الدقة حول التوازنات المحددة للسياسة القائمة على اعتماد الزراعة كقاعدة والصناعة كقائدة ، هذه السياسة التي تشكل حالياً الإطار الرئيسي للأناء المبرمج .

الفَصْلُ الثَّانِي

الخطيط وتنمية وحدات الانتاج

جاك سارين

لكي تفهم الأهمية المرتبطة بدراسة وحدة الانتاج في الصين ،
يجب التشديد على دور هذه الوحدة في الاقتصاد الاشتراكي ،
وعلى سماتها المميزة . إننا نجتمع عادةً إلى النظر لأي مشروع
صناعي كبير على أنه مماثل لأي مشروع صناعي كبير آخر ،
بغض النظر عن طبيعة الاقتصاد – أكان رأسمالياً أم اشتراكياً –
فنجد أن لا فرق يذكر بين سوق خوز لتربيه المواشي وبين مزرعة
في الوسط الغربي الأميركي .

إن اسلوب المعالجة هذا ، الذي يقوم على التشديد على بعض
السمات المشتركة في التنظيم التقني ، يؤدي إلى حجب الطبيعة
المميزة لكل وحدة أساسية داخل مجتمع يتسم بعلاقات إنتاج
اشتراكية . حتى أمد ليس بعيد ، كانت المسألة ما تزال غامضة
لأن الدراسة كانت محصورة بتجربة واحدة : تجربة وحدات
الإنتاج السوفيتية . ولكن أفق البحث قد اتسع كثيراً منذ
ذلك الحين . وُتبين المحاولات والتجارب المختلفة في
البلدان الاشتراكية أن وحدات الإنتاج تطرح على عملية بناء

الاشتراكية مشكلة رئيسية لم تحل بعد بطريقة نهائية ولا حتى بطريقة آنية مرضية .

يتعدّر وجود حل نهائي بالطبع . ذلك أن المشكلات جوانب مختلفة حسب البلدان ، وحسب مستوى التطور ودرجة تشريك Socialisation الاقتصاد . ولكن المسألة الرئيسية تبقى واحدة رغم وجود هذه الجوانب المتعددة : اكتشاف قواعد لتنظيم وتسخير الوحدات الاقتصادية الأساسية تسمح لكل مرحلة من تأمين أفضل شكل من التوافق المطلوب بين التملك الاجتماعي لوسائل الإنتاج وبين المستوى التقني لجميعقوى الإنتاجية والبشرية والمادية والمالية .

الهدف الواجب بلوغه هدف مزدوج : تحسين نوع إدارة الاقتصاد المبرجة وإطلاق مبادرة المنتجين . ذلك أن كل تاريخ البلدان الاشتراكية يبيّن أن ثمة تناقضًا بين هذين الاهدافين خلال المرحلة الأولى من بناء الاشتراكية : إن تنمية الإدارة المبرجة تخنق مبادرة القاعدة .

المطلوب ، بعبارة أخرى ، ليس مجرد تحديد مستويات الإعلام والتقرير المختلفة ، وإنما تسلیح كل مستوى بالوسائل اللازمة لتأمين تنفيذ ومراقبة كل قرار . وتبين التجربة أن طرفي هذا التسلسل الهرمي للقرارات هما الأكثر تأثيراً والأصعب معالجة في آن واحد . وهذا الطرفان هما : القرارات المتعلقة بالخيارات الاقتصادية على صعيد المركز ؟ والقرارات المتعلقة بتسخير وحدات الإنتاج على صعيد القاعدة . لماذا تمثل قواعد

تسخير الإنتاج في الاقتصاد الاشتراكي أهمية أكبر نسبياً من الأهمية التي تحتلّها في الاقتصاد الرأسمالي؟ هنا ما سنحاول الإجابة عليه باختصار قبل الانتقال إلى تحليل أدقّ لقواعد سير المشروعات الصناعية والجماعيات الشعبية في الصين.

وسوف نكتفي هنا بذكر ثلاثة أفكار تبدو لنا ذات أهمية خاصة :

(١) يتعدّر وجود معايير تقرير خاصة بالمشروع الاشتراكي entreprise socialiste إلا بالنسبة للأوج الاجتماعي كا تحدده الخطة العامة. المشروع الاشتراكي مشروع مندمج . ويمكن اعتباره خلية أساسية في جهاز عصبي بالغ التخصص تلعب بالنسبة للمركز دوراً مزدوجاً : تقدم عناصر القرارات وتؤمن تنفيذ هذه القرارات . وعلى عكس ذلك، يتمتع المشروع الرأسمالي باستقلال قانوني جد واسع ؛ ولكن حريته أشبه ما تكون بحرية كائن حي في الأدغال ، أي أنه عرضة لقواعد تطور وبقاء لا يملك حيالها أية سلطة .

(٢) تطبق مبادئ تسخير المشروع الاشتراكي على جميع المشروعات الأخرى . ومهما يكن اتساع فسحة المبادرة المترولة لإدارة المشروع ، فإن هذه الفسحة بالضرورة محدودة إلى حد كبير . وهذا ما يبيّن أهمية النقاشات الدائرة حالياً حول بُنى المشروع ، وآليات التنظيم الداخلي ، والدّوافع ، ومؤشرات

النشاط العامة . ففي هذا المجال تتعكس أبسط القرارات التشريعية أو التنظيمية على كل الاقتصاد حالاً .

(٣) أخيراً ، ولكي نقتصر على الأشياء الجوهرية ، لوحدة الإنتاج الاشتراكي هدف أساسى يتعدى الاقتصاد : أن تصبح الوحدة الاجتماعية الأولية في المجتمع الجديد . هذا لا يعني اضطرار المصنع إلى التحول إلى إطار الحياة الوحيد . ولكن إذا كنا نرى أن أوج تطور كل فرد لا يمكن أن يتحقق في إطار الفردية الليبرالية ولا في إطار العائلة وحدها ، فمن البداهي أن يبحث المجتمع الصناعي الاشتراكي عن خلق وحدة جديدة للحياة الاجتماعية . ولا بدّ من أن يزول في هذه الوحدة عدد من التناقضات المتبقية من المرحلة السابقة : استلاب العامل حيال رأس المال *aliénation* ، التمييز بين الجنسين ، التهايزات بين العمل اليدوي والعمل الذهني أو بين مهام التنفيذ ومهام الادارة ، التمايز بين نشاطات الإنتاج ، بمعناها الضيق ، وبين نشاطات التنمية الاجتماعية بمعناها الواسع .

يجب إعادة النظر في كل دراسة عن تنظيم وحدة الإنتاج في الاقتصاد الاشتراكي من خلال هذا المنظار . فنكتشف آنذاك أن التغيرات التي نشهدها بين بلد وآخر ، أو بين حقبة و أخرى ، ليست مجرد تغيرات تقنية وإنما هي تعبير عن بحث دائم ، يتکمل بعض النجاح ، سيان أكان واعياً أم غير واعٍ ، عن بُنى أساسية ذات طابع اشتراكي صرف . بهذا المعنى يكون الواقع الصيني مفيداً جداً على صعيد المشروعات الصناعية

· وبالاخص على صعيد الجماعيات الشعبية^(١) .

١ - لا بد من ملاحظة حول التعبير . يكتنف الغموض عبارات مثل : «مشروع» ، «وحدة إنتاج» ، «وحدة اقتصادية أساسية» . ويعكس هذا الغموض التغيرات الدائمة التي تطرأ على البنى الاقتصادية . عندما نشير الى التقسيم التقني للعمل ، التبادل التجاري ، الاستقلال المالي ، طبيعة الملكية ، الاندماج الاقفي أو الاندماج العامودي ، نجد أن التعبير المستعملة قد تشمل وقائع مختلفة . من أجل التبسيط ، استعملنا هنا كلمة «مشروع» للإشارة الى القوى التقنية في قطاع الدولة . واستعملنا عبارة «وحدة إنتاج» للإشارة الى كل وحدة اجتماعية أساسية في النشاط الاقتصادي مدخلين في هذا التعبير «مشروعات الدولة» و «الجماعيات الشعبية» معاً . وقد حصرنا استعمال عبارة «وحدة اقتصادية» بدرجات التنظيم العليا ، سيان كانت هذه الوحدة تضم عدة مشروعات تنتج متوجاً واحداً ، أم كانت تضم كل «وحدات الإنتاج» في منطقة معينة تحت اشراف ادارة واحدة .

١ - المشروع الصناعي

١ - البنية الادارية

أ - هيئات الادارة

لا يدير المشروع الصناعي رجل واحد وإنما لجنة هي لجنة الحزب في المشروع . ينتخبها أعضاء الحزب في المشروع سنوياً ، ويقوم هؤلاء « الناخبون الكبار » « باستشارة » العمال . عدد أعضاء اللجنة غير ثابت : مثلاً يبلغ عددهم أعضاءها خمسة عشر عضواً في مصنع النسيج رقم ١٢ في شنفهاري الذي يضم أكثر من ستة آلاف شخص ، في حين يبلغ عددهم عشرة (بما فيهم المدراء الأربع) في مصنع الفحم الحجري في بيكون الذي يضم ٢٣٠٠ شخص .

لاتتناول اللجنة إلا القضايا الهامة ، وبشكل خاص : وضع الخطة السنوية ، وضع النظام الداخلي ، التجديد التقني ، تعيين الكوادر ، توزيع المنح والتصريف بالكافآت . وغنى عن القول

أن لجنة الحزب في المشروع تبقى دوماً تحت سلطة مرتبة الحزب الأعلى منها ، أكان ذلك على مستوى الدائرة أو المقاطعة .

ولكن اللجنـة لا تتولـى التـسيير الجـاري للـعمل . هـذا مـا يـقوم به مدـير عـام تعـيـنه إـدارـة الوـصـاـية (فـي المـقـاطـعـة أو المـرـكـز) ، وـيـكون مـسـؤـولـاً تـجـاه لـجـنـة الحـزـب فـي المـشـرـوـع . وـهـذا المـدـير مـهمـة مـزـدوـجـة : الإـشـراف عـلـى تـنـفـيـذ قـرـارـات اللـجـنـة ، وـالـتـخـاذ جـمـيع الـقـرـارـات الـتـي يـتـطـلـبـها التـسيـيرـالـجـاريـ . وـفـي حـالـ نـشـوب خـلـافـ حـادـ بـيـنـهـ وـبـيـنـ اللـجـنـة ، تـطـلـبـ اللـجـنـةـ مـنـ المـرـتـبـةـ الـحـزـبـيـةـ الـأـعـلـىـ مـنـهـاـ أـنـ تـطـلـبـ بـدـورـهـاـ مـنـ الـادـارـةـ تـغـيـيرـ المـدـيرـ .

يـعاـونـ المـدـيرـ نـائـبـ (أوـ عـدـةـ نـوابـ مـدـيرـ) وـ «ـمـجـلسـ أـعـمـالـ»ـ يـتـكـوـنـ مـنـ رـؤـسـاءـ قـسـمـ الـهـنـدـسـةـ وـالـمـحـاسـبـةـ فـضـلـاًـ عـنـ رـؤـسـاءـ الـأـقـسـامـ الـمـعـنـيـةـ بـالـمـوـاضـيـعـ الـمـثـبـتـةـ فـيـ جـدـولـ كـلـ اـجـتـمـاعـ .

يـصـفـ العـالـمـ الـاـقـتـصـاديـ بوـإـيـ - بوـ،ـ فـيـ مـقـالـةـ لـهـ بـمـجـلـةـ «ـكـوـبـاـ سـوـسـيـالـيـسـتاـ»ـ ،ـ الـأـشـكـالـ الـمـمـيـزـةـ لـلـادـارـةـ الـصـنـاعـيـةـ فـيـ الـمـشـرـوـعـاتـ الـصـينـيـةـ عـلـىـ الشـكـلـ التـالـيـ :ـ «ـإـنـ نـظـامـ الـادـارـةـ هـوـ اـسـتـمـراـرـ لـنـظـامـ دـمـجـ الـمـسـنـوـلـيـةـ الـجـمـاعـيـةـ بـالـمـسـنـوـلـيـةـ الـفـرـديـةـ ،ـ الـنـظـامـ الـفـعـالـ الـذـيـ درـجـ حـزـبـناـ عـلـىـ استـعـمالـهـ ؟ـ هـذـاـ مـنـ جـهـةـ ،ـ أـمـاـ مـنـ جـهـةـ أـخـرىـ فـهـوـ يـسـتـجـيبـ لـصـفـاتـ مـرـكـزـيـةـ شـدـيـدةـ وـإـدـارـةـ مـوـحدـةـ تـتـطـلـبـهاـ عـمـلـيـةـ الـانتـاجـ فـيـ الـمـشـرـوـعـاتـ الـصـنـاعـيـةـ الـحـدـيـثـةـ .ـ يـؤـمـنـ هـذـاـ النـظـامـ إـشـرافـ لـجـنـةـ الـحـزـبـ عـلـىـ الـانتـاجـ وـالـادـارـةـ ،ـ وـيـسـمـحـ بـأـنـ يـلـعـبـ مـسـنـوـلـوـ الـادـارـةـ وـالـأـقـسـامـ الـادـارـيـةـ اـدـوـارـهـ كـامـلـةـ .ـ وـبـالـاضـافـةـ إـلـىـ ذـلـكـ ،ـ عـنـدـ اـتـخـاذـ

القرارات حول قضايا هامة ، يحول هذا النظام دون وقوع المسئولين في الأخطاء ، أو انه يسمح بتنقيل عددها ، ويمكّنهم من تصحيحها بسهولة نسبية عندما تقع » . (ص ٣٧ - ٣٨) . ثمة فارق كبير بين هذا المفهوم للمدير وبين المدير المنتخب في المشروع اليوغسلافي أو المدير المعين الواسع السلطات في المشروع السوفييتي أو حتى « الترويكا » (الثلاثي) الذي اعتمد في اوائل الثورة : مدير معين ، مندوب عن الحزب ، مندوب عن العمال . إن الحل الصيني مساومة بين الادارة الجماعية والإدارة الفردية ، وهو يرتكز إلى الفكرة التالية التي ترد كثيراً : « نحن ضد القرارات التي يتخذها فرد واحد ، كما في الاتحاد السوفييتي ، يجب تنمية المبادرة الجماعية » .

ب - البنى الداخلية

ولكن « اشتراك » الجماعة كلها في إدارة المشروع أمر مفقود . هناك اهتمام مُعلن بإعلام جميع المستخدمين ، بأخذ موافقتهم باستمرار على إدارة اللجنة والخطة . ويبدو أن أشكال هذه العلاقات تتغير حسب المشروعات : تعدد اجتماعات المشغل أو القسم أو المشروع على درجات متفاوتة وفي فترات زمنية متقاربة نوعاً ما . وفي المشروعات الكبيرة ، تقدم اللجنة تقريرها إلى « ندوة ممثلي العمال » التي تنتخبها المشاغل .

ومن جهة أخرى ، لكل وحدة (فريق ، مشغل ، قسم) مسؤول منتخب - يمكن نزع الثقة عنه في بعض الأحوال - وهو مكلّف بتنظيم العمل في الوحدة . ولا يجوز اتخاذ أي قرار

في المشغل أو القسم بدون نقاش سابق هادف إلى التفسير والاقناع ، ويبدو أن هذا ليس مجرد موقف نظري وحسب وإنما هو موقف عملي أيضاً .

أما بالنسبة للتنظيم النقابي ، فلن نتوقف كثيراً عنده ، ذلك أنه يلعب نفس الدور تقريراً كالذي يلعبه في البلدان الاشتراكية الأخرى . إن نشاط النقابات موجه نحو الإشراف على ظروف العمل والبحث عن الوسائل الملائمة لزيادة إنتاجية العمل في المشروع باتجاه تحقيق أهداف الخطة ، وإدارة الخدمات الصحية في المشروع .

٢ - اندماج المشروع في التخطيط

بعد أن حددنا إطار المشروع ، نأتي إلى السؤال التالي : كيف يندمج هذا المشروع في النشاط الاقتصادي العام ؟ كيف يعمل كخلية أساسية في التخطيط ؟ إن الانموذج الصيني ، في هذا المجال ، مختلف إلى حد كبير عن الانموذج السوفياتي الذي اعتمد ابتداء من عام ١٩٤٧ .

إن تحديد أهداف المشروع وتقرير مبادئ ربط المشروع بالمركز أو بالمنطقة يتمان بطريقة لامركزية على أساس المناطق :

- المشروعات التي تستعمل مواداً أولية محلية ؟
- المشروعات التي تستهلك منتجاتها محلياً ؟
- المشروعات التي تصنع منتجات تكمل إنتاجاً يشرف عليه المركز ؟

- المشروعات التي تصنع منتجات للتصدير وفق طلبات من أجهزة الدولة التجارية .

ويبلغ مجموع قيمة إنتاج المشروعات المسيرة محلياً ٣٠٪ من قيمة الإنتاج العام . ولكن ثلثي هذا الإنتاج المحلي يُصنع وفق طلبات من مشروعات الدولة .

إن لامركزية الاقتصاد الصيني أقل اتساعاً ، إذن ، من لامركزية الاقتصاد السوفييتي . وفي هذا الأخير قبل عام ١٩٥٧ كان ٥٠٪ من الإنتاج الصناعي يأتي من المستوى المنطقي أو المحلي . وبعد إنشاء «السوفنارخوز»^(*) ارتفعت هذه النسبة إلى ٨٠٪ مقابل ٢٥٪ في الصين .

ولكن لا بد من أن نلاحظ أن الاختلاف بين التنظيم الصيني الجديد والتنظيم السوفييتي أقل منه بين هذا الأخير والتنظيم اليوغسلافي أو التنظيم التشيكي كاس يكون بعد إتمام الاصلاح العميق الذي يجري حالياً . والواقع أنه إذا كان المشروع قد

* - السوفنارخوز (مجلس الاقتصاد الوطني) يشرف على نشاط المصانع والمشروعات ويحقق مشاريع الإنماء في منطقة اقتصادية - إدارية معينة ، وذلك بواسطة عدة قطاعات . ويقوم نشاطه على الخطط والمشاريع التي تتضمنها أجهزة التخطيط العليا . تحضر هذه الأجهزة « أرقام المراقبة » (أي اشارات الأولوية ، اختيار المنتجات ، عدد العمال وأسعار المنتجات) . ثم ترسلها إدارة السوفنارخوز لكل ادارات القطاعات . على أساس هذه المعطيات ، تضع ادارات القطاعات أرقام مراقبة لكل مشروع . وعلى ضوء هذه الأرقام ، يضع المشروع خطة الإنتاج الخاصة به .

(المترجم)

اكتسب شخصية تسييرية أكبر في الانوذج الصيني، فقد تم ذلك ضمن تخطيط ما زال شديد المركبة. أما في الانوذج التشيكي الجديد، فالمشروع قد اكتسب استقلالاً اقتصادياً حقيقياً ضمن بنية تسمح بوجود «سوق» اشتراكية، فتقرب بذلك إلى حد كبير من المشروع اليوغسلافي الذي يعمل بدون خطة ملزمة.

أ - وضع خطة المشروع

عندما نتحدث عن «خطة» المشروع في الصين، فإنما نتحدث عن الخطة السنوية، وذلك لعدم توفر خطة خمسية في الوقت الحالي.

تشمل عملية وضع الخطة فترة تتراوح بين ثلاثة وخمسة أشهر. خلال الخطتين الخمسين الأولىتين (١٩٥٣ - ١٩٦٢)، كانت توجد مراحل ثلاث، كما في الاتحاد السوفييتي.

باختصار: من فوق لتحت، من تحت لفوق، من فوق لتحت. أي «نزلتان»، و«صعود» واحد. ولقد الغيت حالياً المرحلة الأولى من فوق لتحت. لم يعد المشروع يتسلّم «أرقام مراقبة» ملزمة معنوياً. عليه الآن أن يبادر، حوالي شهر آب، بوضع مقاييس المراقبة الخاصة به. ثم يرفعها إلى جهاز التخطيط الذي يتبع له للاستشارة. والمهم في ذلك أن المشروع يناقش بعناد حول الخطة مع ممثلي هذا الجهاز.

وفي شهر تشرين الثاني، يرفع المشروع خطته ليجري دمجها بالموازنات العامة «المنطقية أو المركزية» ولتصدقها الأجهزة الإدارية والجمعية العمومية المحلية فالمركز. وبعد أن تجري

الأجهزة المركزية التعديلات على الخطة ، تعيدها في كانون الثاني أو شباط إلى المشروع بواسطة المقاطعة ، حتى لو كان هذا المشروع تحت إشراف المركز . ويفيدو أن مجموع هذه الآلية يتسم بالسير المنتظم .

ب - تحديد الأهداف

ما هو مضمون الخطة ؟ إنه لا يختلف ، في الجوهر ، عن مضمون الخطة في الاتحاد السوفييتي .

- أهداف تقاس بالقيمة ؟

- أهداف تقاس بالكميات الطبيعية ؟

- ميزانية اليد العاملة .

ويجري تحديد هذه الأهداف انتلاقاً من تقييم إمكانات الانتاج الطبيعية للوسائل المتوفرة في المشروع ، ومن «الوفورات» الضرورية . إلا أن المشروع يأخذ بعين الاعتبار ، في هذا التقييم ، ظروف الانتاج المحددة و «الخط العام» في آن واحد . وهذا «الخط العام» وثيقة سياسية تشخص المهام المركزية لمرحلة التاريخية والخط الواجب اتباعه لتحقيق هذه المهام . «الخطوط العامة» نادرة . لم يصدر منها إلا ثلاثة منذ الثورة . ويكتملها «اتجاه عام» يمتد على عدة سنوات ويعين سياسة محددة لكل فرع .

وتضاف إلى خطة الانتاج هذه خطة مالية للمشروع تحتوي على ما يلي :

- القيمة الإجمالية لاعتمادات الأجور ؟

- تقدير الأرباح المبرجة ؟
- مبلغ الاستئارات في البناء الأساسي ؟
- مبلغ الوفرات الممكن تحقيقها ومعدل تخفيض سعر الكلفة .

للمشروع ، عملياً ، حرية كبيرة جدأ في استعمال وسائل الانتاج التي بحوزته . حرية في اختيار النماذج ، حرية في التنويع ، حرية في العمليات التقنية ؛ الأمر الذي يفسّر ولا شك التنوّع الكبير للرسومات في النسيج والأشكال في المنتجات المصنوعة بالمقارنة مع سائر البلدان الاشتراكية .

ج - الاستئارات وتمويل المشروع

إلا أن هذا الاستقلال النسبي الذي يتمتع به المشروع يظل استقلالاً في مجال التسيير لا التطوير . فالاستئارات الأساسية وعمليات التوسيع تعود مبدئياً إلى أجهزة الوصاية ، وعملياً إلى جهاز التخطيط المركزي .

ومع ذلك ، يعتمد حوالي ٤٠٪ من المشروعات على المقاطعة من حيث التسيير^(٢) . وفي هذه الحالة ، تكون المقاطعة مسؤولة عن بناء التجهيزات الأساسية ؛ إلا أن تقرير ماهية الإنتاج والقروض يعود للدولة . التمويل الذاتي مرفوض كلياً : اقتصادياً ، لأنه يعتبر استعمال غير عقلاني للرساميل ؛ واجتماعياً ، لأنه يؤدي إلى استحواذ فئة معينة لأرباح تخص المجتمع كله .

٢ - هذه المشروعات صغيرة الحجم ولا تنتج إلا ٣٠ - ٤٠٪ من الانتاج العام .

استثناء بسيط يسمح للمشروع في بعض الحالات بأن يسحب من «اعتماد المشروع»، الذي يشكل ٢٪ من الدخل الصافي، المبالغ اللازمة للتجديف التقني وتحسين التجهيزات الموجودة. ويُستعمل ٣٠٪ من هذا الاعتماد لتحسين أحوال المجموع و ٧٠٪ منه للإنتاج.

وفيما عدا هذا الوضع، تتم عملية تمويل المشروع وفق مبادئ جامدة جداً :

ـ إن «مصرف البناء الأساسي» هو الذي يقدم القروض الطويلة الأجل للتوظيفات، وهي لا تعاد له، وإنما تتحول إلى اهتلاك سنوي^(*). تحدد المرتبة العليا معدلات الاهتلاك وتختلف حسب العتاد. يدفع المشروع أموال الاهتلاك إلى «مصرف الشعب». إذا كانت الاعتمادات لاهتلاك رئيسي، يتوقف استعمالها على الدولة. أما إذا كانت اعتمادات اهتلاك تصليحات كبرى، تحدد المبالغ المتوفرة وفق قاعدة سنوية بالنسبة للأموال المحملة.

ـ عندما تدعى الحاجة إلى توسيع الإنتاج بواسطة استثمارات جديدة، يضع المشروع خطة مفصلة ويرفعها إلى أجهزة الدولة. إذا كان الموضوع يتناول تحسينات هادفة إلى التقدم التقني

* - الاهتلاك amortissement : ضياع قسم في كل سنة من ثمن وأس المال الثابت (آلات، بناء، عتاد) بسبب الاستعمال؛ أو الأموال الموضوعة جانباً في كل سنة للتعويض عن هذا الضياع. هنا يعني الأموال الموضوعة جانباً لدفع أقساط القروض.

للتجهيزات الموجودة ، فإن حجم القروض التي تمنحها الدولة يتحدد وفق معايير الانتاج في المشروع .

- تضع الدولة مبلغاً من المال تحت تصرف المشروع للاعتمادات الجارية . ليس المشروع بمحض رده في نهاية الفترة المعنية . فهذا المبلغ منحة دائمة تتبع تقلبات حجم الانتاج .

- أما بالنسبة للحاجات الاستثنائية إلى قروض قصيرة الأجل ، فيمكن أخذها من المصرف بعد توضيح السبب . ولكن يجب ضمانها بشراء اللوازم . وذلك ليس لأن المصرف يريد تأمين استرجاع أمواله ، ولكن لتتأمين التوازن الاقتصادي بين القروض واللوازم .

د - تذخير المواد الأولية وتصريف المنتجات

ربما كان في علاقات المشروع الصيني مع «تجهيزه» و«زبائنه» يكمن الفارق الأساسي بينه وبين المشروع السوفييتي ، على الأقل كما هو موجود إلى الآن . يتحقق نظرياً للموحدات الاقتصادية أن تنشئ علاقات «إدارية» التي هي علاقات انتصاع ، أم علاقات «مدنية» التي هي علاقات مساواة وتبادل للقيم . تعتبر العلاقات الإدارية عن نفسها بالأوامر والتقارير والتصديق ؛ أما العلاقات المدنية فتحدد وفق العقود ويجري تصديقها على أساس التعويض عن الضرر .

يبدو أن الصين تعطي مكانة مرموقة للعلاقات المدنية ، أي للعقود . هذا اتجاه هام حتى لو كانت العقود «غير متكافئة» في بعض الحالات ، وذلك بسبب التباينات الاقتصادية أو

السياسية التي قد توجد بين الوحدات المتعاقدة .

من حيث المبدأ ، لا تعين الخطة لكل مشروع الشركات التي تجهزه . ولكن بعد وضع الموازنات المنطقية والمركزية ثم تعديل الخطة ، يقوم نشاط هام يتناول تنظيم وتوزيع تموين المشروعات : بالنسبة لثلاثة أو أربع مئات منتوج هام يوجد توزيع مبرمج تحدده الدولة وتعين لكل مشروع الشركة التي يجب عليه التوجه إليها في تنفيذ خطة تذخير المواد الأولية الأساسية .

أما بالنسبة للمنتجات الأخرى ، يمكن للمشروع أن يتوجه إلى المشروع المنتج أو إلى شبكة الدولة التجارية . وفيما يتعلق بالمنتجات المستوردة ، يتعامل المشروع مع شركات الاستيراد والتصدير التي يبلغ عددها ثمانى شركات .

وفيما يتعلق بالمواد الزراعية الأولية ، يشتريها المشروع من أجهزة البيع بالجملة أو من الجماعيات الشعبية مباشرة . وطبعاً فالقاعدة الرئيسية التي تسير هذه العملية هي أن العقود تقوم على الأسعار المحددة مركزياً أو محلياً حسب المنتجات .

ولفكرة العقد دور أهم في اختيار وتسويق المنتجات التي يصنعها المشروع ، خاصة عندما يتعلق الأمر بالسلع الاستهلاكية . إننا هنا في مجال يحاول فيه القادة الصينيون إعادة النظر بنظام الانتاج والتوزيع المبرمج مركزياً كما يطبق في البلدان الاشتراكية في أوروبا . لقد فضّل الصينيون إطلاق مبادرة المشروع على الإرشادات الإلزامية . يقوم المشروع على الصعيد العملي ، وضمن إمكاناته التقنية ، بوضع خطته فيما يتعلق بالعقود المتوقعة مع

« محطات البيع بالجملة »، التي هي أجهزة تجارية تابعة للدولة، أو مع المخازن الكبرى، أو مع الجماعات الهمامة كالمجتمعات الشعبية مثلاً.

وبالرغم من ذلك في بين عقود المشروعات وخططة الدولة توجد مرحلة وسيطة لا تزال إدارية ولم تصبح بعد تعاقدية : إنها مرحلة الاتفاques العامة المعقودة بين الشركات الصناعية والشركات التجارية المتخصصة الفروع^(٣). وتشمل هذه الاتفاques كميات وتنوعات شاملة. ضمن هذا الإطار العام يزداد تفصيل العقود الموقعة كل ثلاثة أشهر أو كل سنة بين المشروعات ومحطات البيع بالجملة : فلا تعود مقتصرة على الكميات والنوعيات وحسب وإنما تشمل التغليف والسعر ومواعيد التسليم كذلك.

هذه العقود ملزمة لكل من الطرفين وتحتوي نظرياً على تعويضات ضرر مكرسة قانونياً يدفعها الطرف الذي أخل بأحد بنود العقد . ماذا تفعل محطة البيع بالجملة عملياً عندما لا يفي المشروع بالتزاماته ؟ في الحالات النادرة التي يوجد فيها فائض إنتاج ، تتولى المحطة شراءه . ولكن إذا تجاوز الفائض طلب المستهلكين فإن المحطة لا تستري إلا نسبة منه .

عندما يوجد عجز في الإنتاج ، تحاول المحطة فهم أسبابه : إذا كان هذا العجز ناتجاً عن نقص في المواد الأولية أو عن استحالة موضوعية ، لا تلح المحطة . أما إذا كان صادراً عن نقص في المجهود أو عن أخطاء يمكن تفاديتها ، إذ ذاك تتوجه

٣ - أجهزة الدولة معالجة في الفصل الأول .

المخطة إلى شركة التوزيع التجاري طالبة منها أن تتدخل لدى الشركة الصناعية المعنية لكي يتم تنفيذ العقد الذي وقعته المشروع .

أما إذا كان ثمة نقص في النوعية ، تزداد المشكلات صعوبة . العقود تحدد المعايير . يوجد تحت تصرف محطات البيع بالجملة التي تقوم بعمليات شراء جهاز من الموظفين مسئول عن المداومة في المشروع ليس للمراقبة وإنما لإسداء النصح للمشروع حول أذواق المستهلكين ولمساعدته على تنفيذ المعايير الواردة في العقد .

ماذا يحصل إذا لم تبلغ المعايير بالرغم من وجود المفتشين – المستشارين ؟ إذا كان للمنتوج قيمة استعمال ، تتم عملية تخمين وتشتري المخطة بسعر النوعية الحقيقة . أما إذا كان لا يوجد قيمة استعمال لا تشترى المخطة ، ويعود إذ ذاك إلى الشركة الصناعية أمر حل المشكلة مع المشروع .

ذلك هي المميزات الاقتصادية الصرفية للمشروع الصيني ؟ ولكن هذا المشروع يُعرف أيضاً بالمميزات الخاصة بالحياة الاجتماعية فيه .

٣ - الحياة الاجتماعية في المشروع

لن نتحن بكثير من التفصيل السير العملي للتنظيم الاجتماعي . لكي نبقى ضمن إطار هذه الدراسة سنعتمد على أن نستخرج ما يبدو أنها المميزات الموضوعية الطاغية أو الاتجاهات السياسية الأساسية ، وذلك بناء على زيارات مشروعات في بيكين

ونازكين وشانغهاي وكانتون وعلى مقابلات أجريناها مع المسئولين عن الاقتصاد .

سنكتفي بابعاد سبع من هذه المميزات ، دون أن نعتبر ذلك استنفاداً لها :

أ - السن المتوسط المنخفض جداً

وهو الجانب الأكثر بروزاً وربما كان معروفاً أكثر من الجوانب الأخرى . ومع ذلك يحدرك التشدد عليه . ليس الضغط السكاني (الديمغرافي) مجرد معطية مجردة . انه لمن المؤثر أن نشاهد العدد الكبير من الشباب في الأحياء والمدارس ؟ ورغم معرفتنا السابقة بهذا الأمر فلم نستطع أن نتالك انفسنا من الدهشة عند زيارة مشروعات جديدة يبلغ متوسط السن فيها ٢٧ عاماً كما هو الحال بالنسبة لعمال مصنع الفحم الحجري في بيكين البالغ عددهم ٣٣٠٠ عامل ؟ أو في مصنع النسيج في نازكين الذي يضم ٣٥٠٠ شخصاً وحيث يبلغ متوسط السن ٢٢ عاماً .

ان هذه الفتورة توفر للمشروعات اتجاه دينامياً وانفتاحاً رحباً على أشكال تنظيم جديدة . ولكنها تعني ، في مقابل ذلك ، نقصاً في الخبرة ، رغم الارتفاع النسبي لعدد التقنيين المتخرجين حديثاً أو لعدد العمال المتخرجين من معاهد التدريب المهني .

ب - العلاقة بين التدريب والانتاج

ان الشاغل المشترك بين جميع البلدان الاشتراكية هو تأمين ترقية مهنية واسعة . هذا الشاغل مدفوع إلى حدوده القصوى في

الصين . يصعب علينا تكوين فكره دقيقة حول الموضوع لأننا لا نملك الإحصائيات الشاملة حول التجهيزات المدرسية في مختلف فروع التدريس . ولكن العلاقة بين مهام الانتاج ومهام التدريب تتطور باتجاهات متعددة على مستوى المشروع : ارسال العمال إلى الكليات أو الجامعة على حساب المشروع وضمان عودة الخريج إلى المشروع ، خلق دورات تقنية أو حتى كليات تقنية داخل المشروع ؟ ودمج ساعات الدراسة مع ساعات العمل ؟ تنظيم فترات تخصص للتقنيين والمهندسين في نهاية الدروس ؟ مضاعفة كوادر المشروع لضمان تكوين كوادر ترسل إلى مشروعات أخرى ، إلى آخره . هذا فضلاً عن محو الأمية ، والتسهيلات المتوفرة للعمال الشباب لمتابعة الدراسات الليلية في المشروع على المستويين الابتدائي والثانوي . الا ان هذه المكانة المعطاة للتدريب تساهم حالياً إلى حد كبير في تخفيض الانتاجية الاجتماعية للعمل على صعيد المشروع إذا قارنتها الانتاج العام بال Capacities العامة . ولكنها شرط التقدم اللاحق السريع بدون أدنى شك .

ج - ضيق سلم الأجر

يصعب أحياناً رسم صورة دقيقة للأجر انطلاقاً من مراقبة بعض الحالات . ولكن المعلومات التي جمعت حول هذه النقطة مطابقة لبعضها البعض بحيث يمكن اعتبارها تدل على بنية الأجر :

- يحتوي سلم الأجر العمال على ثمان درجات تترواح بين

٤٠ و ١٢٠ يوان في الشهر تقريباً، ويقع متوسط الاجر بين ٧٠ و ٨٠ يوان^(٤).

— يتراوح سلسّم اجور التقنيين بين ٦٠ و ١٥٠ يوان بالشهر.
(ولكننا لاحظنا في مصنع كبير للأسمدة في شانغهاي ان رئيس المهندسين يتتقاضى ٢٥٠ يوان بالشهر، بينما يتتقاضى المدراء أجرأ يتراوح بين ١٢٠ و ١٨٠ يوان) .

— ان سلم الاجور للكوادر الادارية أقصر، خاصة بالنسبة للموجين بمسؤوليات سياسية؛ وهكذا يتراوح أجر المدير بين ١٠٠ و ٢٠٠ يوان بالشهر. ومن المألف أن يتتقاضى عامل من الدرجة الثامنة أجرأ أكبر من أجر المدير.

د - تعميم الاجر الشهري

الاجر شهري للجميع. هذا يعني ان الاجر على أساس القطعة معدوم في الاقتصاد الصيني؛ وتدوي الأسباب نفسها الى إدانة مبدأ الدافع «المادي». أكان ذلك يتعلق بالربح بالنسبة للمشروع أم بالاجر على القطعة بالنسبة للعامل الفرد. وسوف نعود مطولاً إلى هذه المسألة في القسم الأخير من هذا الكتاب.

ه - دور المكافآت المحدود

يوجد استثناء واحد: موضوع المكافآت. صحيح ان دورها جد محدود بالضرورة. يتراوح سلسّم المكافآت بين ٣ و ٨ يوان بالشهر، أي ٦ - ١٠٪ من الاجر. ولكنها لا تensus بطريقة

(٤) يساوي اليوان فرنسيين أو ١٢٥ غرشاً لبنيانياً تقريباً.

او توماتيكية لكل عامل يتتجاوز الخطة . في كل شهر ، تناقش الفرقة جماعياً توزيع أموال المكافآت ، ثم توزع هذه المكافآت على أساس « موقف » في العمل أكثر مما توزع على أساس التجاوز المادي لأهداف الخطة . إن ٧٠ - ٨٠٪ من العمال يتسلّمون المكافآت عملياً . و يحرم منها الكوادر والموظفوون الإداريون .

و - توسيع الاستهلاك الاجتماعي

لا يمكن أخذ فكرة واضحة عن مستوى المعيشة ونمط الحياة في المشروع الا بالتشديد على الدور المتعاظم الذي يلعبه الاستهلاك الاجتماعي . وما يزيد من أهمية هذا النوع من الاستهلاك انه يحوي بداخله بذرة التحوّل المضطرب والبعيد للأجر المرقبط بالعمل إلى الاستهلاك وفق الحاجات .

ويتجلى هذا الاستهلاك الاجتماعي بشكل خاص فيما يلي :

- بناء المشروعات لمساكن لجموع العمال الراغبين فيها وتأجيرها بأسعار جد منخفضة غالباً ما تكون مناسبة للأجور ، ومساحة المسكن نفسها مناسبة لعدد أفراد العائلة . يؤجر المسكن العائلي الذي تبلغ مساحته ٣٠ متراً مربعاً بمبلغ يتراوح بين ٣ و ٥ يوان بما في ذلك الماء والكهرباء .

- بناء مطاعم تقدم ثلاث وجبات أكل يبلغ ثمنها بين ٩ و ١٢ يوان بالشهر .

- وجود نظام تعويض مرض وامومة يشرف المشروع عليه اشرافاً كلياً ، مع الاحتفاظ بـ ٧٠ - ٩٠٪ من الأجر .

- التعليم مجاني على جميع المستويات .

- وجود نظام عام للتقاعد في الصناعة ، ويبلغ هذا التعويض ٥٠ - ٧٠ % من آخر أجر ، ويتراوح سن التقاعد بين ٦٠ سنة للرجال و ٤٥ - ٥٠ سنة للنساء .

ز - اشتراك جميع المستخدمين بالانتاج

وأخيراً ، لا يمكن التحدث عن حياة المشروع دون ايراد قانون صيني خاص على الأقل الأهمية التي تعطى له : إنه قانون اشتراك جميع المستخدمين في الانتاج . تشمل القاعدة كل البلد . غالباً ما يذهب الموظفون والكواذر السياسية لمدة يومين في الشهر إلى الجماعيات الشعبية . أما في المشروع الصناعي ، فيتوجب على الجهاز الاداري والمدراء أن يعملوا في الانتاج لأن ذلك في المشاغل المتأخرة في تنفيذ خطتها ، أم في مشغل يختاره الشخص نفسه حسب ذوقه أو مهارته اليدوية .

ويبدو أن طرق تنفيذ هذا القانون تختلف بين مشروع وآخر . مثلاً في مصنع المنتجات الكيماوية في شنغهاي ، يعمل « الاداريون » مدة أربعة أذفاف أيام في الأسبوع في الانتاج ؛ أما في مصنع الغاز في بيكون ، فإن الثالث فقط يعمل بين يوم ويومين بالاسبوع في المشاغل ، في حين لا يعمل الثلاثان إلا نصف يوم فقط .

ويبدو أن الانتاج ضعيف في البدء ، هذا ما يسهل تصديقه . ثم تتحقق المساواة رويداً رويداً . وكما سنرى فيما بعد (في الفصل الخامس) ، فإن الهدف واضح : السعي الى كبح التصرّفات البرقراطية ومحاولة ردم الهوة بين العمل اليدوي والعمل الذهني .

المشكلة ليست جديدة . الجديد في الأمر هو التصميم الذي 'تعالج به هذه المشكلة . أما النتائج ، فيصعب كثيراً أن يقيّمها من لا يشارك مشاركة صحيحة في الحياة اليومية خلال مدة طويلة .

إذاً كنا نريد أن نستخرج من هذه العناصر أصلـة المشروع الصيني ، فلا بدّ من الملاحظة أن مصدر هذه الأصالة هو نقد الطابع الاداري الجامـد للتخطيط الصناعي السوفييتي . ولكن هذا المنطلق ، الذي هو منطلق الاقتصاديين اليوغسلافيين ، قد أفضى إلى بحث مخالف تماماً عن بحث هؤلاء . و اذا كان الاقتصاديون الـيوغـسلافيـون قد استخلصـوا منه ضرورة إعادة الاستقلال المالي للمشروع والمنافسة والربح ، فإن الاقتصاديين الصينيين يتوجهون ، على عكس ذلك ، إلى تدعيم خطة المال والتـوظيف ، إلى استقلال التسيير الجاري للمشروع ، وإلى العقد المبرمج وإـلى إـدانـة الـربح بـوصفـه « حـرـكـاً » للـاـقـتـصـاد أو بـوصفـه مجرـد « مـيزـانـ حـرـارـة » . لـكي يتمـكـنـ هذاـ النـظـامـ منـ السـيرـ باـنـظـامـ فيـ كلـ حـقبـاتـ التـطـورـ الصـنـاعـيـ ، وـخـاصـةـ لـأنـ الـانتـاجـ الصـنـاعـيـ يـنـتـقـلـ منـ طـوـرـ الإـدـقـاعـ إـلـىـ طـوـرـ بـحـبـوحـةـ نـسـبـيـةـ ، يـحـبـ اـكتـشـافـ «ـ المؤـشـراتـ»ـ الـتـيـ لاـ غـنـىـ عـنـهـاـ لـتـسيـيرـ عـقـلـانـيـ علىـ صـعـيدـ المـشـرـوعـ وـعـلـىـ صـعـيدـ المـقـاطـعـةـ أـوـ الدـوـلـةـ مـعـاـ .

٢ - الجماعيات الشعبية

عند دراسة « الجماعيات الشعبية » لا بدّ من التحرر من عقدتين ساهمتا ، خلال السنوات الأخيرة ، في اعطاء صورة خاطئة عن الاقتصاد الصيني . ليست « الجماعية » مدينة فاضلة يشترك فيها الناس بكل شيء ، ولا هي بنية مجردة أدى فشلُها الكامل إلى الغاءها .

فالواقع إنّه اذا كانت « الجماعية المدنية » شبه معروفة ، فإن « الجماعية الريفية » ، في المقابل ، هي الوحدة الأساسية الحقيقية لكل الحياة الريفية الصينية ، أي لـ ٨٠٪ من السكان ، اذا استثنينا المناطق القليلة السكان في الشرق أو الجنوب التي تغلب عليها مزارع الدولة الكبيرة (في عام ١٩٦٠ ، كان يوجد ٤٩٠ مزرعة دولة في كل البلد تغطي أقل من ٥٪ من مساحة الأرض المزروعة) . ليست وحدة مسجونة في تنظيم ضيق ، وإنما هي وحدة في أوج تطورها . حتى إنها تملك مبادرة كبيرة

في التنظيم ضمن إطار المباديء العامة، الأمر الذي يجعل الدراسة صعبة ويحدّ من التعميمات.

وإذا بدأنا بدراسة مضمون الجماعية التاريخي، يسهل علينا فهم ١) بناءها الداخلية ووظائفها الإنتاجية، ٢) حاليتها المشتركة وأشكال التوزيع فيها. نختم هذا الامتحان السريع لآفاق تطور الجماعيات باللحظة أننا لا نشير إلا «للجماعيات الريفية» عندما نتحدث عن «جماعية».

١ - الصفات التاريخية

إن الجماعية كاً تأسست عام ١٩٥٨ هي، في الجوهر، اندماج كل تعاونيات الانتاج الاشتراكية على مستوى «سيانغ» أي الوحدة الادارية القديمة المقابلة للكانتون الفرنسي (المحافظة) . إلى أية أهداف كان يرمي هذا القرار؟ يمكن ارجاعها، في الجوهر، إلى ثلاث فئات حسب وثائق تلك المرحلة :

١ - إنشاء وحدة تكون بنية اقتصادية كاملة وبنية أساسية للسلطة السياسية في آن واحد. تجمع الجماعية الزراعة مع الصناعة والتجارة . تندمج الأجهزة التنفيذية للمحافظة مع الأجهزة التنفيذية للتعاونيات . إن صلاحيات الجماعية واسعة : تشمل الانتاج والتعليم والمالية والأمن والقضاء ... وللجماعية مهمة شاملة : اقتصادية ، مدنية ، عسكرية حتى بواسطة الميليشيا .

من هنا تبرز مشكلة رئيسية سبقتها فيما بعد : ان تملّك الجماعية لوسائل الانتاج ، بما فيها الأرض ، هو أوسع شكل من أشكال

الملكية الجماعية ؟ وهو قريب جداً من أن يكون ملكية أهلية، ملكية الشعب بأسره. هذا يسمّل دمج الجماعية في خطة الدولة.

٢ - تجميع الحياة بإنشاء المطاعم والمصبات ومقابر الأرز والمطاحن وحدائق الأطفال ومشاغل الخياطة ، إلى آخره

ويهدف هذا التنظيم الاجتماعي المتقدّم ، إلى تحرير المرأة من الأعباء المنزلية ، وتعزيز النضال ضد الايديولوجية الرأسمالية الفردية ، وزيادة الانتاجية لاجتماعية؟ وبشكل أعم ، تنمية الايديولوجية الجماعية ، أساس الانتقال من المجتمع الاشتراكي إلى المجتمع الشيوعي .

٣ - السماح بتغيير نظام التوزيع ، بواسطة الاستبدال المضطرد للتوزيع الاشتراكي - «لكلٍ حسب عمله» - بالتوزيع الشيوعي «لكلٍ حسب حاجاته» . وذلك بواسطة الخدمات العامة وتوسيع مجازيتها ، وبالتخفيض المستمر لذلك الجزء من الأجر الذي يُحسب على أساس العمل ، ثم بالتوزيع المجاني للمنتجات المتوفرة حسب «ال حاجات الحيوية الأساسية لأعضاء الجماعية » .

هكذا كانت النظرية في الأصل . كانت تعتمد على تحليل اقتصادي يشدد على «القفزة إلى أمام» ، أي على تقدمات بالغة السرعة في الإنتاج الزراعي والصناعي . إلا أن بجموعتين من الأحداث عدلت هذه التوقعات : ١) سرعان ما تبيّن ، كما هو معلوم ، أن إحصائيات عام ١٩٥٨ المتفايلة كانت مغلوبة ؛ ٢) أدى السير السريع نحو تجميع الحياة اليومية وإلغاء الأجور

على أساس العمل إلى ردود فعل معادية عند الفلاحين والى انخفاض مستوى الانتاج .

وفي السنوات اللاحقة ، ١٩٥٩ - ١٩٦١ ، لعبت الكوارث الطبيعية دوراً مماثلاً . الأمر الذي استدعي عملاً طويلاً من التصحيح والتكييف ابتداء من نهاية عام ١٩٥٨ . لم تحدث عودة إلى الفكرة الأصلية . تغيرت أنماط العمل ، وُخفضت سرعة وتائر التطور .

وهذا ما سنراه الآن في دراسة الوظائف الحالية « للجماعية الشعبية » .

٢ - بُنى الانتاج الداخلية

لن نتعرض بالتفصيل لتنظيم الجماعية الإداري . نريد أن نشدد فقط على بعض العناصر الحديثة بالنسبة للاهتمام الأول عام ١٩٥٨ وهو خلق وحدة مندرجة ذات مهمة شاملة .

التعديل الأول هو في الحجم وبالتالي في عدد « الجماعيات » . في عام ١٩٥٨ كان يوجد ٧٤٠ ألف تعاونية اشتراكية دمجت في ٤٢ ألف جماعية . ثم جرى تقسيمهما ابتداء من عام ١٩٦١ ، ويبلغ عددها الآن ٧٤ ألف تقربياً - أي مالا يزيد عن ثمانية آلاف مواطن للجماعية الواحدة - وذلك كردّ فعل تجاه نوع من التضخم بقي على الصعيد الإداري الصرف بسبب استحالة تنفيذ خطة عام ١٩٧٠ المكتملة للمزارعنة بالوتيرة المتوقعة .

ولكن هذا لم يمس بشيء مبدأ الجماعية نفسها ، وهو الهدف الى لامركزية في سلطات الدولة التي كانت المحافظة تتمتع بها في السابق ، والى تكثيف وظائف التسيير الاقتصادي للتعاونيات والمشروعات الصغيرة . ينتخب كل أعضاء الجماعية « مجلس المندوبين ». ويعين هؤلاء الأعضاء في الوقت ذاته لجنة هي هيئة تسيير الجماعية وهيئه إدارة المحافظة في آن واحد . ويكون مدير الجماعية وبالتالي رئيس اللجنة الشعبية للمحافظة في الوقت ذاته .

فئات الملكية الأربع

وفي مقابل ذلك ، طرأت تعديلات هامة على المفهوم البدائي الجماعية تعتبر وحدة إنتاج شديدة الاندماج بالخطة المركزية . أضحت الآليات الحالية بالغة المرونة . وهي تختلف بين القطاع الزراعي والقطاع الصناعي والتجاري .

والواقع أن أربع فئات من الملكية ، وليس ثلاط ، تتعاريش ضمن الجماعية (ولكن ليست هذه ظاهرة موجودة في كل الحالات) :

(أ) ملكية « فردية » تشمل المسكن وقطعة الأرض المملوكة فردياً .

(ب) ملكية « جماعية دنيسا » على مستوى الفيالق ، أي التعاونيات القديمة العائدة الى عام ١٩٥٨ . وهي تشمل حيوانات الحراثة ، والمواد ، وأبنية الاستثمار والأرض ، وهذه الأخيرة لم

تؤمن خلال الإصلاح الزراعي وإنما وزّعت . أما الفرقـة فليست مالكـة ، وإنما هي شـريكـة في عـدد من الأـبنـية والـحـقول المـحدـدة . ولكن يـحق لها اـمتـلاـك مـعدـاتـها الخـاصـة .

(ج) ملكـية « جـمـاعـيـة عـلـيـا » عـلـى مـسـطـوـي الجـمـاعـيـة ، تـشـمل المشـاغـلـ الـتي تـؤـسـسـهـا الجـمـاعـيـة ، وـالمـعـدـاتـ الزـرـاعـيـةـ الثـقـيلـة ، وـوسـائـلـ النـقلـ ، وـالمـشـروـعـاتـ التـعاـونـيـةـ لـلـتـجـارـةـ وـالتـسـلـيفـ ، إـلـىـ آخـرـهـ .

(د) ملكـية « أـهـلـيـة » لا تـشـتمـلـ إـلـا عـلـىـ المـشـروـعـاتـ الـتيـ كـانـتـ مـلـكـاـ لـلـدـولـةـ عـامـ ١٩٥٨ـ وـالـتيـ أـوـكـلتـ الجـمـاعـيـاتـ بـإـدارـتـهـاـ ، وـالمـشـروـعـاتـ الجـدـيـدـةـ الـتيـ تـذـئـنـهـاـ الدـوـلـةـ بـالـاشـتـراكـ مـعـ الجـمـاعـيـاتـ .

ويـبـقـيـ الـهـدـفـ طـبعـاـ تـحـوـيلـ المـلـكـيـةـ الجـمـاعـيـةـ الـدـنـيـاـ إـلـىـ مـلـكـيـةـ جـمـاعـيـةـ عـلـيـاـ ثـمـ إـلـىـ مـلـكـيـةـ أـهـلـيـةـ ، وـهـوـ الـوـسـيـلـةـ الـوحـيدـةـ الـتـيـ تـسـمـحـ بـرـفعـ مـسـطـوـيـ الـفـلـاحـينـ الـاجـتـمـاعـيـ باـضـطـرـادـ إـلـىـ مـسـطـوـيـ قـطـاعـاتـ الـاقـتصـادـ الـأـخـرـىـ . وـتـقـمـ عـمـلـيـةـ التـحـوـيلـ بـطـرـيـقـةـ خـفـيـةـ بـوـاسـطـةـ التـعـصـيرـ Modernisationـ التـقـنـيـ الـزـرـاعـةـ ، فـعـالـبـاـ ماـ تـقـومـ الجـمـاعـيـةـ بـشـرـاءـ المـعـدـاتـ الجـدـيـدـةـ ، وـتـؤـجـرـهـاـ إـلـىـ فـرـقـ الـانتـاجـ ؟ـ وـأـيـضاـ بـوـاسـطـةـ تـوـثـيقـ عـرـىـ التـرـابـطـ بـيـنـ الـفـرـقـ وـالـفـيـالـقـ وـالـجـمـاعـيـةـ فـيـ مـجـالـ تـذـخـيرـ الـمـوـادـ الـضـرـورـيـةـ لـلـزـرـاعـةـ :ـ أـسـمـدةـ ،ـ مـبـيـدـاتـ الـخـشـراتـ ،ـ بـذـورـ مـخـتـارـةـ فـضـلـاـ عـنـ مـجـالـ تـسـوـيـقـ الـمـحـصـولـ .ـ وـاـذاـ أـخـفـنـتـ إـلـىـ ذـلـكـ الـقـرـوضـ وـالـأـدـوـاتـ الـتـيـ تـوـفـرـهـاـ لـلـفـرـقـ تـعـاوـنـيـةـ التـسـلـيفـ وـالـمـشـاغـلـ الـمـيـكـانـيـكـيـةـ الـتـابـعـةـ لـلـجـمـاعـيـةـ ،ـ نـجـدـ أـنـ جـمـيعـ

المهام المرتبطة بالتنمية تزيد حتماً من ثقل قطاع الملكية الجماعية العليا .

ولا شك ان هذه هي وجة التطور في السنوات القادمة . ولكن في مقابل ذلك ، أطلقت ، منذ عام ١٩٦٠ ، مبادرة القواعد ، أي الفيلق والفرقة خصوصاً، بشكل منهجي ومتسع باستمرار فيها يتعلق بالانتاج الزراعي نفسه .

العلاقات بين الخطة والعقود

يقضي نظام عام ١٩٥٨ بان تقوم الناحية ' (كوحدة ادارية) بايصال خطة الدولة الى الجماعية ؟ فتعين هذه مهامات الفيلق بتصميم توزيع شامل للمزروعات ومردود متوسط لكل من هذه الوحدات . ويوزّع الفيلق مهامه بين الفرق . وهكذا يكون على الفرق أن تعطي الفيلق الكمية المعينة في الخطة .

إن هذا النظام من البرجة الإلزامية بواسطة الإرشادات المركزية يذكر بالنظام الذي كان متبعاً في الاتحاد السوفييتي قبل عام ١٩٥٤ . وقد استبدل حالياً بنظام أكثر مرونة يجمع بين الإرشاد والتعاقد .

يتوقف الطابع الإلزامي للخطة في الزراعة على مستوى المديرية كوحدة إدارية . وتشتمل الصين على حوالي ٢٤٠٠ من هذه المديريات . إن اجتماعات التوجيه هي الواسطة بين المديرية والجماعية ، ثم تقدم الجماعية خطتها كما وضعتها بعد النقاش مع الفيلق ومع الفرق خصوصاً . وفي حال نشوب خلاف بين

المديرية والجماعية ، تعود الكلمة الأخيرة في الأمر للجماعية . وفي حال الخلاف بين الجماعية والفيلق ، تعود الكلمة الأخيرة الى الفيلق . وفي حال الخلاف بين الفيلق والفرقة ، تعود الكلمة الأخيرة الى الفرقة التي تحفظ بحرية اختيار أهدافها ومزروعاتها ووسائلها .

وبعد الاتفاق بين الإدارة (إدارة المديرية) والجماعية على الأهداف العامة ، تأتي مرحلة توقيع العقود . ولكن ليس مع الإدارة ، وإنما بين محطات البيع بالجملة والأطراف المعنية . وقد تكون الجماعية في بعض الأحيان ، أو الفيلق في أخرى ، ولكن الفرقة هي في الغالب وحدة المحاسبة الأساسية .

لهذا العقد وجهاً مزدوجة . إنه يحتوي على :

– الكميات التي سوف تباع إلى محطة البيع بالجملة ؟
– الكميات والنوعيات من المنتجات التي تتطلبها الفرقة لحاجات الانتاج : أسمدة ، مبيدات الحشرات ، منتجات صناعية ؟

طبعاً ، يجري التبادل بالأسعار التي تحددها الدولة⁽¹⁾ .

-
- ١ - مقتطف من عقد فرقة (جزء الخارج) :
 - ١ . الحجم الإجمالي للإنتاج .
 - ٢ . كمية المواد الغذائية الأساسية المنوي تسويقها .
 - ٣ . كمية المواد الغذائية الأساسية المنوي إعطائها للفيلق (وهي كمية جد قليلة) .
 - ٤ . كمية المواد الغذائية الأساسية للتبادل بين الفرق .
 - ٥ . حصة التراكم .

يوجد « عقد » بالفعل ، ذلك أن المفاوضة لا تقتصر على إعطاء شكل تعاقدية لخطة الفرقة للإنتاج المقبولة إدارياً . ينبع العقد عن مواجهة خطتين : خطة الفرقة للإنتاج وخطبة الشراء التي تضعها محطة البيع بالجملة . ويكون الهاشم من حرية الفرقة في استعمال المنتجات المنصوص عليها في الخطة . يحق لها إجراء التعديل على استهلاكها الذاتي ، احتياطها ، التوزيع الطبيعي بين أعضائها ، والتسويق داخل الجماعية . وما يسهل عليها هذا الأمر أن خطة الشراء التي تضعها محطة البيع بالجملة تصلها مع موسم الزرع في الربيع .

كيف تجري الأمور عملياً ؟ سألنا مسؤولي منطقة شانغهاي عن هذه النقطة ، فأجابوا أن العقود تنفذ بطريقة « مرضية » في العادة . لأن نظام الأسعار يعمل بحيث يقضي بطريقة شبه كاملة على إغراء البيع خارج قطاع الدولة . وفضلاً عن ذلك ، فإن محطات البيع بالجملة تخفض الكميات المنصوص عليها في العقد في حال حدوث كارثة أو حادثة . ماذا لو حدث قصور حقيقي ؟ آنذاك يُناقَش موضوع تخفيض حصة الاستهلاك الذاتي إلى الحد الأدنى .

إن وجود تراكم خاص هو ما يدعم الحكم الذاتي للفرقة والفيلق . وتختلف نسبة هذا التراكم حسب المناطق والجماعيات والسنوات ، وهي تتراوح بين ٣ و ٨٪ من المداخيل المالية ، ونادرًا ما تتعدي ٧٪ .

تلك هي العلاقات الاقتصادية الحالية بين قطاع الملكية

الجماعية الذئبا وقطاع الدولة . وهي تبين ان الوضع ما زال بعيداً عن الاندماج الذي كان متوقعاً عام ١٩٥٨ ، رغم حدوث تقدم ملحوظ بفضل آلية التعاقد المزدوجة : شراء المنتجات الزراعية بسعر محدود ، وفي المقابل ، مبيع ، حرّ أو بالبطاقات ، المنتجات الضرورية لل فلاحين .

ولكن عندما ننتقل الى الجماعية ، نلقى مستوى تقترب فيه الملكية الجماعية الى حد كبير من ملكية الشعب كله ، أي من القطاع الذي تستطيع الدولة فيه « أن تقوم مباشرة بتوزيع موحد وعقلاني لوسائل الانتاج ومنتجات المشروعات » .

وفي هذا المستوى ، نلقى ثلاثة أنواع من هيئات التسيير : المشروعات الصناعية الجماعية ، تعاونية البيع والشراء وتعاونية التسليف .

المشروعات الصناعية الجماعية

وتكتسي هذه المشروعات بعض الأهمية حالياً لأن حجم انتاجها يبلغ ١٠٪ من الحجم الاجمالي للانتاج الصناعي . وسوف تتزايد أهميتها في المستقبل ، على مستوى الجماعية ، أو ربما على مستوى « اتحادات الجماعيات » .

وهي تساهم كثيراً في ابراز مزايا ودينامية نظام الجماعيات . لقد وصفت أكثر من مرّة . ولكن ، فلنذكر هنا بعض سماتها الرئيسية الحالية :

– يشمل المشروع الجماعي عدة فروع : أدوات الفلاحة ،

مصنع الاسمنت ، المقلع ، المشاغل الميكانيكية ، مصانع الزجاج . وقد شاهدنا مصنعاً للهراوح الخاصية باعضاء الجماعية في ضواحي « نازكين ». وهو يشمل أيضاً تربية الماشي ، تحويل المنتجات الزراعية البسيطة ، تربية الطيور ، المشاكل ، إلى آخره .

- لكل مشروع حكمه الذاتي في مجال المحاسبة والمالية .
- تباع المنتجات المصنوعة بالأسعار التي تحددها الدولة ؛ وتحدد الجماعية أسعار المنتجات الأصلية .

- ينقسم المستخدمون إلى يد عاملة دائمة ويد عاملة موسمية ، ذلك أن زيادة معدل الاستخدام هي من أهداف هذه المشروعات .

- يُقاس الأجر حسب الزمن (يتقدّم سائق الحرارة ٣٠ يوماً شهرياً)*. وهذا الأجر جد منخفض بالنسبة للأجر الصناعي ولكنه أعلى من أرباح الفلاحين .

- يُبني كل مشروع بواسطة قروض تقدمها تعاونية التسليف بفائدة تبلغ ٣٪ سنوياً .

- تعين لجنة الجماعية مديرَ المشروع ويكون مسؤولاً تجاهها ؛ وهو مكلف بوضع خطة الانتاج وتنفيذها .

تعاونية البيع والشراء

إن تعاونية البيع والشراء ما تزال مفمورة كهيئه تسويير . وهي تستحق أن نتوقف عندها بعض الشيء ، فالظاهر أنها تحمل حلاً مهماً لسلسلة كاملة من المشكلات .

* - للتذكير : اليوان يساوي ١٢٥ غرشاً لبنانياً تقريراً (المترجم) .

ان تعاونية البيع والشراء ليس جديدة . كانت موجودة قبل الجماعية كمنظمة تنسيق للتعاونيات . وقد ازدادت اهمية الدور الذي تلعبه خلال السنوات الأخيرة . فاضحت العجلة الرئيسية لنشاط الجماعية الاقتصادي بوصفها مصدراً لكل نشاطات الجماعية التجارية تقريراً .

ينصّ نظامها الداخلي على أنها جزء مكون من الجماعية . ولكنها تتمتع بحكم ذاتي واسع . فهي مستقلة من حيث المحاسبة والمالية . وأعضاؤها هم الذين ينتخبون مدیرها .

إن أعضاء الجماعية ليسوا جميعاً أعضاء في التعاونية ، رغم كونهم متساوين من حيث حق الاستفادة من خدماتها . ويعود ذلك ، في الجوهر ، إلى الظروف التاريخية التي ولدت فيها تعاونية البيع والشراء . فقد تأسست في الأصل بواسطة الاكتتاب بالاسهم وطلب الأموال من المحاصرين عندما تقتضي حاجات التمويل ذلك . وكانت الأرباح توزع على الأعضاء على أساس عدد الاسهم الذي يملكون .

ما زالت هذه البنية الأساسية موجودة . وهي تتقدم باتجاه التدعيم المضطرد لسمات الملكية الجماعية . لم يعد الأعضاء يمولون التعاونية حالياً ، وإنما تموّل وفق الطريقة التالية :

- بواسطة التمويل الذاتي أو الاستقرارض من تعاونية التسليف .

- بواسطة أموال التسيير الجاري التي تقدمها الدولة اذا كانت أموال التعاونية نفسها ليست كافية .

لم يعد يوجد عملياً فوائد سنوية تدفع المالكي الخصص . من وقت آخر ، توزّع أرباح على الأعضاء ، ولكن بدون انتظام وبعد تغطية كل الحاجات المالية . ويحدث أحياناً ان توزّع التعاونية « حصصاً » مجانية لسكان الجماعية من غير المنتدين اليها ، الى فلاحين عجّز بدون موارد مثلاً .

ما هي وظائف تعاونية البيع والشراء ؟ انها خمس :

١ - انها الممثل المحلي لمحطة البيع بالجملة . وبالتالي فهي تقوم بتسويق المنتجات الزراعية لاجماعية لصالح قطاع الدولة ، وذلك حسب عقد موقعة مع فرق الإنتاج . وتشتري محطة البيع بالجملة المنتجات من التعاونية بزيادة تتراوح بين ٥ و ١٠٪ للتعويض عليها عن تكاليف الحزن والنقل . توجد بعض الاستثناءات كالمال بالنسبة للحليب والعسل والسمك التي تُباع الى محطات البيع بالجملة مباشرة .

٢ - تشتري التعاونية ما يفيض عن الفرق بسعر مماثل لسعر المشتريات التي تقوم بها لصالح الدولة .

٣ - تبيع التعاونية هذا الفائض حسب ما تشاء : الى الدولة ؟ او في السوق الداخلي لاجماعية بفارق تراوح بنسبة ١٥٪ فقط بين سعر المبيع للمستهلك وسعر الشراء من المنتج ؟ او الى اية فئة خارج الجماعية ولكن على أساس أسعار السوق التي تحددها الدولة .

٤ - لا بد من الاشارة ، في المقابل ، الى ان اعضاء الجماعية الذين يودعون مالاً في تعاونية التسليف يتسلّمون فائدة تبلغ ٥٪ .

٤ - وفي المقابل ، تتولى التعاونية شراء ما يحتاجه أعضاء الجماعية لعملية الإنتاج : أسمدة ، مبيدات الحشرات ، مواد ، وتحتفظ لنفسها بالإضافة الحد الأدنى من تكاليف التسويق .

٥ - رأخيراً ، فإن التعاونية هي التي تؤسس وتدبر شبكة مخازن البيع بالفرق داخل الجماعية . فلنأخذ، على سبيل المثال، جماعية في منطقة بيكون ، تضم ٢,١٠٠ عائلة . تملك التعاونية فيها ثمانية مخازن بلغت قيمة معاملاتها ٤٢٣ ألف يوان لعام ١٩٦٢ ، و ٣٨٨ ألف يوان لعام ١٩٦٣ . وفي الوقت ذاته ، فإن التعاونية قد اشتريت منتجات الجماعية الزراعية بقيمة ٦٣٦ ألف يوان في عام ١٩٦٢ ، و ٨٠٩ ألف يوان في عام ١٩٦٣ .

هذا يجعل من تعاونية البيع والشراء عنصراً هاماً في الحياة الجماعية . وهي مؤسسة يبدو أن الجميع راضٍ عن عملها ، وأنها مكيفة قام التكيف مع الظرف الموضوعي . وهي فعلاً الجسر الذي يصل الإنتاج - الذي هو « جماعي » - بالتسويق - الذي هو « حكومي » . وذلك أن نظامها الداخلي يجعل منها جهازاً ذا وجوهين : إنها « جماعية » من حيث اصلها وطريقة ادارتها ، و « حكومية » من حيث كونها تمثل محطات البيع بالجملة . إنها صيغة مرنة ، قابلة للتطور ، تسمح بتخطي القسم الأكبر من التناقضات التي قد تولد في مجتمع لم تزل علاقات الإنتاج فيه غير متناسقة .

وتعمل تعاونيات التسليف وفق مبدأ مماثل . فهي تسير بشكل « جماعي » مع كونها تمثل قطاع الدولة المالي .

٣ - بُنى التوزيع

أ - تجمييع الحياة

إن دراسة البُنى الاقتصادية للجماعية تبين إذن أنها لم تبلغ بعد أهداف الاندماج المتوقعة عام ١٩٥٨ . ويبين تحليل تجمييع الحياة وأدوات توزيع المداخيل أن التباين لا يزال موجوداً هنا أيضاً .

بعد انطلاق سريعة وبالغات تعرضت لنقد شديد ، عرفت عملية تجمييع الحياة تطوراً محدوداً جداً . يجري الآن تشجيع الخدمات الاجتماعية ، وقد تزايد عدد مشاغل قشر الأرز . ولكن بين هذا الوضع وتجمييع الحياة بالغاء المهام المنزلية والتابعيات العائلية يوجد بون لم يُردم بعد .

الأسباب عديدة . تكلم العديدون عن التقاليد ، والغرائز الفردية عند الفلاح ، وتقاسئ البُنى العائلية ، وما شابه . ولا شك في أن هذه العوامل موجودة . ولكن العامل الذي مكّنها من الانتصار ، في النهاية ، هو أن القوى الانتاجية لم تبلغ بعد المستوى الكافي لكي تسمح باستيعاب ١) النفقات التي يتطلبها البناء التحتي لعملية تجمييع حقيقة الحياة (تؤدي عملياً إلى حساب ساعات العمل داخل العائلة) ، ٢) زيادة الاستهلاك الختامية . إن لم نقل التبذير الناتج عن الانتقال من الاستهلاك العائلي إلى الاستهلاك الجماعي الذي لا يحدّ .

لذا ، يظل القطاع المُجاني ضيقاً في الوقت الحاضر . وهو يشمل بشكل خاص التعليم والتطبيب ، وكلامها جدّ متتطور .

في إحدى جماعيات منطقة نازكين مثلاً ، التي تضم ١٠,٥٠٠ شخصاً ، تشرف اللجنة على مستشفى من ستين سريراً ، أربعة مراكز صحية ؟ وتشمل مدارس ابتدائية تضم الفي تلميذ ؟ مدرسة ثانوية عامة ومدرسة ثانوية زراعية تضم ألف تلميذ .

ب - أنماط توزيع المداخيل

أما بالنسبة لتوزيع المداخيل على السكان ، تعتمد الجماعية قواعد جد مشابهة للقواعد المطبقة في الكوائح زلات السوفيتية ، مع العلم إن الإنماط مختلف بين جماعية وأخرى^(٣) . لن نخوض في تفاصيل حساب الرواتب . إن الراتب الذي يتلقاه الفلاح ليس أجراً من الجوهر . إنه حصيلة توزيع الانتاج الصافي ليس على أساس الحاجات ، بل على أساس كمية ونوعية العمل الذي يقدّمه الفرد . وهو ليس «اشتراكيّاً» ما دام لا يعتمد على تسويق الانتاج بقدر ما يعتمد على العمل .

تم عملية الحساب على مستوى الفرقة . هذا الاجراء حديث . ففي السابق ، كانت التعاونية - أي الفيلق الحالي - هي وحدة التوزيع . وبما أن الفرقة هي التي كانت وحدة الانتاج ، فقد برزت تناقضات صعبة الحل . الفرقة ، في الوضع الحالي ، هي وحدة الانتاج ووحدة التوزيع في آن واحد .

يمكن ارجاع نمطَي حساب توزيع دخل الفرقة الصافي إلى نظائرتين :

٣ - راجع الفصل الثالث من هذا الكتاب هيلين ماركيزيو .

١ - نظام النقاط الأساسية

وهو لا يأخذ بعين الاعتبار إلا وقت العمل ومؤهلات العامل وفق عدد معين من الدرجات . ويساوي يوم العمل عدداً معيناً من « النقاط الأساسية » بالنسبة لكل درجة . ويمكن تعديل السلم النظري لحساب العمل الحقيقي ، وهذا ما تناقشه الفرقة في نهاية يوم العمل .

ويذكر هذا النظام بالأجر الصناعي من حيث كونه لا يربط « النقاط الأساسية » بمقدار العمل . ويؤخذ عليه أنه يتغافل عن الظروف الخاصة الحالية للزراعة الصينية التي تتميز بتنوّع كبير في المهام ، ومستوى التخصص المنخفض ، والغلبة المطلقة للعمل اليدوي . وهذا ما يفسّر التعميم المضطرب للنظام الثاني : نظام « معايير العمل » .

٢ - نظام معايير العمل

كما في الكوخوزات السوفيتية ، يوضع معيار لكل مهمة وينصص لكل معيار عدد من نقاط - عمل مقابلة . إذا جرى تجاوز المعيار ، يجوز توزيع نقاط - عمل إضافية . ولكن على خلاف النظام السوفيتي حيث تخضع عملية تحديد المعايير لقواعد عديدة بتعرّف مفصلة ، يعود للفلاحين أنفسهم ، في الجماعية ، تحديد المعايير في جمعيات الفرقة .

طبعاً لا بدّ للمعيار من أن يأخذ بعين الاعتبار كمية العمل ونوعيته في آن واحد . في كل مساء ، يجري التدقيق في عمل كل

فرد من أفراد الفرقة . وفي بعض الأحيان يُنتخب « مدقّق » للقيام بهذا العمل المُنْكَر ، وهو عرضة لزعزع الثقة . وفي حال نشوب خلاف ، فإن الفرقة هي التي تدبّر بالأمر بواسطة لجنة التسيير المنتخبة .

على أساس التوزيع النسبي لنقاط – العمل الذي يحصل عليها خلال السنة ، تعود لكل عامل حصته من الدخل الإجمالي الصافي بعد تسويق المحصول . ويوزّع جزء من هذه الحصة على شكل قسم من الم الحصول نفسه ، بينما يوزّع الجزء الآخر نقداً ؛ ويتراوح هذا الجزء الأخير بين ٢٠ و ٥٠٪ من مجموع الحصة ، وهو يتزايد طبعاً مع تزايد التخصص وارتفاع مستوى المعيشة .

إلا أن السيدة ماركيزيو تشير إلى أنها درست في منطقتي بيكون وكانتون أوضاع فرق توزيع الحدّ الأدنى الضروري من الأساسية على أساس نسبة الأفواه المطلوب تغذيتها في كل عائلة . ويجري توزيع الفائض فقط على أساس نقاط – العمل . أي أنها نلقي هنا بذرة التوزيع المجاني ؟ ولكننا ما زلنا بعيدين جداً عن التوزيع « حسب الحاجات » .

ما هي نتائج أنظمة التوزيع المختلفة هذه بالنسبة للفلاحين ؟ إنها تتتنوع بالطبع بين فرقه وأخرى ، وخصوصاً بين جماعية وأخرى ، ذلك أنه لا بد من الملاحظة أن جهودات ضخمة تبذل في داخل جماعية واحدة لردم التفاوت في التطور أو المدخل بين الفرق . وتقوم الفيالق بما يلي :

– تساعد الفرق المتأخرة بواسطة المعدات والقروض ؟

- توزّع المداخيل الإضافية على شكل قسم من المحصول أو نقداً للعائلات أو الفرق الواقعه في مخنّة لأسباب مستقلة عن إرادتها .

بشكل عام ، يمكن أن نعتبر أنَّ معدل ربح العائلة لسنة ١٩٦٣ قد بلغ ٣٠٠ يوان بالسنة ، بحد أقصى يبلغ ٤٠٠ يوان وحد أدنى يبلغ ٢٠٠ . ويبدو أنه قد ارتفع عام ١٩٦٤ بنسبة ٣٠ - ٢٠٪ . وتمثل هذه الأرقام توزيع ٦٠ - ٧٠٪ من مداخيل الفرقة الاجمالية . أما الضريبة المفروضة لعدد معين من السنوات ، فهي تمثل ٤ - ٥٪ تقريباً من الدخل الجماعي ، وتتنخفض هذه النسبة أو توماتيكياً عندما يزداد حجم الإنتاج . أما القسم الباقي ، الذي يتراوح بين ١٥ و ٢٥٪ ، فهو مخصص لنفقات الانتاج والتراكم . وهنا أيضاً يتبيّن لنا أنَّ النسب تتغير بطريقة ملحوظة بين فرقة وأخرى ، وجماعية وأخرى .

وأخيراً ، تضاف إلى هذه المداخيل الاجتماعية مداخيل عائلية صرفة ترد من النشاطات الفرعية : عمل في مشروع تابع للجماعية ، أو محترف ، أو في تربية المواشي ، أو الزراعة على الأرض التابعة للعائلات والتي تغطي حوالي ٥٪ من مساحات الجماعية . وبشكل عام ، يقدّر أنَّ هذه الموارد الفرعية تمثل بين ١٥ و ٣٠٪ من مداخيل الفلاحين .

٤ - مشكلات تطور الجماعية الشعبية

إذا كنا قد توسعنا في موضوع الجماعيات الشعبية الريفية ،

فذلك للتشديد على أهميتها الحقيقة بالنسبة للحاضر ، وأيضاً بالنسبة لمستقبل الاقتصاد الاشتراكي في الصين .

إن كل ما ورد سابقاً قد يترك عندنا الانطباع بأن الجماعية قد أخفقت ، وبأن ثمة عودة الى تنظيم ذي مستوى أدنى هو تنظيم الفرقة . يبدو لنا ان هذا الإنطباع خاطيء . إن تحليل مجموع العلاقات الاجتماعية الحقيقة داخل الجماعية يبين ما يلي :

ا - إن التعاونية القديمة ، الفيلق ، هي التي تبعثرت كوحدة أساسية ، وذلك لصالح الجماعية من فوق والفرقة من تحت . تتولى الفرقة القيام بالوظائف الأولية - الانتاج الزراعي والتوزيع - وذلك لأنها ، بعدد عائلاتها الذي يتراوح بين ١٥ و ٢٠ والأراضي القابلة للزراعة التي تملكتها بين ١٥ و ٢٠ هكتار ، تشكل إطاراً كبيراً بالنسبة لزراعة مبنية على العمل اليدوي وعلى العمل على ظهر الإنسان .

ب - إن الجماعية الشعبية هي أفضل بنية قادرة على استقبال تعصير الحياة الريفية ، تعصير يطير بالعادات التقليدية أكثر بكثير مما أطير بها حتى الآن .

ولنا أن نتساءل ، والحالة هذه ، اذا لم يكن تحول البنية السريع قد ادى الى انفصال هذه البنى عن القوى الاجتماعية التي ما تزال متاخرة .

السؤال خطير . وتتطلب الإجابة عليه معرفة أوسع بالواقع . صحيح ان الجهد منصب " حالياً " على مواصلة الصراع الطبقي وثبتت علاقات الانتاج في آن واحد ، وذلك اعتقاداً على صيغة

ماوتسى تونغ : «لا تطوير بدون تدعيم» ، وعلى صيغة ماركس: «إن كل تغيير في الملكية يتطلب مرحلة انتقالية». وما تزال هذه المرحلة الانتقالية تتصف بما يلي : ١) توزيع على أساس العمل المقدم، ٢) انتاج يقوم على نظام تعاقدي، ٣) حملة تشريف واسعة للجماهير الفلاحية باتجاه الاشتراكية .

ولتكنا نرى أن تقدم بنى الإنتاج ، خلال هذه المرحلة الانتقالية ، ليس كابحأ أمام التطور ، وإنما هو عامل موضوعي لتطور قوى الإنتاج . إن الجماعية ، بالطريقة التي تبرز فيها كوحدة اجتماعية تشمل كل النشاطات البشرية ، مهيئة منذ الآن لكي تتحقق ، في أحسن الظروف ، تعبئة وتفجير الطاقات الخلاقة .

الفَصْلُ الثَّالِثُ

انظمة الأجر في الجماعيات الشعبية

لـ مارك زير

لقد كُتبت المقالات العديدة ذات الطابع العام خلال السنوات التي مضت على تأسيس الجماعيات الشعبية . وقد بدا لنا انه من المفيد ان ندرس بمزيد من التفصيل أحد أهم جوانب في الجماعيات الشعبية وأكثراها اصالة : حساب مدخل و الفلاحين .

من المعلوم ان التمويل الاشتراكي للزراعة في الصين قد مر بمراحل عده : فرق التعاون المتبادل المؤقتة ثم الدائمة؛ التعاونيات شبه الاشتراكية حيث يوزع قسم من المدخلات على أساس المساهمات المختلفة (أرض ، حيوانات فلاحة أدوات فلاحة) ؛ ثم التعاونيات العليا (أو التعاونيات الاشتراكية) ، وأخيراً الجماعيات الشعبية . يخطئ من يرى في هذا التحول تطوراً بيانياً سار على وتيرة واحدة في جميع أنحاء الصين . ذلك انه قبل ان تتحرر الصين نهائياً ، تحقق الإصلاح الزراعي في بعض أجزاء المناطق المحررة حيث تأسست فرق تعاون متبادل وحق تعاونيات أحياناً . كان قد مضى عشر سنوات على انشاء بعض

التعاونيات في حين كانت مناطق أخرى لا تزال في المرحلة الأولية من الإصلاح الزراعي . وقد سمح هذا التفاوت الزمني للاجهزة الادارية بأن تجري الاختبارات والتحسينات الضرورية قبل تعميم هذا الشكل أو ذاك ، فكان بذلك أحد العوامل التي تفسّر سرعة التحويل الاشتراكي .

أخذت بعض السمات تتكون شيئاً فشيئاً خلال هذه المراحل المختلفة . وعندما ندرس سير الجماعيات الشعبية ، نجد ان قاعدة التسيير هذه تعود الى زمن التعاونيات الأولى ، في حين تعود تلك الى زمن التعاونيات العليا . بهذه الطريقة ، بتصفية الجوانب السلبية لختلف التجارب ، وبتعميم جوانبها الايجابية تبلور باضطراد نظام حساب المداخيل المعمول به حالياً في الجماعيات الشعبية .

من الخطأ أن نتصوّر أن حساب مدخول الفلاحين في الجماعيات الشعبية يحمل أية سمة مشتركة مع ما كان عليه في المراحل اللاحقة ، وأنه يوجد بتر كامل خلال الانتقال من شكل آخر . ومن الخطأ أيضاً أن نعتقد أن الخمس والسبعين ألف جماعية تعمل بالطريقة ذاتها تماماً ، وأنه لزام عليها أن تطبق قواعد مفروضة من فوق . فالواقع أنه إذا كان للجماعيات الشعبية تنظيم مماثل في خطوطه العامة ، وإذا كانت تعمل وفق عدد معين من المبادئ الأساسية ، فإنها تطبق هذه المبادئ حسب ظروفها الخاصة - ظروف طبيعية ، مستوى قوى الانتاج - وأيضاً حسب إرادة أعضاء الجماعية ، ومستوى

وعيهم ، ومستواهم الثقافي ، إلى آخره . ليست الديمقراطيّة في الجماعيات حبراً على ورق ، بل هي واقع حيّ للغاية . قال لنا مسؤول إحدى النواحي في ولاية « جيانكسي » في شباط ١٩٦٣ : « في هذه الناحية ، لا توجد جماعيتان شعبيتان تملكان نفس قواعد التسيير والتوزيع تماماً . » هذا برأينا أحد العوامل التي تغنى تجربة الجماعيات الشعبية وتصعب من عملية دراستها . سوف نلتقي بالعلاقة ذاتها بين المبادئ وتطبيقاتها طوال هذه الدراسة حول حساب مداخيل الفلاحين . يخضع هذا الحساب للمبدأ الرئيسي للتوزيع في النظام الاشتراكي : « لكلٍّ حسب عمله ؟ من يعمل أكثر ، يربح أكثر ». هذا المدخل ليس أجراً مماثلاً لأجور العمال . إنه مدخل يعتمد على النتائج التي يحصل عليها المجموع الذي ينتمي إليه الفلاح في مجال الانتاج . وهذا المجموع هو وحدة المحاسبة . وبقدر ما يكون المحصول جيداً ، يزداد الانتاج ويرتفع دخل هذا الفلاح . وتتوقف حصة المدخل الجماعي العائد له على كمية ونوعية العمل الذي قدم وقد جرى تقييمها على أساس نقاط - عمل . وإذا كنا نريد معادلة حساب ، نحصل على المعادلة التالية :

الدخل الإجمالي الصافي لوحدة الحساب \times عدد نقاط - العمل
التي كسبها الفلاح المعني بالأمر

مجموع عدد نقاط - العمل التي اكتسبها الفلاحون الأعضاء في
وحدة الحساب .

١ - وحدة الحساب

المعروف ان الجماعيات الشعبية قد ولدت من اندماج عددة تعاونيات عليا . في هذه الاخيرة ، كانت التعاونية وحدة الحساب ، يتم على مستوىها حساب مدخول الفلاحين . وفي المقابل ، فإن فيالق هذه التعاونيات هي التي كانت مسؤولة عن الانتاج . خلال تأسيس الجماعيات ، بعد فترة قصيرة من التلمس ، جرت المحافظة على النظام القديم : تحولت التعاونيات الى فيالق ولكنها ظلت « وحدات حساب » ، بينما تحولت الفيالق القديمة الى فرق وظلت مسؤولة عن الانتاج . خلال تلك الفترة ، كانت الفيالق توقع عقوداً مختلفة مع الفرق تحدد مثلاً كمية الإنتاج المطلوب تأمينها وتقضى بمنح الفرق بعض المكافآت في حال تجاوز الخطة^{١١} . ولكن سرعان ما أدرك المسؤولون ان هذا

١ - فلنذكر كمراجع لنا نوعاً من العقود يسمى « سان باو اي جيانغ » - ثلاثة ضمانات ومكافأة واحدة - تتعهد الفرق فيه بتحقيق انتاج معين ، بسعر كلفة معين ، بعدد معين من الأيدي العاملة . ويتفق على مكافأة في حال تجاوز الخطة .

النظام يحوي التناقض التالي : يتأنى الانتاج بواسطة جماعة هي الفرقة ، أما دخل فلاحي هذه الفرقة فليس مرتبطاً مباشرة بنتائج عملهم . فان فرقـة حـسـنة الـادـارـة ، اـشـتـغلـ أـعـضـاؤـهـاـ بـجـدـ وـحـصـلـواـ عـلـىـ نـتـائـجـ جـيـدةـ ، قـدـ لـاـ تـحـصـلـ إـلاـ عـلـىـ دـخـلـ مـتوـسـطـ اذاـ تـعـذـرـ عـلـىـ الـفـرـقـ الـمـجاـوـرـةـ بـلـوـغـ الـمـسـتـوـىـ الـذـيـ وـصـلـتـهـ . بهذه الطريقة يُعاقب أفضـلـ العـنـاصـرـ ، وـيـخـشـىـ منـ اـخـمـادـ عـزـيمـتـهـ . فضـلـاـ عـنـ ذـلـكـ ، لمـ يـكـنـ هـذـاـ النـظـامـ يـدـفـعـ الـفـرـقـ الـمـتأـخـرـةـ الـلـحـاقـ بـالـفـرـقـ الـمـتـقـدـمـةـ . كانتـ الـفـرـوـقـاتـ فيـ الـمـسـتـوـىـ مـسـتـورـةـ ، فيـ حـينـ يـجـبـ كـشـفـهـاـ لـتـجـاـوزـهـاـ فـيـاـ بـعـدـ . خـلالـ شـتـاءـ ١٩٦١ـ - ١٩٦٢ـ ، جـرـتـ نـقـاشـاتـ فيـ الـأـرـيـافـ حـولـ دـورـ الـفـيـلـقـ وـالـفـرـقـةـ . وـتـقـرـرـ أـخـيرـاـ اـعـطـاءـ الـفـرـقـ مـسـئـولـيـةـ التـوـزـيـعـ فـأـصـبـحـتـ بـذـلـكـ وـحدـاتـ حـسـابـ . وـلـكـنـ لـمـ تـزـلـ هـنـاكـ بـعـضـ الـجـمـاعـيـاتـ الـتـيـ اـحـتـفـظـتـ بـالـنـظـامـ الـقـدـيمـ . وـيـحـدـثـ أـحـيـاناـ أـنـ يـبـقـىـ أـحـدـ الـفـيـلـقـ وـحدـةـ حـسـابـ فيـ جـمـاعـيـةـ مـعـيـنةـ فيـ حـينـ تـتـوـلـ الـفـرـقـ هـذـهـ الـمـهـمـةـ فيـ الـقـسـمـ الـبـاـقـيـ مـنـ الـجـمـاعـيـةـ . ذـلـكـ هـوـ حـالـ الـفـيـلـقـ ذـاتـ مـسـتـوـىـ الـاـنـتـاجـ الـمـرـقـعـ جـداـ (وـغـالـبـاـ مـاـ تـكـونـ فـيـ ضـواـحـيـ الـمـدـنـ الـكـبـرـىـ) حـيثـ لـاـ تـوـجـدـ فـرـوـقـاتـ شـاسـعـةـ بـيـنـ الـفـرـقـ . وـلـكـنـ هـذـهـ الـأـسـبـابـ مـلـحـقـةـ بـسـبـبـ آـخـرـ : اـذـاـ كـانـ الـفـيـلـقـ قدـ ظـلـ وـحدـةـ حـسـابـ فـلـأـنـ الـفـلـاحـيـنـ فـضـلـواـ الشـكـلـ الـقـدـيمـ . أـيـ إـنـ تـجـدـ هـنـاـ أـيـضاـ مـثـالـاـ عـلـىـ مـرـوـنـةـ سـيـرـ الـجـمـاعـيـاتـ الـذـيـ تـطـرـقـنـاـ إـلـيـهـ فـيـ سـبـقـ .

انـ نـقـولـ إـنـ تـسـلـيمـ الـفـرـقـةـ شـؤـونـ التـوـزـيـعـ هـوـ عـوـدـةـ إـلـىـ

التعاونيات الدنيا يعني أن نتجاهل حقيقة أساسية : 'يحسب جزء من الدخل في التعاونيات الدنيا على أساس العمل و'يحسب القسم الآخر على أساس المساهمات المقدمة للجماعة (أرض ، أدوات ، حيوانات فلاحة) ؟ أما الفرقـة فلا تحسب إلا على أساس العمل . وهذا يعني أن نتجاهل أيضاً ان الفرقـة ليست درجة الملكية الوحيدة في الجماعية الشعبية فالفيالق والجماعـية درجـات ملكـية أيضاً تـتمتع بـأموـال التراكم والذـساطـات الـاقتصادـية الخاصة بها . ان الجماعـية الشـعـبـية تمثل بـتنظيمـها الحـالي درـجة من التـجمـيـع أـرفعـ من درـجةـ التـعاـونـيـات . ويـتـوـقـعـ الـقيـمـونـ عـلـىـ الـاقـتصـادـ الصـينـيـ أنـ يـتـحـولـ الفـيلـقـ أـرـلـاـثـ الجـمـاعـيـةـ إـلـىـ وـحدـةـ حـسـابـ ،ـ وـذـلـكـ عـنـدـمـاـ يـبـلـغـ إـنـتـاجـ مـسـتـوـيـ لـائـماـ وـعـنـدـمـاـ يـقـضـيـ عـلـىـ الفـروـقـاتـ فـيـ الدـخـلـ .

إن الدور الأساسي الذي تلعبـهـ الفـرقـةـ دـاخـلـ الجـمـاعـيـةـ يـقتـضـيـ بـانـ نـخـصـصـ هـاـ بـعـضـ الـوقـتـ .ـ إـنـ حـجـمـهاـ يـتـنـوـعـ بـيـنـ حـالـةـ وـأـخـرىـ .ـ فـفـيـ بـعـضـ الجـمـاعـيـاتـ الـقـيـرـيـةـ زـرـنـاـ لمـ تـكـنـ الفـرقـةـ تـضـمـ إـلـاـ ذـيـنـةـ مـنـ العـائـلـاتـ ،ـ بـيـنـاـ كـانـتـ تـحـويـ فـيـ أـخـرىـ خـمـسـيـنـ أوـ سـتـيـنـ عـائـلـةـ .ـ مـاـ هـيـ الـمـقـايـيسـ الـتـيـ يـتـحـددـ عـلـىـ أـسـاسـهـ حـجـمـ الفـرقـةـ ؟ـ إـنـهـاـ أـلـاـ ظـرـوفـ اـسـتـخـدـامـ الـيـدـ الـعـاـمـلـةـ :ـ إـذـاـ كـانـتـ الجـمـاعـيـةـ تـقـعـ فـيـ مـنـطـقـةـ التـلـلـ^(٢)ـ حـيـثـ الـمـواـصلـاتـ صـعـبـةـ وـالـمـساـكـنـ مـبـعـثـرـةـ ،ـ يـجـريـ تـصـفـيـرـ حـجـمـ الفـرقـةـ لـكـيـ لاـ يـضـيـعـ الـفـلاـحـوـنـ وـقـتـاـ وـهـمـ

٢ - يطلق اسم «صين التلال» على المنطقة التي تشمل مقاطعات هونان ، جيانغسي ، فوجيان ذات التلال المسننة التي يتتجاوز ارتفاع قممها الفي متر .

ينتقلون من قطعة أرض الى أخرى . وقد « تعطي » الفرقة قرية بأكملها في مكان ثالث ، أو قد تضم سكان قريتين مجاورتين في مكان آخر .

المقياس الثاني هو ظروف الإنتاج وظروف الري خاصة . ان مشكلة الماء - رى أو تصريف - هي احدى المشكلات الرئيسية للإنتاج الزراعي في كل أنحاء الصين تقريراً : إن الوصول إلى الشبكة المائية والأنهر والقنوات عامل حاسم بالنسبة للفرق ، وهو يشكل حدود امكاناتها إلى حد كبير .

العامل الأخير ، وليس الأقل أهمية ، هو ارادة الفلاحين انفسهم . يعود لهؤلاء الكلمة الأخيرة في هذا الأمر أيضاً . ففي بلدة اعتاد فلاحوها منذ أيام التعاوينات على العمل معًا وهم راضون عن هذا الوضع ، تأسس فرقه واحدة . ومن جهة أخرى قد تقسم قرية لها الاهمية ذاتها إلى فرقتين ب مجرد ان فلاحيمها قرروا ذلك .

وأخيراً فان وجود فرقه يتطلب وجود قيادة كفوءة . وهذا صعب أحياناً في فرقه صغيرة جداً . وتوجد هذه الصعوبة ، ولكن لأسباب أخرى ، في الفرق الكبيرة جداً حيث تتعدد مشكلات التسيير .

لا يتحقق للمرتبات العليا - الجماعيات والفيالق - بأن تعدل في تكوين الفرق بطريقة كيفية ، ولا ان تنقل الأرض من فرقه لأخرى . لكي يحصل ذلك لا بدّ من ان تكون قد حصلت تغييرات هامة . أي اذا كان عدد السكان قد ازداد أو انخفض

بنسب هامة ، أو اذا ادت مشاريع الري الى تعديل ظروف الإنتاج . ولا بدّ من أخذ موافقة الفلاحين في كل هذه الحالات طبعاً . إن هذا الاستقرار ضروري جداً لأن زيادة الإنتاج تعتمد الى حد كبير على سلسلة كاملة من المشاريع الممتدة على فترة طويلة (تمهيد الأرض ، رى ، استصلاح ، الى آخره ...) . ولا يمكن للتغيرات الكثيرة الا ان تضعف من مبادرات الفلاحين .

٣ - حساب نقاط العمل

رأينا أعلاه أن حساب دخل كل فلاح يعتمد على نقاط العمل التي كسبها خلال سنة . لقد تطور واغتنى نظام الأجرور باضطراد داخل التعاونيات الدنيا ثم داخل التعاونيات العلميـا . خلال وجود فرق التعاون المتبادل غالباً ما كان يقوم تبادل العمل على أساس يوم عمل (أو نصف يوم) مقابل يوم عمل (أو نصف يوم) ، وذلك دون الأخذ بعين الاعتبار نوعية العمل أو كميته^(١) . ولكن سرعان ما انكشفت نواقص عديدة في هذا النظام بعد تكوين التعاونيات . وببدأ البحث عن نظام لاجور العمل من خلال اكتشاف نظام يطبق عمليـاً مبدأ « لكل حسب عمله » . وبعد عمليـات تملـس عديدة ، جرى اختيار الوسائل المطبقة في بعض التعاونيات والتي أعـطت نتائج مرضـية ، وجـرى تبسيطـها ثم طبـقت في أمـكنـة أخرى ، ولكن بطـريـقة بـعـيدة كلـ الـبعـد عن

(١) في بعض الأمـكـنة كان يوجد تمـيـز بين العـمال الأـقوـيـاء والعـمال الـضـعـفـاء .

ال محمود . ان مختلف أنظمة حساب نقاط العمل المعتمدة في الجماعيات الشعبية موروثة بمعظمها عن التعاونيات . و يتميز منها نظامان بشكل خاص : نظام النقاط الأساسية و نظام معايير العمل .

١ - نظام « النقاط الأساسية »

يلتئم الفلاحون من أعضاء الفرقة في جمعية عمومية ويناقشون القيمة المهنية للكل منهم ويحددون عدد النقاط التي يكسبها كل عامل في ساعة عمل . هذا النظام إذن نظام اجور على أساس المهارة والوقت . قد يتفاوت عدد الدرجات بين فرقه وأخرى ولكن دون أن يكون هذا التفاوت كبيراً . وهكذا ، ففي فرقه من فرق جماعية « بايكسياوين » (في ضاحية بيكون الكبرى) يتلقى الرجل ٩ أو ١٠ نقاط أساسية حسب درجتهم وتتقاضى النساء ٨ أو ٧ نقاط . وفي أمكنة أخرى ، يُقسم الرجال إلى خمس فئات والنساء إلى ثلاثة . يتم ترتيب الفلاحين مبدئياً ، على أساس المقاييس التالية : القوة الجسدية ، مستوى المهارة ، الموقف تجاه العمل . في بعض الفرق تُعتبر القوة الجسدية المقياس الرئيسي ، و يُقسم الفلاحون إلى فئتين كبيرتين : « الأقوياء » الذين يستطيعون القيام بجميع الاعمال ، و « الضعفاء » الذين يحتفظ لهم بعض النشاطات مثل التعشيب وتنقية المحصول وما شابه . ولكن ينظر إلى هذا النظام على أنه مختصر جداً .

ان اذ اط تطبيق نظام نقاط العمل تختلف كثيراً فيما بينها ، ولكن يمكن ارجاعها الى نمطين اثنين . لا يأخذ النمط الاول بعين الاعتبار الا عدد أيام العمل المبذولة . تتحتوي هذه الطريقة البدائية جداً على عائق كبير هو انها لا تأخذ بعين الاعتبار اطلاقاً حساب العمل حقاً (نوعاً وكم) . لذا فهي تُستبدل في الغالب - وذلك منذ عدة سنوات - بطريقة اخرى : « النقاط الأساسية مع التقدير المرن » . في هذه الحالة يُعيّن لكل عامل درجة يقابلها عدد معين من النقاط الأساسية ، ولكن قيمة هذه النقاط الأساسية هي في كونها مراجع : في نهاية كل يوم عمل يناقش أعضاء الفرقة كمية ونوعية العمل الذي بذله كل واحد منهم ، ثم يزبدون أو ينقصون من عدد النقاط الأساسية المكتسبة فعلاً .

ولأجل مداواة جمود نظام النقاط الأساسية ، يُرجى من الفرق ان تناقش كل ستة أشهر او حتى كل فصل حول عدد النقاط الأساسية الموزعة لكل واحد منها ، الامر الذي يسمح بإدخال تعديلات عديدة على الترتيب . في بعض الجماعيات ، يكون عدد النقاط الأساسية المعطاة لأحد الفلاحين مختلفة في الصيف عما هي في الشتاء . وفي فترة الأعمال الكثيفة يتتقاضى عامل ماهر عشر نقاط ، اما في الشتاء فلا يتتقاضى الا أربع . ويعود ذلك جزئياً لأن عمل الشتاء أقل كثافة ؛ وأيضاً لتأمين توازن بين النقاط التي يكسبها الفلاحون العاملون « حسب المردود » وبين النقاط التي يكسبها الفلاحون المياومون . لو لا هذا

التوازن ، تربح الفئة الأولى أكثر من الفئة الثانية وقد يسود نفور تجاه المهام الأقل ادراراً .

يتعرّض نظام النقاط الأساسية لعدة انتقادات ، يقال عنه انه لا يأخذ بعين الاعتبار المميزات العامة للزراعة ولا الظروف الخاصة للزراعة الصينية في المرحلة الحالية ولا يطبق الا جزئياً مبدأ : « لكل حسب عمله ». إن احدى المميزات الخاصة بالزراعة هي العدد الكبير من الأعمال المتراوحة بين أبسط الأعمال وأكثرها قطبياً للمهارة ، التي يتطلب من الفلاح القيام بها حسب الفصول . « إن مستويات تقسيم العمل والتخصص منخفضة نسبياً ... إن غالبية الفلاحين مجبرة على القيام بشتى أنواع الأعمال الأمر الذي يحول دون تخصصهم . » وقد يتراوح فلاح ما مردوداً مرتفعاً أو منخفضاً اذا قام أو لم يقوم بالعمل المؤهل له . في مثل هذه الظروف ، فإن نظام الأجور على أساس الوقت أو المهرة لن يعكس الفروقات في نوعية أو كمية العمل المبذول . انه لا يوفر تطبيقاً مرضياً لمبدأ « لكل حسب عمله ». القسم الأكبر من الغبن يتحقق النساء في هذا النظام . فهن حالياً في مستوى من المهرة ادنى من مستوى الرجال . ثمة أعمال لا يقمن بها الا بصعوبة . وفي الجهة المقابلة ، فإن مردود عملهن يزيد عن مردود عمل الرجال في بعض الأعمال الخاصة : تنقية المحصول ، قطف القطن ، تقطيع الشجر ، الخ . لذا يجب ان يتلقاين اجرًا مرتفعاً عن اجر الرجل عندما يقمن بهذه الأعمال .

وفضلاً عن ذلك ، فإن مستوى قوى الإنتاج في الزراعة منخفض نسبياً : « ما زال العمل المعزول ، العمل باليد ، يحتل المركز الفالب ... العلاقة الموجودة بين العمل وحصيلة العمل هي علاقة واضحة نسبياً . وبالتالي فمن السهل نسبياً تقييم كمية ونوعية العمل الذي يبذله كل واحد » وحساب الأجر الملائم على هذا الأساس .

لجميع هذه الأسباب فإن العديد من التعاونيات ثم العديد من الجماعيات الشعبية أخذ يتخلّى ، جزئياً أو كلياً ، عن نظام النقاط الأساسية ليتبين نظاماً يسمح بوجود علاقة أوثق بين العمل المبذول وعدد نقاط العمل المكتسبة .

٢ - نظام « معايير العمل »

في هذا النظام ، يحسب عدد نقاط العمل التي استحقها كل فلاح على أساس معايير عمل موضوعة سلفاً . يعيّن المعيار كمية الوقت التي يجب أن يستغرقها عمل معين وعدد نقاط العمل التي يسمح هذا العمل بكسبها . إذا نفذ العمل بسرعة تعود كل المنفعة إلى الفلاح الذي يستطيع أن ينتقل من ثم إلى تنفيذ مهمة أخرى أو زراعة قطعة أرضه الخاصة . في بعض الأحيان ، إذا كان ثمة توفيرًا كبيراً للوقت ، يحصل الفلاح على مكافأة من نقاط العمل . ولكن إذا عجز عن تنفيذ المهمة بالوقت المحدد ، لا يتناقض عدد نقاط العمل . هنا تكمن ضمانة هامة للعمال القليلي الكفاءة والمعاقين الذين يتآكدون من أنهم يتلقون أجراً موازيًا

تماماً لما قاموا به من عمل .

تحديد المعايير

يرتكز كل هذا النظام على حساب المعايير . « تحدد معايير العمل حسب كمية ونوعية العمل الذي يبذل في يوم واحد عامل متوسط بوتيرة عمل متوسطة . يرتفع المعيار أو ينخفض ، ويزيد أو ينقص عدد النقاط المقابلة له حسب المستوى التقني الذي يتطلبه العمل ، وزخم المجهود الذي يقتضيه ، وأهمية الانتاج ، والظروف الطبيعية والفصيلة التي يجب تنفيذه في ظلها » . في الزراعة عدد لا حدّ له من المهام . ولتحقيق التوازن الشامل بين المعايير المحددة لختلف الأعمال الزراعية ، « يجب أولاً وضع مقياس ليوم العمل ، ثم إجراء مقارنة بين مختلف أعمال الحقل (أن نقارن مثلاً بين عدد النقاط المكتسبة نتيجة زرع شتلة بطاطا حلوة وعدد النقاط المكتسبة نتيجة زرع شتلة ملفوف) ، ثم أن نجري مقارنة بين العمال أنفسهم (كان نجري مقارنة مثلاً بين كمية العمل التي يبذلها العامل نفسه وهو يقوم بعدة أعمال) .

بدينه أن تقدير هذه العوامل المختلفة ليس أمراً سهلاً ، وإن وضع نظام كامل للمعايير يتطلب وقتاً كثيراً . الفلاحون أنفسهم هم الذين يضعون المعايير الخاصة بهم في اجتماعات الفرق . أحياناً يضع الفيلق جدولًا بالمعايير الأنودجية ، ولكن لا قيمة لها إلا كمرجع تناقضه كل فرقة وتكييفه مع ظروفها الخاصة . وقد شاهدنا أمثلة عديدة على التطبيق المرن جداً لهذا النظام في

الجماعيات الشعبية التي زرنا . في فرقتي إنتاج مجاورتين ، تختلف المعايير المطلوب تحقيقها لنقل الأسمدة من قرينة مجاورة الى الحقول . وقد تختلف بالنسبة لعمل واحد داخل فرقة واحدة إذا كانت الأحوال الجوية مختلفة هي أيضاً . في فرقة إنتاج تابعة للجمعية الشعبية « بئر الذهب » في مقاطعة « هونان » يجب نقل ٨٠٠ رطل من السماد الى الحقول لكسب عشر نقاط عمل وذلك إذا كان الجو حسناً ؟ أما إذا كان الجو رديئاً ، لا يزيد المعيار عن ٥٠٠ رطل . مثال ثان من الجمعية الشعبية « واو سونغ » قرب « شانغهاي » : في أحوال جوية عاديّة ، يجب تعشيب مدّ أرض^(*) لكسب عشر نقاط ؟ أما في الأحوال الجوية الرديئّة ، يتتقاضى الذي يعشب مدّ أرض ١٥ - ٢٠ نقطة . مثال آخر من الجمعية نفسها : يكون قطاف القطن سهلاً في أول الموسم ، لذا يجب قطف ٣٠ رطل قطن لكسب عشر نقاط ؟ أما في بحر الموسم عندما تزداد صعوبة العمل ، يكفي قطف خمسة أرطال لكسب نفس العدد من نقاط العمل .

وتؤخذ بعين الاعتبار عوامل أخرى : المسافة الواجب قطعها للوصول الى مكان العمل ، نوعية الأرض المفروحة - هل هي سهلية أم جبلية ، جافة أم رطبة - أعمار حيوانات الفلاحة . إن تعقيد المعايير وارادة استيفاق كل الشروط التي يمكن أن يجعل العمل سهلاً أو صعباً تمكنان نظام الاجور من أن يطابق

* - يساوي مدّ الأرض بالحساب الصيني ، حوالي ٦٥ متراً مربعاً .
(المترجم)

العمل المبذول فعلاً بقدر ما يمكن من الدقة . يسهل علينا في مثل هذه الظروف أن نفهم لماذا يتغدر على التقنيين القادمين من الخارج القيام بهذا العمل . ان الفلاحين ، بتجاربهم الطويلة ومعرفتهم الوثيقة بارض فرقتهم ، هم وحدهم الذين يستطيعون القيام به . وهم أيضاً الذين يعرفون ما الذي يستطيع أن يقوم به عامل متواسط ، وتحديد عدد أيام العمل المطلوبة لتنفيذ هذا العمل أو ذاك . الواقع إن تحديد المعايير يلعب دوراً أهم من الدور الذي يلعبه نظام الأجور في توزيع اليد العاملة بين مختلف الأعمال وفي تحضير خطة العمل للفرقة . وتبرز هنا مشكلة حساسة هي مشكلة بلوغ توازن جد دقيق .

نظراً لجموع الأسباب التي ورد ذكرها ، لا يحرر تحديد المعايير مرّة واحدة فقط . يجب مراجعة المعايير الموجودة وتعديلها وأكملها أحياناً . فلا يمكن استيفاق كل شيء . وهكذا ، فإن الفرقة رقم ١ من فيلق « يوي جي » (في الجماعية الشعبية « لو كوكيلاد ») قد أنجزت منذ عام ١٩٥٧ ، عام وضع أول معايير ، ٣٩٪ من المعايير الأولية وراجعت ٤٠٪ منها . وقد وضعت هذه الفرقة معايير لـ ٩٥٪ من الأعمال الزراعية .

يطلب من الفرق عدم الاستخفاف بمراجعة المعايير . وقد حددت بعض الجماعيات الحالات التي تجوز المراجعة فيها ، وهي التالية : ١) تحويل أدوات الإنتاج ؟ ٢) مطر أو جفاف دائمان ؟ ٣) تعديل في المتطلبات النوعية ؟ ٤) خطأ فادح في وضع المعايير . وفي المقابل لا يجوز تعديل المعايير في الحالات التالية : ١) اذا

كانت هذه المعايير ممكنة التحقيق بالرغم من نواقصها ؟ ٢) اذا كانت أقلية فقط من الفلاحين عاجزة عن تحقيقها ؟ ٣) اذا كان الموقف السيء تجاه العمل هو في أساس عدم تحقيقها ؟ ٤) اذا لم تكون التغيرات المستبقة اعلاه تغيرات هامة . إن التقليبات المتواصلة في المعايير قد تؤدي الى اختلالات عديدة في التوازن . لذا ، لا تفكك الكوادر بتغييرها لأبسط الأسباب . « إن جرد تجربة الجماهير هو الشرط الوحيد للتطویر المضطرب لنظام المعايير ردفعها نحو الأفضل » .

توزيع « نقاط - العمل » .

ليس تحديد المعايير إلا المرحلة الأولى . يجب أن يعقبها تحديد فعلي لعدد نقاط العمل المكتسبة عند انتهاء كل يوم أو كل مهمة ، وذلك مع الأخذ بعين الاعتبار كمية ونوعية العمل المبذول فعلاً . وقد رقت بمتختلف الأعمال الزراعية في فئات عامة لتبسيط عملية توزيع النقاط هذه . وهذه الفئات هي التالية :

(١) الأعمال التي تتكلف بها الفرقة فلاحاً يعمل بمفرده ويقبض على المهمة التي ينفذ (التعبير الصيفي الدقيق هو الذي يقبض « على القطعة ») . وتشمل هذه الفئة نقل السماد ، والفلاحة ، وصنع الحبال ، وما شابه ؟ « كلها أعمال لا تتطلب تعاون عدة عمال ويسهل تقدير كمية العمل المبذولة فعلاً فيها » .

(٢) الأعمال التي يجب أن يقوم بها عدة فلاحين متعاونين ، ولكن يسهل قياس العمل الذي بذله كل واحد منهم . توكل الفرقة بهذه الأعمال الى مجموعة ، ويترسلم الفلاح في هذه الحالة عدداً من

النقط يوازي كمية العمل التي بذلها. مثلاً : حصد القمح، تكويه ونقله .

(٣) الأعمال التي يجب أن يقوم بها عدة فلاحين متعاونين ، ولكن مع استحالة تقدير حصة كل واحد منهم بطريقة حسابية. وتوكل الفرقة بهذه الأعمال الى مجموعة مع عدد معين من النقاط المقابلة التي يجري توزيعها بين أفراد المجموعة بعد نقاش ديمقراطي. مثلاً : الضخ بواسطة نوعين مائيين .

(٤) أعمال بالقطعة تتحمّل الفرقة الى عائلة مع عدد مقطوع من النقاط . وهي عادة أعمال بسيطة متفرقة (نبت البذار ، رعاية الحيوانات) ، يمكن القيام بها بمساعدة اليد العاملة الإضافية كالنساء مثلاً ، دون أن يغادرن المنازل .

هذه الطريقة في التقسيم ليست الوحيدة . خلال زياراتنا للجمعيات الشعبية لاحظنا وجود انظمة جد متباعدة تأخذ بعين الاعتبار المميزات الاقليمية ، ولكن ايرادها لن يضيف الشيء الكثير الى دراستنا .

تخضع عملية توزيع نقاط العمل في جميع الحالات الى رقابة تجري خلالها المقارنة بين العمل المبذول والمعايير الموضوعة . وعلى هذا الأساس يمكن زيادة عدد نقاط العمل أو تقليلها . وفي تقدير العمل هذا يجب احترام بعض المبادئ :

(١) ان عاملين يقومان بالعمل ذاته يجب ان يتراضيا عدداً ممائياً من النقاط . يجب تطبيق مبدأ «الاجر المأهول للعمل المأهول» تطبيقاً صارماً .

(٢) لا يحدد المعيار كمية العمل المطلوب تحقيقه وحسب وإنما نوعيته أيضاً . في احدى فرق الجماعية الشعبية « زيانغ جيانغ » (مقاطعة هونان) ، تتطلب عملية نقل اغراض الارز إعاد الغرسه مسافة ٢٣ سنتيمتراً عن الغرسه الاخرى ، كما تتطلب اشتغال كل باقة على حوالي عشر غرسات . وُترافق نوعية العمل قبل الشروع بتوزيع النقاط . فإذا لم تكن بالمستوى المطلوب ، ينخفض عدد النقاط الموزعة أو يطلب من الفلاحين إعادة العمل . ويتعرض العامل المهم لانتقاد رفاقه .

(٣) يجب توزيع النقاط بطريقة ديمقراطية . ويتحقق ذلك المشتركين بالعمل الادلاء برأيهم ، لا بل يجب عليهم ان يقوموا بذلك . لا يسمح للكوادر بأن توزع نقاط العمل . هكذا يرتفع مستوىوعي الفلاحين تدريجياً .

توزيع نقاط العمل في بعض الجماعيات في الحقول على اثر انتهاء المهمة . ويقوم العديد من الفرق بتوزيع هذه النقاط يومياً على شكل بطاقات . وفي بعض الاحيان يملئ الفلاح دفتراً يسجل فيه كل يوم عدد النقاط التي نال . بهذه الطريقة يعرف الجميع ابن يقف على وجه التحديد . وفي أحياناً أخرى ، لا توزع النقاط الا بعض انتهاء المهمة ، وقد تستغرق عدة أيام . يشتمل نقل اغراض الارز على عشر عمليات . حتى بضع سنين خلت ، كانت تجري عشر عمليات مراقبة للعمل ، وعشرون عمليات توزيع للنقاط بعد عشر مناقشات . أما الآن ، يوكل بالعمل الى مجموعة ولا يراقب العمل إلا مرة واحدة .

٣ - تعايش نظامين

إن نظام المعايير ليس معتمداً عملياً في جميع الفرق بالرغم من تفوقه . غالباً ما يعيش جنباً إلى جنب مع نظام النقاط الأساسية .

فالواقع أنه يوجد أنواع مختلفة من الأعمال الصغيرة التي يصعب تحديد معيار أو أجر « على القطعة » لها . في هذه الحال يحسب أجر الفلاح الذي يقوم بمثل هذه الأعمال على أساس النقاط الأساسية . وقد يحدث أحياناً أن يضطر الفلاح إلى الانتقال من عمل إلى آخر خلال يوم واحد . إن حساب عدد النقاط التي كسبها في كل عمل من هذه الأعمال عملية طويلة ومعقدة ، لذا يجري حساب الأجر حسب نظام النقاط الأساسية هنا أيضاً . وأخيراً في حالة الأعمال الجماعية ، قد يصعب أحياناً تقييم الدور الفعلي الذي لعبه كل واحد من الجماعة ، فيتم اللجوء إلى نظام النقاط الأساسية .

ويحتوي دمج النظامين على فائدة أخرى هي التالية : تحديد عدد أيام - العمل (أو عدد نقاط العمل لنكون أكثر تحديداً) التي يجب أن يقوم بها كل فلاح سنوياً ، يؤخذ عدد النقاط الأساسية بعين الاعتبار . وهكذا ففي فيلق « بينكسى » التابع الجماعية « زيانغ جيانغ » الشعبية ، يجب على عامل من الدرجة الأولى يتراوح عمره بين ٢٩٠٠ و ٣٠٠ يوم عمل ويكسب حوالي ٢٩٠٠ نقطة . وإذا لم يبلغ الفلاح هذا الرقم ، فهذا يعني أنه لم يقدم للجماعة كمية من

العمل موازية لمؤهلاته .

ويعتمد أهمية الدور الذي يلعبه أي من هذين النظامين في الجوهر على الظروف « الخاصة » لكل جماعية وفرقة ، وبشكل خاص على مستوى التسيير فيها . وقد كتبت صحيفة « رينمين ريباو » في نيسان ١٩٦٢ مشدّدة على ما يلي : « تختلف الظروف بين فرقة وأخرى » ، وتتبادر عادات العمل ومستوى التسيير والمستوى الثقافي . لذا يجب السماح باستعمال جميع أنواع الطرق لحساب الأجر بحسب توافق هذه الطرق مع الظروف المحلية .. وقد تعتبر بعض الجماعيات أن الطرق المستعملة فيها غير صالحة ، ولكن لا يمكن تحسينها إلا على مرّ الزمن ... إن الانتقال بما لم يصبح بعد صحيحاً إلى ما هو أصح لا يجب أن يتم إلا إذا سمحت الظروف بذلك » . وفي السنة ذاتها صدرت دراسة عن ناحية في مقاطعة « آنهاوي » تبيّن أن أجور ٦٠٪ من الأعمال الزراعية تدفع « على أساس المهمة » في الفرق ذات مستوى التسيير المرتفع نسبياً ، مقابل ٣٠٪ في الفرق العادلة . والأغلب أن الأرقام قد ارتفعت حالياً ، فقد ارتفع مستوى التسيير المتوسط بشكل ملموس خلال السنوات الأخيرة . ولكن لا تزال توجد فرق تعتمد أساساً على نظام النقاط الأساسية لأنها تعتبرها أكثر ملائمة لظروفها . وإن بعض الفرق التي تسرعت في تبني نظام المعايير دونأخذ قواها الفعلية بعين الاعتبار ما لبثت ان عادت إلى نظام النقاط الأساسية .

٤ - طريقة مبتكرة في تحديد الأجر

لا يجوز أن نتصور نظام نقاط العمل وكأنه نظام جامد : ما زال الفلاحون احراراً في بلوة نظام مختلف . هكذا وضع فيلق « دازاي » في مقاطعة شانكسyi نظام اجر مبتكر . وهو الفيلق الذي أصبح قدوة للصين لما حققه من نجاحات رائعة في ظروف طبيعية صعبة جداً .

في فترة التعاوانيات شبه الاشتراكية كان عدد النقاط المكتسبة يُوزَع خلال المناقشة في نهاية كل يوم . وكانت المناقشات بلا نهاية . وسرعان ما جرى انتقال الى نظام المعايير (التي بلغ مجموعها ٣٠٠ معياراً) . ولكن عدة نوادرز برت عند التطبيق . فقد تبيّن ان تنفيذ هذا النظام يستهلك الكثير من وقت الكوادر . ذلك فضلاً عن ان الاتجاه الغالب هو إهمال النوعية والتضحية بها في سبيل الكمية . تدارست الكوادر الموضوع . ووجدوا أن مفتاح المشكلة كما يكمن في تقييف الفلاحين . فكانت العودة الى نظام الاجور كما كان منذ بداية التعاوانيات . وجرى الاحتفاظ من نظام المعايير بما أدى الى نتائج مرضية ، وجرى التخلّي عن المعايير التي انتقدتها الفلاحون واستعيض عنها بنظام جديد مبتكر .

الصيغة ذات الأحرف الصينية الأربع التي تلخص هذا النظام الجديد هي ما يلي : يمنح كل فلاح نفسه عدد نقاط العمل التي يعتقد انه كسبها ، ثم تجري مناقشة . ويعني هذا الشكل من التنظيم منح الأجر على أساس وقت العمل . ويقرر الفيلق مقاييساً

للنوعية يجب أن يبلغه كل عمل زراعي ، ثم يحدد الحد الأقصى لعدد النقاط التي يمكن نيلها في يوم واحد : مثلاً عشر نقاط لبناء الجلول وتسع للفلاحة ؛ إلى آخره ... ويقارن كل فلاح العمل الذي قام به « بالقياس » وينجح لنفسه عدداً معيناً من النقاط .

إن تطبيق هذا النظام جد طريف . في البدء لم يرد بعض الفلاحين أن ينعتهم رفاقهم بالأناية ، فأخذوا ينحون أنفسهم عدداً من النقاط يقل عن الذي يستحقونه . وكان التعديل يجري خلال النقاش . وفي المقابل كانت بعض العناصر الضعيفة الوعي تمنح نفسها أكثر مما تستحق فعلاً . وكان التعديل يجري خلال النقاش كذلك ، ولكن بعد صياغ .

عند ذاك درست خلية الحزب طريقة سير النظام الجديد ، مفكرة بالهدف الأول : تثقيف الأعضاء . الذين قلّلوا من أهمية عملهم هم غير واقعيين ، لذا يجب تعليمهم كيف يكونوا واقعيين ، وذلك بالإقلاع عن زيادة عدد النقاط التي ينحوونها لأنفسهم . بهذه الطريقة لم يعد هناك فلاحون يقلّلون من أهمية عملهم . أما بالنسبة للآخرين ، فقد تقرر أيضاً الإقلاع عن تخفيض النقاط التي ينحوونها لأنفسهم ؟ كما تقرر تبني طريقة تساعدهم على التعلم : يطلب من الفلاح الذي منح نفسه عشر نقاط ، وهو لا يستحق أكثر من ثمانى ، العمل مع فلاح قد استحق عشر نقاط فعلاً . وفي مدة لا تزيد عن اليومين يشعر الأول بعجزه عن اللحاق بالفلاح الماهر ، فيخفض عدد نقاطه من تلقاء نفسه . وهكذا أصبحت

الطريقة التي يمنع بواسطتها الفلاحون النقاط لأنفسهم طريقة «صحيحة نسبياً».

ومن الفوائد العظيمة التي حملها هذا النظام، عدا دوره التثقيفي، انه حرر الكوادر من عدد من الأعباء الإدارية فسمح لهم بالعمل مدة أطول في الحقول.

وبين دراسة أجريت في اواخر عام ١٩٦٣ في هذا الفيلق أن عدد النقاط المكتسبة فعلاً خلال السنة تعكس بوضوح الفروقات في المهارة: نال أمهر الفلاحين معدل ١٢ نقطة باليوم، ونال العمال «الأقوياء» ١٠٠٥ نقاط، والعمال «المتوسطين» ٩٥ نقاط، و«الضعفاء» ٧ نقاط، واليد العاملة الإضافية ٤ أو ٥ نقاط. أما اجور أعضاء الجماعية العاملين في نشاطات ثانوية^(١) فهي اكثربقليل: يتتقاضى عمال تقصيب الحجارة ما يزيد بنسبة ٢٠٪ تقريباً عما يتتقاضاه الفلاحون المنتمون إلى الفئة ذاتها، ويتقاضى من أبو الماشية ١٥٪ والنجارون ١١٪ والرعاة ١٠٪ أكثر مما يتتقاضاه الفلاحون المنتمون إلى الفئة ذاتها.

هل المطلوب تعميم هذا النظام؟ هذا ما يصعب الإجابة عليه. إن قيمته التعليمية، وما يؤدي إليه من تقليل في عدد المهام الإدارية يبرهنان على جدارته. أما مجرد بروزه فهو يبيّن بوضوح إلى أي مدى تكون الجماعيات الشعبية شكلاً تنظيمياً حيّاً وдинامياً.

١ - تجدر الملاحظة ان التعريف الصيني للزراعة لا يشتمل على تربية المواشي.

٣ - حساب الدخل الصافي

إن مشكلة توزيع الدخل الاجتماعي تطرح بدورها مشكلة العلاقات بين الدولة والجماعة والفرد . كتب ماوتسى تونغ عام ١٩٥٧ : « في مسائل التوزيع يجب أن نأخذ بعين الاعتبار مصالح الدولة والتعاونية والمصالح الخاصة في آن واحد . يجب إقامة توازن عادل بين الضرائب التي تستوفيها الدولة ومراتمة الأموال في التعاونيات ومداخيل الفلاحين الخاصة ، كما يجب العمل باستمرار على إجراء التعديلات الازمة لحل» التنافضات حين بروزها في هذا المجال . يجب على الدولة والتعاونيات على حد سواء مراعاة الأموال ، ولكن لا يجوز أن تكون هذه المراكمات مفرطة . يجب أن نبذل كل ما في وسعنا من جهد لكي يتمكن الفلاحون ، خلال سنوات الحصاد الطبيعية ، من زيادة مداخيلهم سنة بعد سنة بفضل تزايد الانتاج »^(١) . إن هذه

١ - ماوتسى تونغ ، « حول الحل الصحيح للتنافضات داخل الشعب » ، منشورات اللغات الأجنبية ، بيكين ١٩٥٨ .

المبادىء الموضوقة خلال فترة التعاونيات ما تزال صالحة الآن .
يجب على وحدات الحساب ، خلال توزيعها للمداخيل أن تراعي
ما يلي :

– إقامة توازن مبرمج بين الدولة والجماعة والفرد .

– تذخير الحد الأدنى وتوزيع الحد الأقصى على الفلاحين .

– التوزيع على أساس مبدأ « لكل حسب عمله » .

ولكي تطبق هذه المبادىء الثلاثة بانتظام يجب إفهام
الللاحين أولاً ، بواسطة التثقيف ، الارتباط الموجود بين مصلحة
الدولة ومصلحة الجماعة ومصالحهم الفردية . ولكن من البداهي
إنه لا يجوز لما تستوفيه الدولة (من ضرائب ومشتريات تعاقدية)
أو الجماعة (من أموال تراكم وأموال تحسين الأوضاع) أن يسيء
إلى مصلحة الانتاج الفردية . ان زيادة في الانتاج يجب أن
تنعكس في زيادة في قيمة نقطة العمل . وتكون الحسومات
مرتفعة قليلاً في السنوات الجيدة ومنخفضة في السنوات
الصعبة . ويجب توزيع حصة الللاحين فيما بينهم حسب عدد
النقط المكتسبة .

تشمل الدراسات التي قمنا بها بين عام ١٩٦٠ وعام ١٩٦٤ حوالي عشرين جماعية شعبية في مقاطعات « هوبي » ، « هانان » ،
« هونان » ، « جيانغ سي » ، « جيانغ سو » ، « شي جيانغ » ،
« آنهوي » وبلديات بيكين وشانغهاي ، أي في المناطق الكبيرة
حيث زراعة الحبوب . ان كل ما سيرد مبني على هذه الدراسات .
ويبدو ان نظام حساب الدخل الصافي ليس تماماً واحداً تماماً

في مناطق المزروعات الصناعية - خاصة فيما يتعلق بالدخل بالماء الطبيعية - . ولا بدّ ، طبعاً ، من وجود أنظمة أخرى في مناطق زراعة الحبوب ابتكرها اللاحوون أنفسهم ولكننا لا نعرفها . وهذا ما يحدّ من دلالة القسم الثاني من مقالتنا .

في الظروف الحالية للزراعة الصناعية ، يُستهلك ذاتياً ٨٠٪ من إنتاج المواد الغذائية الأساسية ؟ ولا يُسوق منها إلا ٢٠٪ . إن نظام التوزيع الحالي يأخذ بعين الاعتبار هذا الوضع الممّيز . يوزّع قسم هام من دخل الفلاحين كمواد طبيعية (على شكل حبوب ، بطاطاً حلوة ، إلى آخره) . وتensus وحدة الحساب حسابين مكملين : الحساب بمواد الطبيعية لتوزيع إنتاج المواد الغذائية الأساسية ؟ وحساب ثانٍ يسمى الحساب بالقيمة وهو يسمح بتقييم الدخل الحقيقي للفلاحين وقياسه بالعملة .

١ - الحساب بمواد الطبيعية

ويشمل هذا الحساب ، كما بيّنا أعلاه ، توزيع إنتاج المواد الغذائية . ويكون هذا التوزيع موضوع نقاش في بداية كل عام بين أعضاء الفرقة . ويدمج بالخطة .

المبيعات إلى الدولة

تحدد الخطة ، بادئاً بده ، كمية المحاصيل الغذائية التي تتعمّد الفرقة ببيعها إلى الدولة . وتحدد هذه الكمية بعد نقاشات بين مختلف مراتب الجماعية وأجهزة تحطيط الدولة ، وللفرقـة

- المسئولة عن الانتاج - الكلمة الفصل في هذه النقاشات . وتحدد كمية الحبوب المنوي بيعها إلى الدولة ، حسب المحصول السابق ، بالأرقام المطلقة وليس بالنسب المئوية . وهي في العادة حوالي ٢٠٪ من انتاج المواد الغذائية . وإذا كان المحصول جيداً فوق العادة ، لا تطلب الدولة زيادة في الكميات المباعة . أما إذا كان المحصل عاطلاً ، تعمد الدولة ، بعد دراسة أسباب هذا الوضع (كارثة طبيعية ، ادارة سيئة ...) ، إلى إجراء بعض التخفيض في الكمية بحيث تضمن الحد الأدنى لكافاف الفلاحين .

ان سعر مبيع المواد الغذائية الأساسية سعر ثابت . انه لم يرتفع خلال السنوات الصعبة . ان ثبات سعر الحبوب هو أحد العوامل التي ضمنت توازن الاقتصاد كله خلال تلك المرحلة . أما بالنسبة لل耕耘ين فهو فائدأً أكيدة . فهم لم ينسوا بعد سنوات التضخم الاقتصادي قبل التحرير عندما كان شراء المنتجات الصناعية شبه مستحيل بسبب الارتفاع المضطرب في الأسعار .

الضريبة

في العادة تدفع الضريبة هي أيضاً بالمواد الطبيعية . وتقوم على الأساس التالي :

في عام ١٩٥٨ ، جرى تقدير لدخل « سنة عادية » وحددت الضريبة لمدة خمس سنوات بمعدل نسبته ١٥٪ من هذا

الدخل . ولكن المعدل الحقيقي للضريبة لم يبلغ هذا الرقم اطلاقاً لأن هذا الدخل الوهمي أقل من الدخل الحقيقي للجماعيات الشعبية . وفضلاً عن ذلك ، فان زيادة الانتاج خلال السنوات الأخيرة - وبالتالي زيادة قيمة هذا الانتاج - دون أن ترافق ذلك مراجعة القاعدة الضريبية ، تؤدي إلى مزيد من الانخفاض في معدل الضريبة الحقيقي . وكان معدل الضريبة هذا بين ٦ و ١٠٪ من إنتاج المواد الغذائية الأساسية في الجماعيات الشعبية التي زرناها خلال السنوات الأخيرة ، أي بنسبة أقل من الانتاج العام .

وتعد الاشارة الى المعدل الحالي للضريبة في دليل المحاسبة صدر حديثاً وتستعمله الجماعيات الشعبية . ويقضي هذا الدليل بأن تدفع الفرقة التي يبلغ دخلها الصافي ٦٤،٤٠٠ يوان ، ٢٩٠٠ يوان ضريبة ؛ وذلك « وفق السياسة الضريبية والقوانين المرعية الاجراء » . أي ان معدل الضريبة هو ٥،٤٪ . وهذا ما تشهد عليه الزيارات التي قمت حديثاً (أواخر ١٩٦٤) .

تهدف السياسة الضريبية للحكومة الصينية في المجال الزراعي الى إثارة مبادرة الفلاحين بأن ترك لهم خلال عدة سنوات الأرباح الكثيرة والقليلة المتاتية من الأعمال التي يبذلها هؤلاء لزيادة الانتاج . وتجدر الملاحظة ان الجماعيات غالباً ما تقرر توزيع استثماراتها على أساس قدرتها على جني الأرباح السريعة .

الأموال المقطعة حسب ضرورات الانتاج

بعد البيع للدولة ودفع الضريبة ، يجري احتزاء حصة « الجماعة ». وتشتمل هذه الحصة على ٦٩,٨٪ - ١٥٪ من الانتاج العام : إنها البذور والأغذية المخصصة للحيوانات كعامل أو المستعملة في بعض النشاطات الثانوية . أحياناً تدفع بعض الإيجارات - إيجارات المضخات خصوصاً - بمواد الطبيعية . فتدخل تحت هذا العنوان . وهنـا أيضاً تحسب المواد الغذائية الأساسية التي تمنح لكوادر الفيلق أو الفرقـة كتعويض للساعـات التي عملوا خلاـها في خـدمة الجـماعة .

إن عدد هذه الساعـات محدود جداً وهو تحت سيطرة الجـاهـير . لأن أحد المبادـىء الدائـمة للـحزـب الشـيـوعـي والـحـكـومـة الصـينـية هو اشتراك هذه الكـوـادر ، وخاصـة الكـوـادر الفـلاحـية ، في العمل المنتج يـجري التـشدـيد باـستـمرـار عـلـى هـذـه النـقـطـة كـي لا يـولـد أي بـون بـيـن الكـوـادر الفـلاحـية وـالـفـلاحـين ، وبـغـيـة تـفـادي تـكـوـين فـتـة من البرـقـاطـيين ذـوـي الـامـتـياـزـات . وـتـنـطـبـق قـاعـدة مـشارـكة الكـوـادر بـالـعـمل الـيـدوـي عـلـى مـحـاسـبي الجـمـاعـيـات وـالـفـيـالـقـ وـالـفـرقـ ، إـذ يـجـب عـلـى هـؤـلـاء تـضـيـة قـسـم هـام مـن وـقـتـهم فـي الـحـقول إـلـى جـانـب الـفـلاحـين . قـام المـديـر فـي إـحـدى الجـمـاعـيـات (شـرقـيـ « سـيـانـ ») بـمـئـة وـعـشـرـين يوم عـمـل فـي الـحـقول خـلال عـام ١٩٦٣ ؟ وـيـعـمل سـكـرـتـيرـ الفـيلـقـ ، فـي الجـمـاعـيـة نـفـسـها ، ما مـعـدـلـه ٢٠ يومـاً فـي الـشـهـر فـي الـحـقول .

حصة الفلاحين

العلوم أنه عند تأسيس الجماعيات الشعبية ، لم يكن الدخل بالمواد الطبيعية ، أي المواد الغذائية الأساسية بشكل خاص ، يوزّع على أساس نقاط العمل المبذولة ، وإنما على أساس عدد الأفواه الموجودة في كل أمرة . كان الحصول عام ١٩٥٨ وفي رأي بشكل استثنائي متتجاوزاً أفضل الموسام التي يتذكّرها الناس . فظنّ الناس أنه قد أصبح ممكناً أن يتحققوا حلمًا راود أجيالاً من الفلاحين الجائعين : « توزيع الغذاء الوافر على الكل بالتساوي ». ولكن خلال السنوات الصعبة التي تلت ، وما حملت معها من كوارث طبيعية ، فهم الفلاحون أنه من غير الممكن الاستمرار في تطبيق هذا المبدأ بدون قيود ، في كانت عودة إلى تفسير أكثر صرامة لمبدأ « لكل حسب عمله ». بهذه الطريقة أصبح بقدور كل واحد أن يجد رابطاً وثيقاً بين نتيجة عمله ومصلحته الشخصية ، بين مصلحته الشخصية وتطور الانتاج ، بين مصلحته الشخصية والمصلحة العامة . وبهذه الطريقة ، أصبح من الممكن كذلك « فضح التمايزات ، محاربة نزعات المساواة المبالغ فيها ، تدعيم وحدة الفلاحين ، تثقيف الكسولين ، إعادة تثقيف المستغلّين سابقاً » .

هل يعني ذلك التخلّي عن تقديم أيّة مساعدة للعائلات الكبيرة ، للأيتام ، والأرامل ، إلى آخره ؟ طبعاً لا . ولكن الطريقة المعتمدة لمساعدتهم قد تحولت وتكيّفت : ثمة استعادة وتوسيع لنظام يعود إلى فترة التعاونيات – نظام الضمانات

الخس - الذي يضمن الغذاء والكساء والوقود للشيوخ والعجزة الذين لا عون لهم والأيتام الذين تتعهد الجماعة بتعليمهم .

وقد أضيفت إلى هذه الضمانات العناية الطبية ونظام مساعدة العائلات « الواقعه في صعوبه » ، وتحتخد هذه المساعدة أساساً شكل كمية اضافية مجانية من المواد الغذائية الأساسية تعطى للعائلات الكبيرة المفتقرة الى اليد العاملة ، أو للعائلات التي أصيب معيلها بمرضٍ ما . وتجدر الملاحظة ان المساعدة التي توزع على العائلات « الواقعه في صعوبه » ، والأيتام والشيوخ ، الى آخري... تعطى لهم بعد نقاش ديمقراطي داخل وحدة الحساب ، وذلك لمحاربة كل اتجاه نحو الكسل أو المحسوبية .

وجدنا في الجماعيات الشعبية التي زرنا مؤخراً ان الحصة بالمواد الطبيعية تبلغ حوالي ٦٠٪ من الانتاج العام للمواد الغذائية الأساسية . وكان أدنى رقم سجلناه ٥٢٪ ، وأعلى رقم ٧١٪ ؛ وذلك في فرقه عرفت في العام السابق مصولاً سيئاً للغاية على اثر كوارث طبيعية ، فوضعت خطة جد خجولة للعام القادم . وقد نجم عن ذلك تحديد كوتا مبيعات للدولة جد منخفض أيضاً . ولأنه لم يجرأ أي تعديل في هذا الكوتا بعد أن تبيّن ان الحصول يتعدى الخطة بكثير ، كانت حصة الفلاحين في تلك السنة مرتفعة بشكل استثنائي .

« يحق » لفرقه عند توزيع المواد الغذائية الأساسية ان تلجأ الى مختلف الطرق ، آخذة بعين الاعتبار في آن واحد وضعها

الخاص وإدارة أعضائها^{٢)} . ومن بين الأنظمة المعتمدة ، يبدو أن لنظمتين اثنين أهمية خاصة :

أ - توزيع المواد الغذائية الأساسية على أساس عدد النقاط الأساسية المكتسبة

قبل القيام بالتوزيع على الفلاحين ، يجري اقتطاع عائدات المستفيدين من الضمانات الخمس ، إلى عائلات شهداء الثورة ، إلى عائلات الجنود ، إلى العائلات العديدة المفتقرة إلى الأيدي القادرة على العمل ، وذلك كمساعدة تقدمها الجماعة إلى هؤلاء . وفي حالات أخرى ، تكافيء بعض الفرق الذين خدموا الجماعة ببيعهم لها الزبالة أو الإفرازات البشرية باعطاءهم حق شراء كمية معينة من المواد الغذائية الأساسية المخصصة لهذا الغرض . ويقسم الباقي على العدد الاجمالي لنقاط العمل ، فيحصل بذلك على كمية المواد الغذائية الأساسية للنقطة الواحدة .

هذا هو النظام الذي كان مطبقاً في شباط ١٩٦٣ في الجماعيات التي زرنا في مقاطعات هونان وجيانغسي . وقد وجدنا في مختلف الفرق في الجماعيات التي زرنا ان عشر نقاط عمل تعطي الحق بعشرين ليبرات من المواد الغذائية الأساسية (الارز بشكل خاص) ، ذلك ان المنطقة هي المنطقة الجنوبية . وقد استمعنا من فرقة « هو بي وو » في الجماعية الشعبية « جين جينغ »

٢ - « دليل المحاسبة التطبيقية » ، الجزء المتعلق بالجماعيات الشعبية الريفية ، ص ٩٧ .

(بئر الذهب) مثلاً عن توزيع المواد الغذائية الأساسية بين الفلاحين .

كانت حصة أعضاء الفرقة تبلغ ٤٣٤،٢٠٤ ليبرة من المواد الغذائية الأساسية وقد وضعت على الشكل التالي :

ليبرة

٩١٨ (١) للعائلات « الواقعة في صعوبة »

(مساعدة لعائلتين : عائلة كبيرة وعائلة جندي)

(٢) مكافأة على مبيع الزباله .

القيمة الإجمالية للزباله التي باعها الفلاحون

٣٢٧،٥٥ يوان . ان بيع كمية زباله بسعر

يوان واحد تعطي الحق في هذه الفرقة إلى

شراء ٢٥ ليبرة من المواد الغذائية الأساسية .

لذا ، احتفظ لهذا الغرض بكمية تبلغ :

(٣) مكافآت بالمواد الطبيعية على قروض قدمها

الفلاحون للفرقة . كان مجموع القروض

٢٧٤،٥٧ يوان . وكان قرض يوان واحد

يعطي الحق بشراء ٢ ليبرة من المواد

الغذائية الأساسية . لذا ، فقد احتفظ

لهذا الغرض بكمية تبلغ

(٤) احتياطي

(٥) مدفووعات بنقاط العمل

جمع فلاحو تلك الفرقة ما جموعه ٢٥٩٩ نقطة عمل .

فكان قيمتها كل عشر نقاط عمل ١٢,٨٣ ليرة .

في عام ١٩٦٣ كانت معظم الأسر في تلك المنطقة تحتفظ باحتياطي من الحبوب يكفي أحياناً لسنة بأكمها . لماذا لم تجبر هذه الأسر على بيع ما تملكه من فائض للدولة ؟ يعود ذلك في الأساس ، برأينا ، إلى أن الصينيين يعتبرون منذ أقدم العصور ، ان الاهراء الممتلىء هو علامة غنى ومقاييس الأمان . فهو إذن برهان محسوس بالنسبة للفلاحين عن نجاح الجماعيات . ان إجبار الفلاحين على بيع ما يفاض عنهم سوف يضعف من هذا الشعور بالأمان ومن روح المبادرة . وفضلاً عن ذلك فإن الذي يعرف روح الاقتصاد عند الفلاحين الصينيين يتتأكد من أنهم لن يهدروا الحبوب .

ولنلاحظ مع ذلك في كل مرة كان يبيع فيها فلاح كمية من إنتاجه أو فائضه للدولة ، خلال السنوات الأخيرة ، كان يتسلم في المقابل قسيمة تخوله شراء عدد معين من المنتجات الصناعية التي لا تزال مقتنة : قطن ، بترول ، سماد كيماوي ، الخ وقيل لنا في إحدى الجماعيات أن قسائم الشراء هذه تضاف إلى البطاقات التي توزّعها الفرق حسب عدد نقاط العمل التي تكتسبها كل عائلة . ان الفلاحين ليسوا مجبرين إذن على بيع ما يفاض عنهم ، وإنما يشجعون على تحقيق هذا الفائض . ولنلاحظ بالنسبة أننا قد دهشتمن حالة الكساد الممتازة ، وخاصة حاجيات السرير خلال الزيارات التي قمنا بها لمساكن

ال فلاحين في « جيangu سي » و « هونان ». ان هذا ليثبت حسن سير النظام .

ب - توزيع المواد الغذائية الأساسية حسب نظام يجمع « الحصص الثابتة » للفرد مع التوزيع حسب عدد نقاط العمل المكتسبة .

إن الجماعيات التي تطبق هذا النظام وتقسم المواد الغذائية الأساسية الموزعة على الفلاحين إلى قسمين : يوزع قسم بالتساوي على جميع السكان فيشكل بذلك نوعاً من الحصة الأساسية ؟ بينما يوزعباقي حسب عدد نقاط العمل المشغولة . وفي هذه الحالة ايضاً ، تعطى كميات اضافية للعائلات المحتاجة .

فيما يلي مثال بالارقام يبيّن الطريقة التي يعمل بها نظام التوزيع هذا :

- كمية المواد الغذائية الأساسية المنوي توزيعها على الفلاحين ٨٢٦,٨٩٣ ليرة .

- ان مشروع التوزيع الذي وضعته الفرقة يحدد كمية المواد الغذائية الأساسية التي سوف تقسم الى حصص وتوزع حسب عدد الافواه على انها ٦٠٪ من هذا الرقم ، كما يحدد الكمية المعدة للتوزيع حسب نقاط العمل على انها ٤٠٪ منه .

يبلغ عدد السكان ١٧٧ شخصاً ، ويبلغ العدد الاجمالي لنقاط العمل المشغولة خلال السنة ٧٦٢٠٠ نقطة .

- المواد الغذائية الأساسية المعدة كحصص :

$$= ٤٩,٧٣٥ \times ٦٠ = ٨٢,٨٩٣$$

- المواد الغذائية الأساسية الموزعة حسب نقاط العمل :

$$82899 \times 40\% = 33157 \text{ ليبرة}.$$

- الحصة الأساسية لكل شخص :

$$33157 : 10 = 3315.7 \text{ ليبرة}.$$

177

- كمية المواد الغذائية الأساسية حسب يوم عمل (يوم العمل = 10 نقاط) :

$$33157 : 3315 = 4 \text{ ليبرة لكل يوم عمل.}$$

7620

لا شك في ان هذا النظام يفيد العائدات الكثيرة العدد بشكل خاص . وهو معتمد ، على حد علمنا ، في ضواحي بيكون و المناطق المتاخمة لكيانتون .

٢ - الحساب على أساس القيمة

لهذا الحساب هدف مزدوج : فهو يسمح ، من جهة ، بتقدير مداخيل الفلاحين ومقارنتها مع اجور العمال ؛ ويسمح ، من جهة اخرى ، بتحديد دخل الفلاحين بالعملة .

للحصول على قيمة الانتاج العام ، يقدر الانتاج العام للمواد الغذائية الأساسية على أساس سعر السوق (أي السعر الذي تشتري به الدولة) ، وتضاف إلى ذلك مداخيل النشاطات الجماعية الأخرى (تربية المواشي ، التحريريج ، تربية الطيور ،

إلى آخره . . .) . فيكون الحاصل هو مبلغ الإيرادات الشاملة . و يحصل على الدخل الصافي بعد طرح ما يلي :

أ - **الضرائب** : او بالأحرى القيمة المضافة لها ، لأنها تُدفع في الغالب كمواد طبيعية . (انظر أعلاه) .

ب - **نفقات الانتاج** : وتبلغ حوالي ٢٥-٣٠٪ من قيمة الانتاج العام . ولكن يجري تجاوز هذا الرقم أحياناً . وقد بلغ ٤٠٪ في احدى فرق الانتاج التي زرنا ، لأن الفلاحين قرروا شراء كميات كبيرة من السماد ، ولكن هذا الرقم يبقى رقمًا استثنائياً .

ج - **أموال التراكم وتحسين الأحوال** : يختلف معدل التراكم ما بين جماعية و أخرى ، وفي داخل الجماعية نفسها ، وبين فرقة و أخرى . تترواح الأرقام التي حصلنا عليها خلال عامي ١٩٦٢ - ١٩٦٣ بين ٧ و ٢٪ . وقد جرى تجاوز هذا الحد الأقصى في عام ١٩٦٤ . فالواقع أن معدل التراكم وثيق الارتباط بمستوى الانتاج . عندما يتضرر الحصول من الكوارث الطبيعية ، يكون معدل التراكم منخفضاً جداً . هكذا كان الحال في العديد من الجماعيات خلال السنوات الصعبة . ولكن عندما يكون الحصول جيداً ، يكون المعدل أكثر ارتفاعاً . وهكذا تقطع الفرقة أو الجماعية للتراكم في سنة أكثر مما تقطشه في سنة لاحقة (والعكس بالعكس) .

في المبدأ ، يُدفع قسم من أموال التراكم وتحسين الأموال إلى المرتبات العليا من فيالتق و جماعيات . ولكن هذه ليست قاعدة

صارمة . ان فرقة فقيرة لا تدفع شيئاً لصندوق التراكم التابع للجماعية . وفي حالات اخرى ، فإن الجماعيات تعتمد أساساً في مواردها « العادية » على نشاطاتها الخاصة (مركز تربية المواشي ، تربية الطيور مثلاً) ، ولا تستعين بالفرق إلا للاستثمارات « الاستثنائية » (كشراء المضخات الكهربائية القوية جداً مثلاً) .

خلال السنوات الأخيرة ، سنوات المراجعة والتدعم ، جرى التشديد بشكل خاص على الإفادة من الطاقات الأصلية وخاصة في بناء القنوات الصغيرة وسدود الري ، وفي تمديد الحقول ، الأمر الذي يسمح بالاستعمال الكامل للمشاريع الكبرى خلال « القفزة الكبرى ». وغالباً ما تكون هذه المشاريع بمعنى عن الاستثمارات المرتفعة مع كونها سريعة المردود .

و غالباً ما تتحذ مساهمة الفرق في المشاريع الكبرى شكل مساهمة - عمل خلال موسم الشتاء . ولا تقطع اجور هذه المساهمة - العمل من أموال التراكم ، بل تدخل في حساب أيام العمل . ان المساهمة - العمل المطلوبة من كل فرق توافي الربع الذي ستتحذ كل واحدة من هذه المساهمة . ولا يجوز لعدد أيام المساهمة - العمل المخصصة لأعمال البناء الأساسي هذه « أن تتجاوز بشكل عام ٣٪ من عدد أيام العمل التي يبذلها كل عضو في السنة »^(٢) . وفي حال تجاوز هذه النسبة ، يجب اقتطاع

٢ - يوزونغ - دين : « بعض المشكلات المتعلقة ببناء الاشتراكية » ، منشورات الشعب في هونان ، ١٩٦٤ ، ص ١١٧ .

اجور هذه الأعمال الأساسية من اموال التراكم (فتتصبح بالتالي اجوراً حقيقة) . ويهدف هذا الإجراء الى تثبيت قيمة نقطة العمل والحيلولة دون تدهورها .

ولا بدّ من ان نذكر أخيراً أن احدى نتائج عملية المراجعة في الصناعة ، كانت صنع معدات خفيفة تكون أكثر ملائمة لحالات الفرق والإمكاناتها المالية . وهكذا ، فإن مصانع المضخات الكهربائية تصنع حالياً نماذج قوتها بين ١٠ و ٢٠ حصاناً قادرة على رمي مساحة قدرها ٢٦ هكتاراً بكلفة تتراوح بين ٣٥٠٠ و ٤٠٠٠ يوان ، فيقدم هذا العتاد الخفيف عوناناً ثميناً للفرق لأنّه يسمح لها بأن تستعمل كل مواردها المائية (الآبار بشكل خاص) حتى في حال انعدام المشاريع الكبرى .

أما اموال تحسين الاحوال - التي هي المقابل المالي للأغذية التي تعطى للعائلات المستفيدة من المساعدة الجماعية - فتبلغ حوالي ٢٪ من مجموع الإيرادات ، ويدفع قسم منها في العادة إلى المرتبات العليا .

يصل دخل الفلاحين الصافي إلى حوالي ٦٠٪ من مجموع الإيرادات . وإذا قسمنا هذا المبلغ على العدد الإجمالي لنقاط العمل ، نحصل على قيمة النقطة . ونحصل على الدخل المالي لكل عائلة بعد طرح المواد الغذائية الأساسية والمواد الطبيعية الأخرى من هذه القيمة .

فلنأخذ كمثال على ذلك ، عائلة في الجماعية الشعبية « بشر الذهب » في مقاطعة « هونان » (منطقة التلال) . تضم هذه

العائلة أربعة أشخاص ، بينهم عامل ماهر . ويقوم الأفراد الآخرون في العائلة ببعض الاعمال احياناً . في عام ١٩٦٢ ، اكتسبت هذه العائلة ٣٢١٠ نقاط عمل . إذا كان يوم العمل (١٠ نقاط) يعطى الحق بمبلغ ١,٥٥ يوان ، ويسمح بتسلم ١٢٨ ليرة من الأرض ، تكون قيمة دخل العائلة كما يلي :

$$321 \times 1,55 = 497,55 \text{ يوان}^{(*)}$$

يضاف إليها مبلغ ٢٣ يوان ثمن زبالة وافرازات بشرية مباعة إلى الفرقة .

لقد تسلمت هذه العائلة ١١٠ ليرة أرض لقاء نقاط العمل التي اكتسبتها ، يضاف إليها ٥٧٥ ليرة ككافأة على بيع السماد ، و ٨٠ ليرة ككافأة على تسليم الفرقة مبلغ ٤٠ يوان . فيكون المجموع ٤٧٦٥ ليرة أرض .

تبليغ قيمتها :

$$4765 \times 0,0835 = 397,87 \text{ يوان} .$$

أي أن العائلة تملك كمية من المال تبلغ :

$$497,55 + 23 = 520,55 \text{ يوان}$$

$$520,55 - 397,87 = 122,67 \text{ يوان} .$$

إن العلاقة بين الدخل بالمواد الطبيعية والدخل المالي تختلف إلى حد كبير بين جماعية و أخرى ، و فرقه و أخرى ، و تعتمد كثيراً على الظروف الطبيعية . إذا أخذنا مثلاً فيلق « كين غوانغ » في جماعية « كسياو كياد » (مقاطعة جيانغ سي) نجد ان قيمة

* - اليوان = ٢ فرنك فرنسي جديد ، ١٢٥ غرشاً لبنانياً .

الدخل بالمواد الطبيعية تبلغ ما معدله ٤٠,٥٧٪ من الدخل الاجمالي ، بحد أدنى يبلغ ٤١٪ في اغنى فرقة ، وحد أقصى يبلغ ٧٦٪ في فرقة عانت في ذلك العام من فيضان بالغ الخطورة . وما يلفت النظر أن قيمة الدخل بالمواد الطبيعية للفرد الواحد لا تكاد تختلف بين فرقة و أخرى : ان المعدل للفيلق كله هو ٣٥,٥٧ يوان ، بحد أقصى من ٣٧,٩٠ يوان ، وحد أدنى من ٣٢,١٢ يوان في الفرقة التي كانت ضحية الفيضانات . ويثبت هذا الأمر ان هذه الفرقة قد ضمت لأعضاءها مستوى من الكفاف يكاد يعادل مستوى الفرق الأخرى ، وذلك خلال سنة بالغة الصعوبة . وهذا نجاح مرموق بالنسبة لما كان جرى في حالة مماثلة قبل عام ١٩٤٩ .

وفي مقابل ذلك ، توجد تمايزات هامة بين الفرق فيها يتعلق بالمال . ان التقليل من التمايزات هو أحد الشواغل الدائمة لقيادات الفيالق والجماعيات . فهي تدرس اسبابها أولاً (ظروف طبيعية ، كوارث طبيعية ، ادارة سيئة) ، ثم تساعد الفرق الفقيرة ب مختلف الوسائل . فتكرس قسمًا هامًا من مداخيلها لمساعدة هذه الفرق على شراء العتاد ، وحيوانات الفلاح ، والسياد . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن التعاون بين الفرق على أساس التبادل بالقيمة المتساوية هو أيضًا مصدر ثمين للعون .

وتولي الفيالق والجماعيات أهمية خاصة لادارة هذه الفرق « المتأخرة » ولتنقيف اعضائها . وقد أحرزت نجاحات ضخمة في هذا المضمار . وفي مقاطعة « كويانغ تونغ » اعتبرَ ربع

الفرق فقيراً خلال فترة تأسيس الجماعيات . أما اليوم ، فإن الفرق العقيرة ليست سوى ١/٦ مجموع الفرق ؛ أي أنها انخفضت عددياً بنسبة ٣٠ - ٤٠٪ خلال السنوات الأخيرة . عندما تزول الفروقات عملياً بين الفرق يصبح بالإمكان القيام بالتوزيع على صعيد الفيالق ، ثم على صعيد الجماعات في مرحلة لاحقة ؛ ولكن على شرط أن يسمع مستوىوعي الفلاحين بذلك .

وتحظى الفروقات بين مداخليل الفلاحين واجور العمال باهتمام خاص ، أي الفروقات بين مستوى المعيشة في المدينة والريف بشكل عام . ان التخفيف من هذه الفروقات والعمل على القضاء عليها باضطراد هو أحد الأهداف التي يشدد عليها باستمرار . كان الجهد منصباً على أن تصل المنتجات الصناعية بانتظام إلى الريف خلال الأعوام الصعبة . ويسير بالاتجاه نفسه نحو تعميم التعليم الابتدائي ، وتزايد عدد المدارس التكميلية ، ومضااعفة عدد المستشفيات ، وفرق العرض السينمائي ، وإنشاء المصانع . قطعنا خلال شتاء عام ١٩٦٣ حوالي ١٥٠٠ كيلومتراً بالسيارة في مقاطعي جيانغ سي وهونان في الريف . وكان ذلك خلال الاحتفالات برأس السنة الصينية ، أي فترة زيارة الأقارب والأصدقاء . كانت الطرق مليئة بالناس . وقد أدهشنا نوع الثياب التي يرتديها هؤلاء الفلاحون المعيدون مثلما ادهشنا عدد الثياب الجديدة . ولم نلاحظ وجود فروقات كبيرة بين هذه وبين ما نراه في المدن .

٣ - المداخيل العائلية الفرعية

قيل في بعض الأحيان ان اعادة انطلاق الزراعة الصينية بعد السنوات الصعبة قد ارتكزت أساساً على قطع الأرض الفردية التي أعيدت إلى الفلاحين ، وان ثمة عودة إلى الملكية الصغيرة .

ما نصيب هذه التأكيدات من الصحة ؟ صحيح ان قطع الأرض الصغيرة أعيدت إلى الجماعة في العديد من الأمكنة – ليس كلها – في بدء تأسيس الجماعيات الشعبية وسط موجة الحماس العامة . ولكن هذا الوضع قد تعدل . ان قطع الأرض الفردية تمثل كحد أقصى ٥٪ من الأراضي المزروعة في فرقة ما . ويتوقف حجمها على كثافة السكان .

يصعب تقييم انتاج هذه القطع . انه في العادة الخضار والحبوب للحيوانات ، والتبيغ ، أو أي انتاج آخر تقدره العائلة . يُستهلك ، ذاتياً القسم الأكبر من هذا الانتاج . ويباع الفائض في الأسواق الريفية أو إلى أجهزة الشراء التابعة للدولة . ويضاف إلى مداخيل قطع الأرض المداخيل المتاتية من تربية الأسرة للحيوانات . وهي في العادة خنزير أو خنزيران وبعض الطيور والبيض .

أخيراً ، توجد حرف عائلية حقيقة في بعض المناطق : تطريز ، صناعة السلال ، مصنوعات القش والخيزران على أنواعها ، إلى آخره ... كل الأعمال الملائمة لربات البيوت أو التي تشغل أوقات الفراغ . ويتجه العديد من الجماعيات إلى دمج

هذه النشاطات الحرافية الفرعية بالنشاطات الجماعية . ففي احدى الجماعيات التي زرنا مؤخراً في ضواحي بيكون ، تولى الفيلق (وحدة الحساب في تلك الحالة) تنظيم الانتاج البيئي للحبيال المصنوعة من القش : يقدم الفيلق للعائلة الآلة الفضلى وعددأ معيناً من نقاط العمل لقاء كل متر مصنوع من الحبيال . ونعتقد ان تطور هذه الحرف يسير في هذا الاتجاه .

من الصعب جداً أن نقدر بدقة مجموع المداخيل الفردية . فالضرائب لا تشملها . وهي لا ترد في المحاسبة ، شأنها في ذلك شأن كل عملية انتاج عائلي صغير . وتدل الارقام التي بحوزتنا الى ان المداخيل الفردية تبلغ ٣٠٪ من الدخل العام كحد أقصى في احدى الفرق التي زرنا ، و ٢٠ - ١٠٪ في معظم الفرق الاخرى . وتعتبر النسبة المرتفعة جداً ظاهرة غير سلمية ، لأنها تشير الى وجود اختلال في التوازن بين النشاطات الفردية والنشاطات الجماعية .

٤- الرَّصِيدُ الْحَالِيُّ لِلْجَمَاعَيَاتِ الشَّعْبِيَّةِ

ان الواقع هو محك الحكم على أي نظام من الانظمة . هل ارتفع مستوى معيشة الفلاحين منذ عام ١٩٥٧ ؟ هل ان تموين المدن يسير بطريقة مرضية ؟ ان الاجابة على كل المسؤولين لا تترك مجالاً للشك .

لناخذ مثلاً الجماعة الشعبية « باي سي زوانغ » الواقعة على بعد خمسين كيلومتراً الى الشرق من بيكون . في عام ١٩٥٧ ، كان دخلها الإجمالي ٢،٤٩٠،١١٨ يوان ، وبلغ ٢،٣٩٣،٠٢٤ يوان ، في عام ١٩٦٢ ، أي بزيادة قدرها ٩٣٪ . ويبيّن الجدول التالي بوضوح ارتفاع مستوى معيشة فلاحي هذه الجماعية .

يبين هذا الجدول انه اذا كان يوجد تحسّن واضح بين ١٩٤٩ و ١٩٥٧ ، فهذا التحسّن يبرز بشكل أوضح بين ١٩٥٧ و ١٩٦٢ ، وبامكاننا القول ان هذا التقدّم باهر إذا علمنا ان تلك السنوات

كانت سنوات جد صعبة .

١٩٦٢	١٩٥٧	١٩٤٩	
٧٩٠	١٩٤	١٤	درجات
٨٥٦٦	٣٣٩٥	٥٧٥	ملابس داخلية قطنية
٢٥٨٢	٦٠٤	٣٥٤	فراء
٢٢٠٩٥	١٢٣٥٦	١٠٠٠	أغطية
١٥٤١	٤٨٣	٣٢٣	ساعات منبطة
٦٩	١١	-	ساعات يد

طبعاً لم يكن التقدم بمثل هذه السرعة في جميع مناطق الصين . ولكن خلال رحلة قمنا بها في شباط ١٩٦٣ في مقاطعى « هونان » و « جيانكسي » ، زرنا خلالها جماعيات بعيدة عن أي مركز كبير ، لمسنا تقدماً ملائلاً . إننا نشهد هنا الاتجاه الرئيسي لل الاقتصاد الصيني وفق الشعار التالي : « اعتماد الزراعة كقاعدة والصناعة كقائدة » .

إن هذا الخط مختلف عن الخط الذي يسير فيه الاتجاه السوفييتي ، وهو يشكل مساهمة أصلية وفعالة تقدمها الصين في مجال بناء الاشتراكية . يعتمد نمو الصناعة إلى حد كبير على نمو الزراعة وتوفير الفائض . لذا يجب تنمية مبادرة الفلاحين إلى الحد الأقصى بمنحهم حق التصرف بمداخيلهم ، وهذا يفترض تطوير الصناعة الخفيفة التي يختص لها قسم من التراكم . وتكتفي

زيارة الخازن في القرى للاحتفاظ وفراة السلع الاستهلاكية الجارية ، ومراقبة ارتياح الفلاحين الذين يأخذونكم لزيارتها .

أما بالنسبة للمعيار الآخر لنجاح السياسة الزراعية ، فان وفراة المنتجات في أسواق المدن الكبيرة ، والانخفاض المضطرب لسعر المواد الغذائية ، والغاء كل تقنين للتحم والبيض والسمك واللحوم والخضار وهي أمثلة باهرة على ذلك . المواد الغذائية الأساسية (ارز ، طحين القمح والذرة ، الخ ...) ما تزال مقلنة بالطبع ولكن بطريقة تزداد انفراجاً . فالبسكوت والحلوى والمعجنات تباع بحرية في الخازن وعلى زوايا الطرق ، ولم تعد المطاعم تطلب بطاقات الحبوب في معظم المدن الكبيرة .

هذا من جهة ، أما من جهة أخرى ، فالتجذبية تزداد تنوعاً فتتقلص كمية المواد الطحينية المستهلكة ولم تعد معظم العائلات تستهلك كل حصتها من الإعasha . خلال شتاء ١٩٦٣ - ١٩٦٤ ، ظلت الخضار الطازجة والثمار وحتى البواكيير تملأ البسطاط في برد بيكون القارس . وعرف صيف ١٩٦٣ بجبوحة هائلة من الثمار والخضار ، فلم يكن يباع المشمش والبندورة بكمية أقل من ثلاثة أرطال بقدر ما كان سعرهما بخمساً^(٣) .

٣ - ان السعر المنخفض لبعض الخضار لا يعني انخفاض مداخيل الفلاحين ، لأن الدولة تضمن سعر الشراء عند الانتاج ، وتحدد الاسعار بالتساوي بين مختلف الخضار وفق الفصول . وهكذا يوجد باستمرار صنف واحد على الأقل من الخضار بسعر منخفض جداً : السبانخ في الربيع ، البندورة والكوسى واللوبية الخضراء في الصيف ، والملفوف في الخريف والشتاء .

بحلّ المصاعب التي تظهر على المستوى المحلي بسرعة وفعالية .

٣ - ان صلات وثيقة تربط كوادر الفرق والفيالق والجماعيات بالفلاحين : انهم يعيشون معاً ، يعملون معاً ، وهناك عنایة فائقة بالحيلولة دون نشوء فئة من « البرقراطيين » تدير شؤون الارياف من بعيد . ان اشتراك الكوادر بالعمل في الخمول الزامي .

٤ - يحتل التثقيف مركزاً مرموقاً : فلنذكر ان العامل الاساسي هو الانسان وتحسين وضعه . ولا يمكن لاي نظام أجور ، مهما كان جيداً ، من أن يحلّ محل التثقيف . ان هذه المكانة التي يحتلها الانسان في الجماعيات الشعبية هي برأينا ، مفتاح نجاحها .

الفَصْلُ الْتَّرَابِعُ

سِيَاسَةُ الْأَسِعَارِ وَدُورُ الرِّبَاحِ

تَالِلْ بِشَرَام

١ - الأسعار

قبل التعرض بدقة لسياسة الاسعار ودور الربح في الاقتصاد الصيني ، لا بدّ من البدء بالتذكير ببعض الافكار الأساسية . فإن ذلك سيسمح لنا بأن نميز بين ما هو خاص بالصين وما ليس خاصاً بها .

١ - التذكير ببعض الافكار العامة حول دور العملة والأسعار في الانظمة الاقتصادية الاشتراكية الحالية .

يجب التذكير ، باديء بدء ، بأن العملة ما زالت تلعب دوراً هاماً في كل البلدان الاشتراكية في المرحلة الحالية من تطورها . وذلك ليس على مستوى التبادل بين قطاع الدولة والقطاع التعاوني أو الخاص ، أو بين المنتجين والمستهلكين وحسب ، بل وأيضاً في داخل قطاع الدولة نفسه . وبعبارة أخرى فأن المنتجات تمرّ بشكل عام من مشروع لآخر (من وحدة اقتصادية لأخرى) بواسطة مدفوعات مالية وذلك في قطاع الدولة في جميع البلدان الاشتراكية .

أ - العمالة ودورها

لقد تعرضت في مكان آخر لدلالة تدخل العمالة في التبادلات داخل قطاع الدولة الاشتراكي نفسه ، ولن اعود هنا الى ذلك . بل ساقتصر على ايراد النقاطتين التاليتين :

١ - تدخل العمالة في توزيع المداخيل

بشكل عام ، لا يتم توزيع المداخيل بين عمال القطاع الاشتراكي على أساس المواد الطبيعية وإنما على أساس العمالة . ولا يفترض هذا الشكل من التوزيع وجود مداخيل مالية وحسب بل وأيضاً وجود نظام لأسعار المنتجات التي يبيعها هذا القطاع الاشتراكي نفسه إلى المستهلكين . ويجب على هذا النظام أن يلبي عدداً من المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية .

إلا ان عدداً من الاستثناءات للتوزيع المالي للمداخيل موجود في الصين وفي غيرها من البلدان الاشتراكية . وهذه الاستثناءات على نوعين .

تعود الفئة الأولى من الاستثناءات إلى تطور قوى الإنتاج الذي لا يزال ضعيفاً نسبياً في بعض قطاعات الاقتصاد بشكل خاص . ونتيجة لهذا الضعف لا تسوق منتجات بعض القطاعات إلا جزئياً . وتوجد الظاهرة الامر في الزراعة طبعاً . ففي الوحدات الزراعية التعاونية في الاتحاد السوفييتي كما في الجماعيات الشعبية في الصين ، لا يوزع قسم من الإنتاج على العمال على أساس مالي وإنما على أساس منتجات التعاونية نفسها . ويستهلك

المتتجون عادة المنتجات الموزعة عليهم وهي ما تزال مواداً طبيعية . أما في الحالات الاستثنائية ، فان الدين تسّلّموا المنتجات قد يديعون قسماً مما جرى توزيعه عليهم كمواد طبيعية ؟ فيتحول الدخـل بالمواد الطبيعية ، في هذه الحالة ، بطريقة مباشرة الى عملة .

اما الفئة الثانية في الاستثناءات لتوزيع المداخيل بالعملة فلها دلالة مخالفة كل الاختلاف لانها تستبق أو تتدشّن توزيعاً حسب الحاجات . وقد رأينا كيف تقدم بعض الخدمات مجاناً أو حتى توزع بعض المنتجات مجاناً على أساس معايير معينة . وذلك هو الحال بشكل خاص بالنسبة للخدمات الطبية والثقافية وبالنسبة لتوزيع قسم من المنتجات المرتبطة بهذه الخدمات ، والادوية منها بشكل خاص .

إن توزيع قسم من الناتج الاجتماعي القابل للاستهلاك على شكل مداخيل مالية يرتبط باستحالة اشباع رغبات كل فرد من أفراد المجتمع على نحو كامل ، وبتطبيق قاعدة الاجور : « لكل حسب عمله » . والعملة على هذا الصعيد ، اداة لتوزيع قدرة استهلاك مجردة يستبدلها المستهلك ، حسب ذوقه ، بمنتجات متوفّرة تباع بسعر معين .

٣ - تدخل العملة في توزيع وسائل الانتاج

إن استعمال العملة في العلاقات بين الوحدات الاقتصادية في مجال الإنتاج يطرح مشكلات أعقد من المشكلات السابقة .

ولذلك تتفق هنا بالتشديد على ان دور العمدة ، في هذا المجال ، هو السماح بـ « حساب اقتصادي » وتأمين توزيع مرت نسبيا المنتجات وللدخل الاجتماعي بين مشروعات القطاع الاشتراكي ، أو مشروعات القطاع الخاص في حال وجودها .

إن وجود العمدة يعني وجود مشكلات مالية ومشكلات قسميف في اقتصاد البلدان الاشتراكية الحالية بشكل عام ، والاقتصاد الصيني بشكل خاص . وهو يعني عملياً وجود نظام مصرفي يعمل على تجميع ما يفيض من سيولات المشروعات وحتى من سيولات الافراد (إدخار) ، وتوزيع هذه السيولات وفق حاجات الاقتصاد ، وذلك بواسطة قروض المشروعات المنتجة في قطاع الدولة أو القطاع التعاوني .

إن وجود العمدة ، وما هو اعمق من ذلك : وجود الشروط التي يجعل العمدة لا غنى عنها في مجال الانتاج ، يعني أخيراً حتمية تدخل الاجهزة التجارية في علاقات المشروعات المنتجة فيها بيئتها وفي علاقتها مع اجهزة التوزيع .

ب - نظام الاسعار

لأجل التوصل الى معرفة عامة جداً للمشكلات التي يطرحها أو التي يحاول ان يحلّها نظام الاسعار في اقتصاد البلدان الاشتراكية ، يجب التشديد على ان وظائف الاسعار في اقتصاد هذه البلدان هي وظائف متناقضة جزئياً . فالواقع انه يجب على نظام الاسعار في آن واحد ان يسمح ببعض الحسابات الاقتصادية وان يتدخل كاداة توزيع المنتجات وللدخل

الاجتماعي . ان ثنائية وظائف نظام الاسعار هي التي تفسّر جزئياً تعقيد سياسة الاسعار . ويتجلى هذا التعقيد بشكل خاص في انه لا يوجد ولا يمكن ان يوجد «نظام اسعار متناسق يصلح لكل الاقتصاد الوطني» في أي بلد من البلدان الاشتراكية .

وبديهي ان الاعتراف بهذه الاستحالة يعني الاعتراف بأن اسعار لا تستطيع ان تعبّر بصفاء وبساطة عن قيمة مختلف المنتجات . والا كانت تعبرأ عن نظام اسعار متناسق .

وبين العوامل التي تفسّر استحالة وجود نظام اسعار متناسق حالياً ، يجب أن نذكر ، فيما نذكر ، اختلاف الدور الذي تلعبه الأسعار عندما تكون داخل المجال الإنتاجي عن الدور الذي تلعبه في العلاقات بين المجال الإنتاجي والمستهلكين الأفراد .

وتلعب الأسعار أدواراً مختلفة عندما تكون أسعار المنتجات يقدمها قطاع الدولة عن الأدوار التي تلعبها في القطاع التعاوني . وفي داخل هذا الأخير ، تلعب الأسعار دوراً حاسماً بالنسبة لتحديد مستوى المداخل الفردية لأعضاء التعاونيات .

وفضلاً عن ذلك ، ففي المرحلة الحالية لتطور الأنظمة الاقتصادية في البلدان الاشتراكية يرتبط تعقيد نظام الأسعار بالتغييرات الدائمة التي يأتي بها التقدم التقني ، وبالتالي الذي لا مفرّ منه بين حجم بعض المنتجات الخاضعة لأولويات اجتماعية وبين اتساع الطلب الناجم عن المشروعات الفردية (الى مدى ما توجد حاجة للاعتراف لها ببعض الحرية في التحرك) ، أو عن

المستهلكين أنفسهم .

وبالإضافة الى العوامل السابقة التي تفسّر تعقيد نظام الأسعار يوجد الطابع غير المتناسق نوعاً للعمل المقدّم الذي يحول دون قيام حساب مباشر على أساس وقت العمل ، فضلاً عن تنوّع مشكلات التراكم والتوظيف المطروحة في مختلف قطاعات الاقتصاد أو فروعه فتنشأ أحياناً ضرورة إجراء تحولات في القيمة من خلال نظام الأسعار ، الى آخره ..

في وضع كهذا ، وفي اقتصاد يطمح الى السيطرة على أهداف تنمويته ، يجب تحديد أسعار المنتجات المختلفة على الصعيد الإداري ، وعند تركها لاختيار المنتجين أو المشروعات الكيفي . ولا يمكن للأسعار أن تلعب الدور المعين لها إلا بتحديد الأسعار إدارياً وعلى شرط تطبيقها على نحو صحيح اقتصادياً .

ويوجد في النظام الاقتصادي الاشتراكي فئات أسعار مختلفة بسبب اختلاف الأدوار التي تلعبها الأسعار في هذا النظام .

(١) - سعر الكلفة

إن المقوله الرئيسية التي يبدو أن المقولات الأخرى ترتكز إليها هي مقوله سعر الكلفة . وقد تبدو هذه المقوله «بساطة» . وقد يبدو أيضاً أنها لا تعتمد على القرارات الإدارية إلا قليلاً .

والواقع أن نظرة أولى الى سعر الكلفة للمنتجات الخارجة

من مشروع ما أو إلى معدل سعر الكلفة لمنتجات فرع ما ، قد يبدو أنه مجرد مجموع النفقات المالية التي يتطلبها الانتاج : نفقات شراء المواد الأولية والمنتجات الفرعية ، نفقات الطاقة ، نفقات الأجور والاحتلاك . ولكن ، لا بد من التذكير بأنـه لا يجوز حساب سعر الكلفة انتظاماً من قواعد تقنية محضـة . وهـكذا نجد أنه يجب ان تتدخل القرارات الإدارية حتى على هذا المستوى ، إذا كان المنوي تفادي حساب مختلف المشروعـات أو الفروع لسعر الكلفة بطريقة مستقلـة . وبـدـيـهي أنـ في الأمر أكثر من ذلك بكثير : إنـ الأسـعـارـ التيـ تـشـتـريـ بـهـاـ مـخـتـلـفـ الـمـشـرـوـعـاتـ أوـ الفـرـوـعـ لـمـنـتـجـاتـ الـتـيـ تـحـتـاجـهـاـ وـالـتـيـ تـسـمـحـ لـهـاـ بـجـسـابـ سـعـرـ الـكـلـفـةـ ،ـ هـذـهـ الأـسـعـارـ هـيـ نـفـسـهـاـ أـسـعـارـ مـحـدـدـةـ إـدـارـيـاـ .ـ وـهـكـذـاـ ،ـ نـجـدـ فيـ النـهـاـيـةـ أـنـ سـعـرـ الـكـلـفـةـ فيـ الـمـشـرـوـعـاتـ وـالـفـرـوـعـ مـحـدـدـ إـدـارـيـاـ بـطـرـيـقـةـ غـيـرـ مـبـاـشـرـةـ .ـ لـذـاـ فـهـوـ لـيـسـ مـقـولـةـ «ـ مـعـطـاهـ مـوـضـوـعـيـاـ»ـ ،ـ بـلـ هـوـ نـتـيـجـةـ سـيـاسـةـ الـأـسـعـارـ نـفـسـهـاـ .ـ وـمـنـ بـيـنـ النـقـاطـ الـأـخـرـىـ الـتـيـ يـحدـرـ التـذـكـيرـ بـهـاـ فـيـاـ يـتـعلـقـ بـطـبـيـعـةـ أـسـعـارـ الـكـلـفـةـ فيـ اـقـتـصـادـ اـشـتـراـكـيـ مـاـ ،ـ تـوـجـدـ نـقـطـتـانـ لـهـاـ أـهـمـيـةـ خـاصـةـ .ـ

أولاً ، تعرف الأنظمة الاقتصادية الاشتراكية نوعين من أسعار الكلفة ، هما : أسعار الكلفة المبرجة ، أي الواردة في الخطة ، وأسعار الكلفة الفعلية . يمكن قياس فعالية إدارة مشروع معين ، في نهاية الأمر ، بالفرق بين سعر الكلفة الفعلي وسعر الكلفة المبرمج . ويجب الإصرار على أنـ هذاـ لـيـسـ صـحـيـحاـ

إلا لمدى معين ، لأن كل شيء يعتمد على الطريقة التي يُحسب بها سعر الكلفة المبرمج نفسه . ويعتمد كل شيء أيضاً على الظروف المحددة التي عمل المشروع في ظلّها خلال الفترة المعنية . ذلك أن قسماً من هذه الظروف لا يعتمد على المشروع ، وإنما على قرارات خارجة عنه .

يجب التذكير ثانياً، بأن حساب سعر الكلفة يطرح مشكلات خاصة في القطاع التعاوني . إن مداخيل المنتجين في هذا القطاع ليست مكونة من أجور تدخل في حساب سعر الكلفة . بل على العكس من ذلك ، فإن هذه المداخيل هي عائدات تمثل بالفارق بين قيمة الإنتاج وبين النفقات المادية الضرورية لهذا الإنتاج وللإنتاج الموسّع ولبعض النفقات الاجتماعية . وهكذا نجد إن معايير حساب أسعار الكلفة ، في هذه الأوضاع ، أعقد بكثير مما هي عليه في مجالات أخرى ؟ وهذا هو موضوع نقاشات عديدة في جميع البلدان الاشتراكية .

(٢) - سعر البيع بالجملة

ت تكون فئة ثانية من فئات الأسعار من سعر البيع بالجملة ، أي من السعر الذي تتخلّى على أساسه وحدات الإنتاج عن منتجاتها إلى أجهزة أخرى . فلنذكر هنا بالقواعد العامة المتتبعة في عملية تحديد هذا السعر .

يمكن القول إن أسعار الجملة التي تتخلّى على أساسها المشروعات عن منتجاتها هي في الغالب حاصل معدل سعر الكلفة للإنتاج على

صعيد الفرع زائد « حاشية » تضمن « مردود » المشروعات .
 وتدور النقاشات بالطبع حول شروط تعين هذه « الحاشية » .
 والواقع ان ثمة نوعين من « الحواشي » : حاشية لا تتغير منها
 تغير طبيعة المنتجات أو الفروع التي تصدر هذه المنتجات ،
 وحاشية متمايزة . ويكون تعين هذه الحاشية على الاسس التالية :
 ا) تحسب على أساس نسبة مئوية من سعر الكلفة ، ب) تأخذ
 بعين الاعتبار الرساميل الثابتة التي يتطلبها انتاج ما ، ج) تحسب
 على أساس نسبة مئوية من الاجور ، د) أو أن تتبع قواعد
 أخرى . لقد جرى التمسك بوجهات نظر جد متمايزة . وسوف
 نجد عمّا قريب في آية ظروف حلّت الصين بهذه المشكلة عملياً .
 ولا بدّ من أن نضيف أن المشكلة النظرية لتحديد أسعار
 المبيع قد ازدادت تعقيداً خلال المرحلة الأخيرة ، وفي الاتحاد
 السوفييتي بشكل خاص . ويعود ذلك إلى أنه قد جرى
 الاعتراف ، أخيراً ، بأن ما يدعى به المشروع ليس كمية طبيعية
 « خام » (مقدار معين من الفحم مثلاً) ، وإنما هو قيمة استعمال
 محددة (عدد معين من الكالوريات مثلاً) . فولدت انتلافاً من
 هنا الفكرة القائلة انه لا يجوز أن تكون الوحدة الأساسية لسعر
 الكلفة ولسعر المبيع هي وحدة طبيعية « خام » ، وإنما وحدة
 طبيعية « نافعة » . وفي الصين فكرة مماثلة تبرز في تحديد سعر
 مبيع منتوج معين على أساس نوعيته .

(٣) - سعر الشراء بالجملة

الفئة الثالثة من فئات الأسعار هي أسعار الشراء بالجملة . غالباً

ما تضطر المشروعات المستملكة في البلدان الاشتراكية الى شراء المنتجات التي تستعملها بسعر مختلف للسعر الذي تقبضه المشروعات المنتجة . ويرتكز هذا الفارق على إضافـة بعض الضرائب الى أسعار البيع . وتهـدـفـ هـذـهـ الـضـرـائـبـ خـاصـةـ الىـ تـعـدـيـلـ مـرـدـودـ «ـ توـظـيـفـ »ـ هـذـاـ المـنـتـوـجـ اوـ ذـاكـ .ـ مـثـلاـ ،ـ إـذـاـ كـانـ ثـمـةـ زـيـةـ لـتـفـادـيـ أـنـ تـحـرـقـ بـعـضـ المـشـرـوعـاتـ فـيـ مـراـجـلـهـاـ الـخـاصـةـ بـاـنـتـاجـ الـحـرـارـةـ بـعـضـ أـنـوـاعـ الـفـحـمـ الـتـيـ تـفـيـدـ الـمـنـتـجـاتـ الـكـيـاـوـيـةـ اوـ صـنـاعـةـ الـمـعـادـنـ ،ـ يـحـدـدـ لـأـنـوـاعـ الـفـحـمـ هـذـهـ سـعـرـ مـبـيـعـ بـالـجـمـلـةـ يـفـوـقـ نـسـبـيـاـ سـعـرـ مـبـيـعـ الـأـنـوـاعـ الـعـادـيـةـ .ـ وـلـكـنـ هـذـاـ سـعـرـ لـاـ يـقـابـلـ بـالـنـسـبـةـ الـمـنـاجـمـ الـمـنـتـجـةـ هـذـاـ النـوـعـ مـنـ الـفـحـمـ سـعـرـ مـبـيـعـ بـالـجـمـلـةـ أـكـثـرـ إـرـتـفـاعـاـ لـكـيـ لـاـ يـرـتفـعـ «ـ مـرـدـودـ »ـ هـذـهـ المـشـرـوعـاتـ عـلـىـ نـحـوـ مـصـطـنـعـ .ـ وـهـكـذـاـ تـشـرـىـ الـمـنـتـجـاتـ مـنـ هـذـهـ المـشـرـوعـاتـ بـسـعـرـ يـواـزـيـ سـعـرـ الـكـلـفـةـ الـمـتـوـسـطـ زـائـدـ حـاشـيـةـ «ـ طـبـيعـيـةـ »ـ ؟ـ بـيـنـاـ يـعـادـ بـيـعـ هـذـاـ النـوـعـ الـجـيدـ مـنـ الـفـحـمـ بـسـعـرـ الـجـمـلـةـ عـنـدـ شـرـائـهـ زـائـدـ ضـرـبـةـ تـرـدـ عـادـةـ فـيـ مـواـزـنـةـ الـدـوـلـةـ .ـ وـهـكـذـاـ يـولـدـ تـبـاـينـ بـيـنـ سـعـرـ الـجـمـلـةـ عـنـدـ الشـرـاءـ وـسـعـرـ الـجـمـلـةـ عـنـدـ الـمـبـيـعـ .ـ إـنـ مـبـرـرـ وـجـودـ مـثـلـ هـذـاـ التـبـاـينـ -ـ الـمـعـرـفـ بـهـ حـالـيـاـ فـيـ الـاـنـتـادـ السـوـفـيـيـيـ .ـ هـوـ ،ـ بـالـتـحـديـدـ ،ـ السـيـاحـ لـنـظـامـ الـأـسـعـارـ بـأـنـ يـلـعـبـ دـورـاـ فـيـ قـرـاراتـ الـجـزـئـيـةـ لـلـوـحدـاتـ الـاـقـتـصـادـيـةـ ،ـ أـيـ لـلـوـحدـاتـ الـاـقـتـصـادـيـةـ فـيـ بـيـانـ الـاـنـتـاجـ .ـ

بـهـذـهـ الطـرـيقـةـ يـمـكـنـ تـفـادـيـ الشـرـوعـ فـيـ تـوزـيـعـ إـدارـيـ تـفـصـيـلـيـ لـلـفـحـمـ .ـ وـالـوـاقـعـ أـنـ شـرـطـ فـعـالـيـةـ هـذـاـ التـوزـيـعـ هـوـ

امتحان أنواع الفحص التي يجب إعطاؤها الكل مشروع من المشروعات . وعلى العكس من ذلك ، فإن تحديد الأسعار بطريقة تجعل كل مشروع يطلب عفوياً أنواع الفحص التي يجب أن يطلبها من منظار الاقتصاد الوطني ككل ، تتفادى مبدئياً الالتجاء إلى مثل هذا التوزيع مع حصولها على النتيجة المرجوة بفعالية أكبر .

(٤) - أسعار المفرق

الفئة الرابعة من فئات الأسعار هي أسعار المفرق ، وهي الأسعار التي يدفعها المستهلكون الأفراد . وت تكون هذه الأسعار مبدئياً من جموع أسعار الجملة التي باعت بها مشروعات التجارة بالجملة أو وحدات الإنتاج المنتجاتها إلى تجارة المفرق زائد حاشية تجارية خام . وتهدف هذه الأخيرة ، من جهة ، إلى سد نفقات التسويق ، ومن جهة أخرى إلى تحقيق بعض أهداف السياسة الاقتصادية مثل تقليل الطلب على بعض المنتجات ، أو أنها تشجع ، على العكس من ذلك ، على بيع المنتجات أخرى . وقد تصل هذه الحاشية إلى حد أن تكون « سلبية » وأن تقبل مساعدة تهدف إلى تشجيع تزايد استهلاك بعض المنتجات .

ذلك إذن هو المنهج العام لبنية الأسعار في الأنظمة الاقتصادية السياسية الحالية ، وتملك هي الشواغل الأساسية التي يحب عليها تحديد مختلف الأسعار .

إن سياسة الأسعار هي موضع نقاشات هامة جداً حالياً على

الصعبين النظري والعملي . وبالإضافة إلى ذلك ، يمكن مراقبة ممارسات جد متباعدة في البلدان الاشتراكية المختلفة . ويضفي هذا التعدد أهمية إضافية على النظر في الحلول التي تبنته الصين لمشكلة الأسعار ومشكلة مردود المشروعات ، وهذه الحلول دلالات اقتصادية واجتماعية وسياسية عديدة .

٢ - سياسة الأسعار في الصين

يمكن النظر إلى سياسة الأسعار في الصين من خلال منظارين : قواعد تحديد الأسعار والهياكل المكلفة بعملية التكليف . وسوف نتعرض لهذين الجانبيين على التوالي مع التركيز على أولها بشكل خاص .

أ - قواعد تحديد الأسعار

على حد علمنا ، لا يوجد في الصين مرجع يعرض قواعد تحديد الأسعار على نحو منهجي . ولكن بعد عدة مقابلات أجريناها خلال فترة قصيرة في البلد ، يبدو لي أنه من الممكن أن نورد بعض الملاحظات العامة حول القواعد المتتبعة أكثر من غيرها .

لا بد من ملاحظة أولى : «تحدد الأسعار على أساس تاريخي في الصين كما في البلدان الاشتراكية الأخرى . هذا يعني أن نظام الأسعار الحالي ناتج عن الأسعار التي كانت موجودة في السابق ، على نحو تاريخي ، ولكن بعد أن أجريت عليها تعديلات تتناسب مع متطلبات البرمجة الاشتراكية . لذا فالآخرى بنا أن

نفهم بالقواعد التي تتدخل باتجاه مراجعة مضطربة للأسعار عندما نتكلّم عن قواعد تحديد الأسعار .

على ضوء ما سبق ، يظهر ان سياسة الأسعار تعبر عن نفسها على شكل اجراءات تعديل الأسعار الموجودة . وهذه المباديء التي تُؤْسِي هذه التعديلات أو المراجعات هي ما يحب علينا أن ندرس .

يجب أن نشدد أولًا على ان المبدأ الأعمى المطبق على أسعار الجملة وأسعار المفرق على حد سواء هو مبدأ ثبات الأسعار . ليست المسألة طبعاً مسألة ثبات جامد ، وإنما هي مسألة البحث عن طريقة تحدّ من تأثير التعديلات المتتالية التي تطرأ على الأسعار على مستواها العام . ونستطيع أن نكون فكراً عن الفعالية التي رافقت تطبيق هذا المبدأ اذا علمنا ان الأسعار لم ترتفع إلا قليلاً منذ آذار ١٩٥٠ (تاريخ القضاء على التضخم المالي الموروث عن العهد المباد) . وبشكل أدق ، في بعد الانخفاض الذي طرأ من ١٥ الى ١٨٪ بين آذار وكانون الأول ١٩٥٠ ، نشهد الارتفاعات التالية بين ١٩٥١ و ١٩٦٣ :

- أسعار شراء الدولة للمنتجات الزراعية : + ٥٧،٤٪
(+ ٤،٦٪ بالنسبة للحبوب) .

- أسعار المفرق للمنتجات الصناعية التي باعتها الدولة في المناطق الريفية : + ١٣،٧٪ .

- سعر المفرق في مدن بيكين ، شانغهاي ، قينينتسين ، شينيانغ ، وونهان ، كانتون ، تشونغتشينغ وسيان : + ١١٪ (بين

آذار ١٩٥٠ و ١٩٦٣) .

إن التمكّن من الاحتفاظ بمثل هذا الثبات في الأسعار خلال سنوات التصنيع السريع والمصاعب المختلفة هو نجاح عظيم .

(١) - أسعار الجملة

إن الشاغل الرئيسي بالنسبة لمستوى أسعار الجملة هو ضمان بعض التناقض بين السعر المدفوع لكل فرع من فروع الانتاج لقاء المنتجات التي يقدمها هذا الفرع وبين أسعار الكلفة عنده . بعبارات أخرى ، إن القاعدة العامة هنا كا في البلدان الاشتراكية الأخرى هي أن سعر الجملة يغطي سعر الكلفة ويعطي حاشية ما للمنتج . وهذا يعني مبدئياً انه يجب على الأسعار أن تكون موازية للقيمة بشكل عام . تلك هي القاعدة النظرية العامة التي تنتطبق على أسعار الجملة وأسعار المفرق على حد سواء .

أولاً : بالنسبة للمنتجات التي تقدمها الجماعيات الشعبية ، تلي هذه القاعدة ، فيما تلي ، مقتضيات عديدة ، منها :

- اقتضاء التوزيع بالنسبة للمنتجات المشتراء من الجماعيات الشعبية لأن مدخول أعضاء الجماعيات يتحدد ، والحالة هذه ، وفق سعر مبيع منتجاتهم .

- اقتضاء التوازن الاقتصادي . وهذا يعني في آن واحد : تأمين مغزى اقتصادي للسعر (أي أن يعبر سعر منتوج معين عن كلفته بطريقة ما) ؛ وتأمين بعض « المردود » للمشروعات لأن هذا المردود هو احدى الأسس المالية للإنتاج الموسّع . ويلتقي

هذا الاعتبار الأخير بمجموع المشكلات الناشئة عن «الحواشي» التي يجب اضافتها على سعر الكلفة لحساب سعر الجملة؟ كما ذلتقي وبالتالي بمشكلة الربح والمربود وبدورهما في الاقتصاد الصيني. وسوف نتعرض بتفصيل أكبر لهذه الفئة الثانية من المشكلات في القسم الثاني من هذه الدراسة.

— اقتضاء سياسة الانتاج، وذلك لوجود رابط معين بين سياسة الأسعار وأهداف الانتاج الواردة في خطة الدولة. هذا الرابط ليس وثيقاً الى مدى اقتصاره على وجود وعي سياسي يدفع أعضاء الجماعيات الشعبية نحو طاعة التوجيهات وال الاولويات التي يحددها الحزب والدولة. ولكن هذا الرابط موجود مع ذلك، وليس باستطاعة سياسة الأسعار أن تتجاهله. لهذا السبب بالذات يقال ان «مراجعة أسعار الشراء» هي احدى وسائل «ربط خطة الدولة بخطط الجماعيات الشعبية».

— اقتضاء العدالة الاجتماعية. ذلك انه يجب على التعديلات التي تطرأ على الأسعار أن تؤدي باضطراد الى اقتراب مستوى مداخيل الأرياف من مستوى مداخيل المدن. ويتم ذلك عملياً إما برفع أسعار شراء بعض المنتجات الزراعية، وإما بتخفيض الأسعار التي تشتري بها الزراعة (أو الفلاحون) بعض المنتجات الصناعية. وهذا الشاغل هو الذي دفع في السنوات ١٩٥٢ الى ١٩٦٠ الى تعديل شروط التبادل بين الزراعة والصناعة بنسبة ٢٨٪ لصالح الزراعة (لقد جرى هذا التعديل في شروط التبادل في منطقة شانغهاي، ولكن يمكننا أن نقرّ بأن الوجهة

العامة لسياسة الأسعار بالنسبة لعلاقة الصناعة بالزراعة هي نفسها في الصين كلها ، حتى لو لم تكن النسب مماثلة) .

ثانياً : أمّا بالنسبة لوحدات الإنتاج التي تنتمي إلى قطاع الدولة ، فإن الاجراءات المتخذة للتعديل المضطرد لأسعار الجملة تهدف إلى هدفين رئيسيين :

– أضفاء « دلالة اقتصادية » على الأسعار ، أي تأمين أن تستجيب الأسعار ، وبخاصة الأسعار التي تشتري بها مشروعات الإنتاج أدواته انتاجها ، للأكلاف الحقيقة لأدوات الإنتاج هذه .

– تأمين « مردود » مختلف وحدات الإنتاج بواسطة توفير حاشية كافية بين أسعار الكلفة فيها وأسعار البيع بالجملة . والتعبير السائد عن هذه الفكرة هو القول انه يجب على الأسعار أن « تكون مربحة للإنتاج الموسّع ». ويقال أيضاً انه يجب على الأسعار أن تساهم ، بطريقة وافية ، في أموال الترافق .

إن وضع هذه المبادىء العامة لا يغني طبعاً عن ضرورة حلّ عدة مشكلات ؛ وخاصة مشكلة الأهمية التي يجب ان تعطى « للحاشية » والمقاييس التي يجب أن توضع على أساسها . وهذا يلتقي بجدداً بمشكلات الربح والمردود .

لا بد من ان نضيف في صدد تحديد أسعار الجملة (ذات الأصل الزراعي أو الصناعي على حد سواء) أن مقياساً هاماً آخر يدخل في حساب الاقتصاديين الصينيين وهو : مشكلة نوعية المنتجات .

وبديهي أن المنتجات المتشابهة ظاهرياً قد تكون ذات نوعيات مختلفة في الكثير من الحالات . وهذا صحيح بالنسبة للمنتجات المصنوعة كالمنسوجات أو أجهزة الراديو أو ما شابه ، كما هو صحيح بالنسبة للمواد الأولية كالقطن أو حتى الفحم بعد تنقيتها جيداً مما يحمله من نفايات وغبار .

يبدو أن جهداً دائماً في سياسة الأسعار ينصب حالياً في الصين على إجراء تمايزات أفضل في الأسعار من أجل استجابة أفضل لنوعية المنتجات . وهكذا توضع معايير كمية تسمح بدفع أسعار مختلفة لنوع واحد من المنتجات وذلك حسب استجابة هذه المنتجات لمتطلبات هذا المعيار أو ذاك . وتملك أجهزة الدولة التجارية جهازاً من الأخصائيين يقوم بمراقبة نوعية المنتجات . ويعمل الأخصائي في الغالب في مشروعات الإنتاج الصناعي . فيرافق نوعية المنتجات بغيضة وضع تعرفة لها ، ويتطلب منه أن يساعد المشروعات المنتجة ، حسب طاقته ، لتحسين نوع إنتاجها .

ويُنظر إلى مشكلة نوعية الانتاج على أنها مشكلة أساسية . وإذا اعتُبرت نوعية بعض المنتجات غير كافية ، فقد يؤدي ذلك إلى نزع « الصفة السوقية » عنها ، فلا تشتريها وبالتالي أجهزة الدولة التجارية . وهذا هو حال منتجات لا قيمة لها ، وبالتالي لا سعر لها ، فتدخل ضمن فئة « المرتجعات » .

طبعاً سوف يتمكن المشروع الذي أنتج هذه « المرتجعات » أن يستعملها في نهاية المطاف عندما يكون ذلك ممكناً تقنياً ،

أو أن يبيعها (أي كـ «منتج»، مختلف عن الإنتاج الرئيسي للمصنع) إلى أحد أجهزة الدولة التجارية الذي يبيعها بدوره إلى المشروعات التي قد تحتاج إليها ولكن هذا يفترض كون هذا المرتجع قابلاً للاستعمال بطريقة أو بأخرى.

إن الرابط بين نوعية المنتوج وسعره يجب أن يكون موضع دراسات محددة ودقيقة. ويجب، من جهة، أن تفوق الزيادة^١ في السعر المدفوع زيادة النفقات التي يتطلبها تحسين النوعية. ويجب، من جهة أخرى، فيما يتعلق بوسائل الإنتاج، أن تكون الزيادة التي تدفعها المشروعات المستهلكة للمنتجات موازية تقريباً للفائدة الإضافية الفعلية للمنتوج. وهذا يطرح مسائل معقدة لسنا بوضع يسمح لنا بأن نقول ما هي الوسيلة المحددة التي ينتهجها الصينيون لحلها. ومن المؤكد، حتى بالنسبة للبلدان ذات التجربة الطويلة في برجمة الأسعار والتي تعالج المشكلات ذاتها كالاتحاد السوفييتي مثلاً، أن هذه المسائل لم تُحل بعد بطريقة مرضية، ولا حتى بطريقة ينظر إليها اقتصاديو هذه البلدان على أنها طريقة مرضية.

ب - أسعار المفرق

فيما يتعلق بتحديد أسعار المفرق، أي الأسعار التي يدفعها المستهلكون، يجدر التذكير، بادئاً بيده، بالنقطة التالية: توجد فئةان عامتان لأسعار المفرق في المرحلة الحالية من تطور الاقتصاد الصيني: الأسعار المحددة إدارياً، وأسعار السوق الحرة. وهذه الأخيرة مجال تحرك جد ضيق.

تمارس أسعار المفرق للسوق الحرة فيها يسمى « الأسواق الريفية » ، أي حيث يتبادل الفلاحون فيما بينهم مما يفيض من المنتجات عن حاجاتهم الشخصية . هذه الأسواق ليست مفتوحة ببدئياً إلا للفلاحين ، لذلك فإن حجم التبادلات محدود . والأسعار السائدة فيها قريبة جداً في العادة من الأسعار الرسمية . ولكن ثمة فارقاً ملحوظاً بينها وبين أسعار السوق الكولخوزية في الاتحاد السوفييتي .

أما أسعار المفرق الأخرى فهي الأسعار المحددة إدارياً وهي ما سوف نتكلم عنها الآن . وهي التي تمارسها أجهزة الدولة التجارية أو تعاونيات الشراء والبيع ، وأهم هذه التعاونيات هي التي تعمل داخل كل جماعية شعبية .

وتسرىي القواعد التالية في الصيغ على هذه الأسعار : المبدأ العام هو أن الأسعار تتحدد على أساس أسعار الجملة ثم تضاف إليها حاشية للتسويق . وتهدف هذه الحاشية إلى تغطية نفقات التسويق (نقل وغيرها) وإلى تأمين بعض « المردود » للعمليات التجارية .

ويجري التشديد دائماً على أنه يجب تحديد الحاشية بحيث يبقى « الربح » التجاري أقل من الربح الصناعي . إن الملاحظات التي نستطيع أن نقدمها المتعلقة بالمنتجات الزراعية ، والتي نعرف سعر شراء الجماعيات الشعبية لها ، تشير إلى أن الحاشية صغيرة جداً : أنها تتراوح عادةً بين 5 و 10% (وذلك بالنسبة للحاشية الخام) .

ولا بدّ من الاضافة أن نوعين آخرين من الاعتبارات يتحرّكان على المستوى الذي تتحدد فيه الحاشية التجارية لبعض المنتجات. ويتعلّق هذان الاعتباران بحاجات السكان وبسعة الطلب .

أولاً : أخذ الحاجات بعين الاعتبار

فيما يتّعلّق بأخذ الحاجات بعين الاعتبار فهو يرد ، أساساً ، بالنسبة لعدد معين من المنتجات الأساسية التي يمكن تحديدها بأسعار منخفضة نسبياً لها أحياناً (بالنسبة لتكلفتها) ، وذلك لتأمين أن يستهلك السكان كمية كافية من هذه المنتجات . وقد يصل الأمر حتى إلى بيع بعض المنتجات بخسارة . فعوضاً عن أن تتحقق الأجهزة التجارية ربحاً في هذه الحالة عند إعادة بيع المنتجات ، تتحمل خسارة ما ، يعوض عنها في نهاية المطاف . تلك هي فرضية الحاشية السلبية .

لامارس سياسة البيع بخسارة إلا في الحالات الاستثنائية ، ولكنها سارية حالياً بالنسبة لبعض المنتجات وخاصة بعض الحبوب التي رفع سعر شرائها لتشجيع الفلاحين على انتاجها ، في حين جرى الاحتفاظ بسعر بيعها إلى السكان . إن تحديد سعر مفرقاً أدنى من سعر الكلفة ليس أمراً استثنائياً وحسب ، ولكن يجب التفكير بالغاء مثل هذه الأسعار أيضاً ، وذلك إما بتخفيض الأكلاف وإما بتعديل كل بنية الأسعار والمداخيل . ولكن لا يمكن إجراء هذا التعديل حالياً لأسباب شتى .

يجب أن نضيف أن الطلب ينزع إلى تجاوز العرض في بعض

الحالات عندما يكون السعرُ المحدد ضعيفاً . عندما يكون الأمر كذلك ، وعندما تكون القضية قضية منتجات معندة لسد حاجات حيوية، لا يُرفع السعر (أي ما يوازي ادخال تقنيين بواسطة المال) ، وإنما يقوم تقنين اداري . هذا ما تم بالنسبة لبعض المنتجات وخاصة في السنوات الصعبة (١٩٥٩ - ١٩٦١) ، وما زال سارياً بالنسبة لبعضها حتى الآن .

ثانياً : أخذ الطلب بعين الاعتبار

إن أخذ حجم الطلب بعين الاعتبار خلل وضع اسعار المفرق قد يساهم إما في تحديد بعض هذه الأسعار تحت سعر الجملة أو على مستوىه ؛ وإما في وضعها ، على العكس من ذلك ، فوقه للبقاء على الطلب في المستوى الذي يسمح التذخير به .

وكمثال على أسعار محددة على مستوى أعلى بكثير من مستوى أسعار الجملة المرتفعة بجاذبية تسويق « عادية » ، يمكن ان نذكر حالياً أسعار أجهزة الراديو وال ساعات ؛ فهي أدوات يزيد الطلب عليها بشكل ملموس على العرض لو لا هذا الاجراء . وعلى كل حال ، فان الفارق بين سعر الجملة وسعر المفرق ، في هذا الوضع ، لا يتكون من « ربح » تجاري وحسب ، وإنما يتكون أيضاً من ضرائب تدفع الى الخزينة . وبالتالي ، فان « مردود » المشروعات التجارية التي تبيع هذه السلع لا ينتفع على نحو مصطنع ذاتيجة الوضع الذي يوجده الطلب . ويجب التشديد على ان هذه الممارسة تحمل ، فيها تحمل ، الفوائد التالية :

- انـا تتفادى توزيعاً على «الوقت الفراغ» كاتـفـادي تـقـرـيبـ مـراـكـزـ الـبـيـعـ . فالـوـاقـعـ اـنـهـ اـذـ حـدـدـ سـعـرـ منـتـوجـ ماـ فـكـانـ مـنـخـنـضـاـ نـسـبـيـاـ رـغـمـ نـدـرـقـهـ النـسـبـيـةـ ، يـؤـدـيـ ذـلـكـ إـلـىـ وـضـعـ لاـ يـزـوـدـ فـيـهـ إـلـاـ زـبـائـنـ الـذـينـ يـصـلـوـنـ أـولـاـ ، الـأـمـرـ الـذـيـ لـاـ يـنـطـبـقـ عـلـىـ أـيـ مـقـيـاسـ عـقـلـانـيـ لـلـتـوزـيـعـ . وـيـؤـدـيـ هـذـاـ الـوـضـعـ إـلـىـ صـفـوفـ الـانتـظـارـ ، الـأـمـرـ الـذـيـ يـفـيدـ الـذـينـ يـسـتـطـيـعـونـ الـانتـظـارـ . فـيـ قـرـةـ مـعـيـنـةـ كـانـ سـعـرـ الـبـطـاطـاـ هـوـ نـفـسـهـ طـوـالـ السـنـةـ (بـدـوـنـ تـقـنـيـنـ) ، وـمـعـ ذـلـكـ كـانـ النـاسـ يـقـفـوـنـ فـيـ الصـفـّـ فـيـ الشـتـاءـ .

- انـا تـفـادـيـ المـضـارـبـةـ ، أـيـ اـنـ يـشـتـريـ أـولـ'ـ الـقـادـمـينـ حـاجـيـاتـهـ ثـمـ يـبـيـعـ ماـ اـشـتـراهـ باـسـعـارـ السـوـقـ السـوـدـاءـ . وـهـذـاـ مـاـ يـحـدـثـ غالـباـ فـيـ الـاـتـحـادـ السـوـفـيـيـيـ .

عـنـدـمـاـ يـرـتـفـعـ عـرـضـ مـنـتـوجـ ذـيـ سـعـرـ مـرـتـفـعـ ، 'يـخـفـفـ سـعـرـهـ باـضـطـرـادـ لـاعـادـتـهـ إـلـىـ الـمـسـتـوـيـ «ـالـعـادـيـ»ـ ، ذـلـكـ اـذـ كـانـ النـيـةـ مـعـقـودـةـ عـلـىـ عـدـمـ تـشـجـيـعـ اـسـتـهـلاـكـ هـذـاـ الـمـنـتـوجـ . وـعـلـىـ عـكـسـ ذـلـكـ ، عـنـدـمـاـ يـكـوـنـ طـلـبـ مـنـتـوجـ ماـ اوـطـاـ منـ عـرـضـهـ ، 'تـخـفـضـ'ـ أـسـعـارـ هـذـاـ الـمـنـتـوجـ مـرـحـلـيـاـ اوـ عـلـىـ الدـوـامـ لـتـأـمـيـنـ تـصـرـيفـ كـلـ الـكـمـيـةـ الـمـوـجـوـدـةـ مـنـهـ .

وـأـفـضـلـ الـأـمـثلـةـ عـلـىـ ذـلـكـ هـيـ بـعـضـ الـمـنـتـجـاتـ الزـرـاعـيـةـ الـتـيـ يـرـتـفـعـ عـرـضـهـاـ كـثـيرـاـ فـيـ اوـجـ الـمـوـسـمـ . فـيـ هـذـهـ الـحـالـةـ ، نـجـدـ أـنـ الـمـنـتـجـيـنـ الـفـلـاحـيـنـ ، أـيـ الـجـمـاعـيـاتـ الـشـعـبـيـةـ ، يـتـقـاضـونـ سـعـرـاـ ثـابـتـاـ حـتـىـ خـلـالـ الـمـوـسـمـ ، أـيـ السـعـرـ الـذـيـ تـضـمـنـهـ الـدـوـلـةـ ، ذـلـكـ فـيـ حـيـنـ تـبـيـعـ مـخـازـنـ الـدـوـلـةـ لـلـمـفـرـقـ بـسـعـرـ مـتـغـيـرـ يـسـمـحـ بـتـصـرـيفـ كـلـ

المتوسّط^(١). عند بداية الموسم ونهايته يصبح هذا السعر أكثر ارتفاعاً من سعر الشراء من الفلاحين ؟ ويكون أكثر انخفاضاً من سعر الشراء هذا في أوج موسم الإنتاج . وبالتالي ، اذا كانت الحسابات دقيقة بالنسبة لجموع الفترة ، تتحقق مخازن^{*} البيع حواشى ربيع يمكن اعتبارها « عاديّة » . اما بالنسبة للأسبوع معين أو يوم معين فـإما ان تتكمّل الخسائر او ما ان تتحقق أرباحاً قد تبدو استثنائية . وفي حال وجود محصول جيد للغاية قد يحصل ، في آخر النهار ، ان توزّع مخازن الدولة مجاناً المنتجات القابلة للتلف والتي لم تتمكن من بيعها بسعر منخفض خلال النهار ، وذلك لتفادي خسارة هذه المنتجات^(٢) وتجدر الاشارة الى وجود حالة أخرى يؤخذ فيها بعين

١ - تقع العقود مبدئياً بين الجماعيات ومحطات الجملة . ولكن غالباً ما تعقد اتفاقات خاصة بين الفرق وحوافذ المدينة . بهذه الطريقة تنقل الفاكهة والخضار يومياً الى المخزن المقابل .

٢ - تصف جون روبينسون سير نظام الأسعار الزراعية للجملة والمفرق في مقالة لها في مجلة The Economic Weekly ، عدد شباط ١٩٦٤ . فتشير الى أن محاصيل المنتجات المعدة كلياً للتسويق ، كالقطن وفول الصويا مثلاً ، تباع للحكومة بأسعار محدودة وذلك بغض النظر عن الكمية التي تقدمها الجماعيات الشعبية . وفيما يتعلق بالمنتجات التي يستهلك الفلاحون جزءاً منها ويسوق جزء آخر ، كالحبوب مثلاً ، تتفاوض الجماعيات بشأنها في بداية كل عام مع أجهزة الدولة التجارية لتحديد كمية الحبوب التي يجب زراعتها والجزء منها الذي سوف يباع الى الحكومة بسعر محدود . وهكذا فإن أسعار المحاصيل الرئيسية أسعار محدودة ، وتشتري الحكومة بهذا السعر كل الكميات التي تعرض عليها .

الاعتبار طلب تحديد سعر المفرق : وهي حالة إطلاق منتوج جديد . عندما يكون هذا المنتوج لا يزال يباع بسعر مرتفع ، وعندما يكون هذا السعر لا يزال ينعكس على سعر المفرق فيحدد من الطلب على المنتوج (خاصة وان سوق هذا المنتوج الجديد لم تتأمن بعد) ؟ يجري شراء هذا المنتوج الجديد بسعر مرتفع نسبياً من وحدة الإنتاج التي تصنعه (حتى لا تخسر) ثم يباع بسعر اوطأ المستهلكين لتأمين تصريف الإنتاج . وهكذا ، ما ان ينخفض سعر الكلفة خلال الإنتاج وتزداد كمية المنتوج حتى يتحدد سعر هذا الصنف من المنتجات وفق المعايير العادية ، أي مع حاشية ايجابية صغيرة تفصل سعر المفرق عن سعر جملة وضع ليكون عادياً ، أي يؤدي الى ربح عادي .

ثالثاً : مستوى أسعار المفرق

ختاماً لللاحظات حول سياسة سعر المفرق في الصين ، تجدر الاشارة الى ان مستوى هذه الاسعار قريب من المستوى الدولي للاسعار وفق تسعيرة التبادل الرسمية . تلك ملاحظة هامة لأن الحال في العديد من البلدان الاشتراكية هي على العكس من ذلك تماماً : تحديد اسعار داخلية بمستوى مرتفع جداً عن مستوى البلدان الأخرى ، وذلك وفق التسعيرة الرسمية .

(١) - المنتجات ذات الأصل الزراعي

هذه ، على سبيل المثال ، بعض الاصناف في مخازن أو أسواق الدولة كما كانت خلال صيف ١٩٦٤ أو في شهر تشرين الأول من

ذلك السنة في الصين .

سعر المفرق المقارن للمواد الغذائية (صيف ١٩٦٤) (باليوان) ^(٣)

يلنان	سيان	شينغ تو	شونغ كينغ	بيكين	يوان/ليبرة
٠,٧٥	٠,٦٥	٠,٤٠	٠,٦٨	٠,٧٠	بيض
٠,٦٣	٠,٦٨	٠,٧٠	٠,٧٧	١,٠٠	لحم خنزير
-	-	-	٠,٥٠	٠,٨٠	» بقر
-	-	٠,٢٠	٠,٥٠	٠,٨٠	» غنم
-	-	-	-	٠,٤٥	سمك
٠,٠٦	-	-	٠,٠٧	-	كراث
٠,١٣	-	-	٠,٠٣	-	كوسى
-	-	-	٠,١١	٠,٠٢	بندورة
-	-	-	٠,٠٨ (بالصيف)	٠,٠٣	بصل
٠,١٣	-	-	٠,١٠	-	فلفل أحمر
-	-	-	-	٠,٠٣ (تشرين ١)	ملفووف

٣ - اليوان = ٢ فرنك فرنسي ، أو ١٢٥ غرشاً لبنانياً .

سعر المفرق للمواد الغذائية (بيكين ، تشرين الأول ١٩٦٤) (باليوان)

٢٩١٠	نبيذ أبيض (٧٥٠)
٢٩٦٠	سبيرتو ٦٥٪ (٢ لتر)
٤٤٧	فيرموث (لتر)
١٠٢٠	شراب الفاكهة (ليبرة)
٢٩١٠	خنزير معلّب (ليبرة)
١٩٥	علبة من ثمار ليتشيس (ليبرة)
١٦٧٠	غاتو ناشف (ليبرة)
٠٩٦٥	تفاحات كبيرة (ليبرة)
٠٤٤٥	« متوسطة (ليبرة)
٠٩٢٥	تمور (ليبرة)
٠٩٢٠	موز (ليبرة)
٠٩٦٨	حامض (ليبرة)

يبين الجدولان السابقان إذن ان أسعار المواد الغذائية في الصين ذات مستوى ضعيف إذا استعملنا التساعرة الرسمية . هذا يعني ان القيمة الدولية لليوان قد خففت رسمياً إلى حد كبير فيما يتعلق بالمنتجات الغذائية . وليس هذا عدّيّم الأهمية عندما نحاول تقييم مستوى معيشة العمال الصينيين .

ونلاحظ أيضاً ان الجدول أعلاه يظهر تبايناً كبيراً في أسعار المفرق حسب الأمكانة . وهذا يعكس بشكل خاص

تنوع ظروف الارتفاع المحلية الذي ينعكس على مستوى سعر المفرق للغلال القابلة للتلف . طبعاً لا تتطبق هذه الملاحظة على كل الغلال ، أكانت غلات غير قابلة للتلف أم نتيجة سياسة أسعار تهدف إلى الاحتفاظ بأسعار متباينة .
لم يكن بالإمكان الاحتفاظ بأسعار منخفضة نسبياً لمنتجات

تقدير المواد الغذائية

(الحصص الشهرية - بيكون ، تشرين الأول ١٩٦٤) (*)

لحم ، سمك ، بياض ، زبدة ، دهن ، كريما ، مبيع حر	
خضار ، فاكهة ، حليب ، ملح ، الخ .	(غير مقنن)
أغذية أساسية لامرأة لا تعمل	٢٣ ليبرة
للعمال المستخدمين	٣٠ - ٢٦
للعمال (الحد الأقصى)	٥٢
زيت لأشخاص لا يعملون	٢٥٠ غرام
للعمال	٣٥٠ غرام
سكر للبالغين	٢٥٠ غرام
للأطفال	٧٥٠ غرام

(حصص إضافية لكل الذين يشترون الحليب والقهوة .
فضلاً عن ذلك ، يوجد مبيع حر للسكر بسعر أعلى من
هذا بقليل)

* - احصائيات جمعتها السيدة هيلين ماركيزيو بتاريخ ٢٢/١٠/٦٤ .

أختلافة ذات صل زراعي بشكل خاص إلا بواسطة التقنيين . فيما يلي حالة تقنيين المنتجات الأساسية كما كانت عليه في ٢٢ تشرين الأول .

(٢) - المنتجات الصناعية

فيما يتعلق بأسعار المفرق للسلع الاستهلاكية ذات الأصل الصناعي ، هذه هي الأسعار التي جمعناها في تشرين الأول ١٩٦٤ في مخازن بيكون :

اسعار المفرق الصناعية (بيكون ، تشرين الأول ، ١٩٦٤) (باليوان)

٥١,٠٠	صوف	- قطنيات ملونة
١١,٠٠	- أحذية «باسكيت»	٤٠٩-٢,٥ (١٦٠ متر)
٦,٥٠	احذية «تنيس» (نعل مطاط)	- سروال للرجال
٤,٩٠	احذية نسائية (نعل مطاط)	٣٨,٠٠ صوف
٢٣,٠٠	جزمات رجالية عالية (بوكس)	٢٥,٠٠ «سيرج»
٢٤,٠٠	احذية عادية	١٢,٠٠ غاباردين
٣٤,٠٠	احذية فاخرة	- معطف نسائي
١٩,٠٠	نعل مطاط	٥٨,٠٠ صوف - قطن
١٢,٠٠	جزمات عالية مبطنة	٧٤,٠٠ صوف
	نعل مطاط	- سترة «ماو» صوف ٤٧,٠٠
		سترة فلانيللا ٢٦,٠٠
		- سترة نسائية ، ٢٧,٠٠
		مخمل - قطن

- قبعة ذات غطاء للاذنين (مبطنة ، تقليدية)	٥٦٦٠	- بابوج («شحاطة»)	٣,٨٠
- دراجة (عادية)	١٦٩,٠٠	- كلسات نايلون	٤,٣٨
- دراجة (فاخرة)	١٩٠,٩٠	- كلسات قطن	
- ساعة منبه ساعة يد (ابتداء من ...)	١٦,٠٠	- «سبور»	١,٧٧ - ٠,٨
السعر المتوسط	١٣٠,٠٠	- ملابس داخلية (للرجال)	٧٦٤٠
- جريدة	٤٠٤ - ٠٠٧ - ٠٠٧	- جيلييه بازرار ، صوف	
- نقليات		- سروال ازرق	
(رحلة طويلة بالتروليباص)	١١٠ - ٠١٥ - ٠٥٢	للعمل	٩,٠٠
		- غطاءقطني	٢٥,٠٠ - ٢٥,٠٠

تجدر الملاحظة ان بعض السلع ذات الأصل الصناعي ما تزال تخضع لنظام التقنين (نظام «النقط الصناعية») عندما تكون المنتجات مقننة ، توجد فئةان من الأسعار . هذا هو الحال بالنسبة للسجاد مثلًا ، فالأسناف المتداولة تباع بـ ٢٥,٠٠ يوان للعلبة لقاء بطاقة ، وبـ ٣٠,٠٠ يوان بدون بطاقة . ويحدث الشيء ذاته فيما يتعلق بالمنسوجات الرخيصة ، الحريرية منها والصوفية ، فهي تباع لقاء نقاط صناعية ؟ في حين تباع الأغلى دون أي تقنين ولا شك في ان السبب في ذلك هو ان

تقنين المنتجات الصناعية

(تشرين الأول ١٩٦٤)

- الصابون : لقد ألغى التقنين عملياً عن الصابون ، يكفي إبراز بطاقة مشترٍ لشرائه .
- مصنوعات من القش ، مساحيق غسيل ، معجون أسنان : مبيع حرّ .
- السجاد : قطاع مزدوج . ولكن الفروقات في السعر بين القطاعين ليس كبيرة (٢٥,٣٠ مع بطاقة - ٠,٣٠ بدون بطاقة - صنف وسيط) .
- القطن : ما زال مقنناً ؛ يحق لكل التلامذة والطلاب بذلة جديدة عند إبراز بطاقة الطالب . في شونغ كينغ ، مبيع حرّ للعديد من المنتجات القطنية .
- في بيكين ، قطاع مزدوج .
 - ”توزيع بطاقات إضافية في حالات الضرورة القصوى .
- المنسوجات الحريرية والقطنية : ”تطلب « نقاط صناعية » للمنسوجات الرخيصة جداً ؛ مبيع حرّ بالنسبة للمنسوجات الأغلى .
- الأحذية : مبيع حرّ .

الطلب يتجاوز العرض في هذه الحالة .

وتدل الملاحظات التي قدمتها لنا السيدة ماركزيو ان وضع التقنين (أو المبيع الحر) لبعض المنتجات الصناعية يظهر على الشكل الذي يدينه الجدول على الصفحة السابقة :

(٣) - بعض الأسعار الأخرى

من المفيد أن نقدم إشارات إضافية حول بعض أسعار أخرى تؤثر في مستوى المعيشة ^(٤) ، ما دامت معرفة أسعار المفرق ضرورية لتقدير هذا المستوى .

أولاً ، أسعار المطاعم (الكافيتيريات) . وبديهي ان تكون هذه الإشارات جد هامة لتقدير مستوى حياة العمال في المدن ، إذا علمنا ان معظمهم يتناول طعامه في مطاعم المصانع ، أو في مطاعم الادارات إذا كان موظفاً .

في مصنع المواد الكيماوية والفحص في ضواحي بيكين ، وجدنا ان معدل تعرفة المطعم تبلغ حوالي ١٠ يوان شهرياً . وذلك لثلاث وجبات يومياً .

في مصنع للحرير في ضواحي « هانغتشو » ، تتراوح تعرفة المطعم الشهرية بين ٩ و ١٢ يوان وذلك حسب نوع الوجبة المختارة .

يبدو في معظم المصانع انه باستطاعة العمال أخذ الوجبات إلى منازلهم أو شراءها لختلف أفراد العائلة .

٤ - لنتذكر ان الأجر الشهري المتوسط يتراوح بين ٧٠ و ٨٠ يوان ، وان المبتدئين يتقاضون ٤٠ - ٥٠ .

في مصنع نسيج شانغهاي ، تبلغ تكاليف ثلاثة وسبعين ١٢
يوان شهرياً .

ان سعر الوجبة في مطعم متنقل مماثل للأسعار المذكورة
أعلاه : إذه يقع بين ٣٠ و ٤٠ يوان لوجبة مكونة من الخضار
واللحم أو السمك ، والحساء مع الأرز (سجلنا هذا السعر في
حي " عمالى بني حديثاً في شانغهاي) .

أما بالنسبة للسكن ، فالإيجارات منخفضة إلى حد كبير في
المساكن المرتبطة بالمصانع أو المبنية حديثاً :

- في مصنع الفحم الحجري والمواد الكيماوية في ضواحي
بيكين ، يبلغ الإيجار ٤ - ٥ يوان شهرياً للعائلة الواحدة .
ويتضمن هذا الإيجار تكاليف الماء والكهرباء . وتوجد في هذا
المصنع أيضاً مهاجع للعزاب الذين لا يسكنون مع عائلة ، ويبلغ
الإيجار الشهري فيها ٣٠ يوان .

- في حي بني حديثاً في ضاحية من ضواحي شانغهاي ،
يبلغ الإيجار منزل من ثلاثة غرف ومطبخ وحمام بين ١٢ و ١١
يوان بالشهر زائد ٣ - ٤ يوان للماء والكهرباء . وقيل لنا ان
مثل هذا البيت - الذي لا شك في انه ذو نوعية غير اعتيادية -
لا يسكنه ، في العادة ، الا حوالي ثمانية أشخاص يوجد بينهم
أشخاص أو ثلاثة أشخاص يتقاضون أجوراً ، بحيث يتقاضى
سكان البيت دخلاً شهرياً يتراوح بين ١٥٠ و ٢٠٠ يوان ،
فيكون الإيجار بين ٦ و ٨٪ من الدخل العائلي المتوسط .

- في مصنع النسيج في شانغهاي المذكور أعلاه ، تبلغ

تكليف الإيجار والماء والكهرباء ٣ - ٥٪ من الأجر .

- نقدم الأرقام التي حصلنا عليها خلال زيارتنا لمصنع الحرير في «هانغ شو» كمثال آخر على الإيجارات . يمكن للعزاب في هذا المصنع السكن في مهاجع بـإيجار شهري يتراوح بين ٣٠ و٥٠ يوان ؟ ويمكن للعائلات الحصول على بيت من ٣٠ متر مربع بـإيجار شهري يتراوح بين ٢ و٥ يوان ويتضمن هذا الإيجار الماء والكهرباء .

في ختام هذه الملاحظات حول أسعار المفترق والتكليف الشخصية ، يجب ان نضيف ان الخدمات الصحية مجانية بالنسبة للأجراء ، ولكن اكلاف الطعام على حساب المريض ، فيما عدا الطعام الاضافي الذي يتطلبه المرض^(٥) . يبدو ان معظم المصانع توقع عقوداً مع مستشفى ما ليعالج عملاها مجاناً . وهذا ما يطلق عليه اسم نظام المستشفى « المرتبط بعقد » . في نهاية كل شهر ، يقدم المستشفى للمصنع فاتورة بالنفقات الفعلية فيدفعها من رصيد خاص دون ان يكون للعامل ان يساهم في هذه الـكلاف .

اما بالنسبة للأمراض التي لا تحتاج الى مستشفى ، يعالج العمال مجاناً في مركز صحي .

اذا كان المرض يقتضي عنایة خاصة لا توفرها الا مستشفيات مختصة ، يرسل العامل الى مستشفى متخصص حتى لو يكن هذا

٥ - يبرر ذلك كون العامل يتناول ٧٠ - ١٠٠٪ من أجره خلال مدة مرضه (تتوقف النسبة المئوية على مدة وجود العامل في المصنع ، وهي تزداد مع الزمن) .

المستشفى على علاقة تعاقدية مع المصنع الذي يشتغل فيه العامل . وفي هذه الحالة كذلك ، يدفع المصنع المصارييف مباشرة الى المستشفى الذي عالج العامل .

ب - الاجهزة المكلفة بتحديد الاسعار

وجدنا سابقاً ان كل الاسعار محددة ادارياً باستثناء الاسعار التي تتحدد من تلقاء ذاتها في الاــواق الريفية . ليست ادارة مركزية واحدة هي الموجة بتحديد كل الاسعار طبعاً .

أولاً : ان اسعار المنتجات الهامة ، وخاصة الذي يوزع منها مركزياً ، تتحدد على الصعيد المركزي ، أي بواسطة لجنة تحديد الاسعار التي تعمل على الصعيد الوطني العام . وترتبط هذه اللجنة « بلجنة التخطيط » . وتتبع لها لجان فرعية حسب المنتجات أو اصناف المنتجات ، وخاصة لجنة فرعية مكلفة بتحديد أسعار المواد الغذائية الزراعية .

ثانياً : بالنسبة للمنتجات ذات الامانة المنطقية أو المحلية ، توجد لجنة منطقية أو محلية أو بلدية لتحديد الأسعار ، وذلك في كل منطقة أو بلدية أو حتى على مستويات أعلى . وترتبط بهذه اللجنة لجان مختصة ، وخاصة بالنسبة لتحديد أسعار المنتجات الزراعية .

إن مجموع هذه الاجهزة يحدد الاسعار وهو يستلزم القواعد العامة المعروضة سابقاً ، أي بالأخذ بعين الاعتبار اكلف الإنتاج ، ومتطلبات الإنتاج الواسع والاحتياجات ، ومستوى الطلب والمواد المتوفرة . ان مستوى الأكلاف والطلب والمواد

المتوفرة ، الخ ... ليس متشابهـاً في المناطق المختلفة ، فتنتـج عن ذلك أحياناً فروقات هامة بين المناطق بالنسبة للمنتـجات التي لا تحدد أسعارها من كـرزيـما .

ثالثاً : ان عمل مختلف الأجهزة السياسية - الإدارية المذكورة أعلاه لا يسمح وحدـه بتحديد تفصيلي لأسعار كل أنواع المنتـجات ، وخاصة في الصناعة حيث تـوجـد تنـوعـات عـدـيدـة منـ حيثـ المـواصـفـاتـ والنـوـعـيـةـ . وـعـنـدـماـ يـكـونـ الـأـمـرـ كـذـلـكـ ، تـصـبـحـ الأسـعـارـ التـيـ تـضـعـهاـ هـذـهـ الـأـجـهـزـةـ هـيـ القـاءـدـةـ التـيـ تـنـطـلـقـ مـنـهـاـ الـادـارـاتـ التـجـارـيـةـ لـكـيـ تـدـرـسـ بـدـقـةـ أـسـعـارـ الشـرـاءـ وـالـمـبـيعـ الـوـاجـبـ تـحـديـدـهـاـ بـالـنـسـبـةـ لـخـلـفـ الـمـنـتـجـاتـ .

عند وضع اسعار محددة ، يجب على الادارات التجارية ان تأخذ بعين الاعتبار قواعد سياسة الأسعار التي تسـيرـ علىـ هـدـاهـاـ الـأـجـهـزـةـ السـالـفـةـ الذـكـرـ . ويـجـبـ انـ تـرـاعـيـ بشـكـلـ خـاصـ ضـرـورـةـ تـغـطـيـةـ سـعـرـ كـلـفـةـ إـنـتـاجـ معـ تـأـمـينـ حـاشـيـةـ لـلـتـراـكـ وـذـلـكـ عـلـىـ مـسـتـوـىـ الـمـشـرـوـعـاتـ الصـنـاعـيـةـ وـعـلـىـ مـسـتـوـىـ الـمـشـرـوـعـاتـ التـجـارـيـةـ عـلـىـ حدـ سـوـاءـ . ويـجـبـ عـلـيـهـاـ انـ تـرـاعـيـ كـذـلـكـ الـقـاءـدـةـ الـاضـافـيـةـ الـتـيـ تـقـولـ بـأـنـ الـحـاشـيـةـ يـجـبـ انـ تـكـوـنـ أـوـسـعـ فـيـ مـسـتـوـىـ الـصـنـاعـةـ مـاـ هـيـ عـلـيـهـ فـيـ مـسـتـوـىـ التـجـارـةـ . كـيـفـ تـحـددـ هـذـهـ الـحـاشـيـةـ ؟ تـلـكـ مشـكـلةـ الـرـبـعـ وـالـمـرـدـودـ .

٢ - التّرجم وَ المَرْدُود

قبل أن نناقش بالتفصيل دور الربح والم ردود في الاقتصاد الصيني، ما من شك في ضرورة التذكير بالوضع العام لهذه المشكلة.

١ - التذكير بالوضع العام للمشكلة

ان مشكلة المردود الاقتصادي تتضمن بالأساس جانبيين : الجانب الاقتصادي الكلي macro - économique والجانب الاقتصادي الجزئي micro - économique .

أ - الجانب « الاقتصادي الكلي » للمردود

ان الجانب الاقتصادي الكلي لمشكلة المردود ، او على الأقل لما يمكن تسميته « المردود المالي » (وهذا ما نناقشه حاليا) ، هو التالي : يجب تأمين وضع معين لنظام الأسعار والأجور في القطاع الإنتاجي بحيث يؤدي سير هذا النظام إلى ظهور « فائض اقتصادي » ذي سعة كافية لتأمين تمويل التراكم والنفقات غير المنتجة الواردة في الخطة .

وبعبارات أخرى ، إذا استثنينا المداخيل الضريبية الصرفية
 (كالضريبة الزراعية مثلاً) ، يجب أن يضمن الفرقُ بين مجموع
 أسعار الكلفة ومجموع أسعار المبيع التوازنَ المالي الشامل للنظام
 الاقتصادي .

وبعبارات نظرية ، يجب في التحليل **الأخر**—^{ير} تحديد مبلغ
 الأجور الموزعة في مجال الانتاج على مستوى بحيث يكون الفارق
 بين القيمة المستحدثة والقيمة الموزعة على شكل أجور
 مدفوعة للعمال المنتجين مساوياً للفائض الاقتصادي الضوري
 لتمويل التراكم والنفقات غير المنتجة^(١) .

إذا كان مبلغ الأجور والأسعار محدداً تاريجياً إلى حدٍ ما ،
 يجب على الصعيد العملي توجيه عملية تعديل أسعار المبيع بحيث
 يكون الدخل الصافي الذي يحققه المجتمع هو نفسه الضوري
 بلوغه لتغطية حاجات التراكم والنفقات غير المنتجة على مستوى
 الأسعار المعدلة .

ومع ذلك ، إذا كانت المتطلبات المالية تسمح بتعيين الحاشية
 التي تفصل مجموع أسعار الكلفة عن مجموع أسعار المبيع ، فهي
 لا تسمح ، بحد ذاتها ، بحل مشكلة تعين الحاشية التي يجب
 إضافتها إلى سعر الكلفة لكل منتوج وذلك للتوصيل إلى ما
 يجب أن يكونه سعر مبيعه .

ب - الجانب «الاقتصادي الجزئي»

عند وضع سعر فردي لكل منتوج ، تتعدد المشكلة لأن

١ - راجع كتاب شارل بتلهايم «التخطيط والانماء المتسارع»

الأمر يتعدى ضرورة المواجهة الشاملة لمتطلبات تمويل التراكم والنفقات غير المنتجة ، ليشمل كذلك ضرورة تحديد أسعار (ذات مغزى اقتصادي) لكل منتوج ، أي أسعار تستطيع ان تلعب دوراً مفيدةً في الحساب الاقتصادي الذي يتم على مستويات مختلفة : بواسطة الأجهزة المركزية او المحلية ، بواسطة مختلف المشروعات أو بواسطة المستهلكين أنفسهم . ي يجب أن نضمن ، بشكل خاص ، ان تكون الخيارات التي تقوم بها مشروعات قطاع الانتاج بين مختلف وسائل الانتاج التي قد تستعملها لتحقيق أهدافها هي الخيارات التي تستجيب أحسن من غيرها لمقتضيات الأداء العامة . وي يجب أن نضمن من جهة أخرى أن يشتري المستهلكون (التي تحدد الأسعار بعضاً من قراراتهم) المنتجات المتوفرة بالكميات المرجوة ؟ وإذا فعلوا ذلك ، فسوف يجذبون أفضل إرتقاء فردي يمكن هذا إذا روعيت الذروات وإنحصار المبدأ العام لتوزيع الناتج الاجتماعي القابل للاستهلاك حسب العمل الذي يقدمه كل فرد .

إننا نعرف ان مناقشة نظرية لا يسعنا التعرّض لها هنا قد ولدت انطلاقاً من الجانبيين الرئيسيين للمشكلة التي نعالج (اي الجانب الاقتصادي الكلي لتكون الفائض الاقتصادي الضروري ، والجانب الاقتصادي الجزئي للحساب على مستوى وحدات الانتاج والمستهلكين) .

ولكن نظراً لأهمية هذه المناقشة النظرية ، ولأن معرفة مواضعها الرئيسية تسمح بهم أفضل لمغزى ما يمارس في الصين ،

لا بد من تلخيص سريعاً لبعض المواقف النظرية التي تردد حول هذه المشكلة.

ان الاقتراحات الأساسية التي قد صيغت في البلدان الاشتراكية المختلفة حول تكوين الأسعار (وبالتالي حول الفارق بين سعر الكلفة وسعر المبيع) في اقتصاد مبرمج هي التالية^(٢) :

ولأ : لقد اقترح العديدون ان الأسعار في اقتصاد اشتراكي مبرمج يجب أن تحدّد بقدر الإمكان على مستوى يوازي قيمة كل منتوج . ولا يستثنى هذا الرأي طبعاً الأخذ بعين الاعتبار العوامل الخاصة التي تتطلب ان ينحرف سعر معين إلى حد صغير او كبير ، وإلى مدة قصيرة أو طويلة ، عن هذه القيمة . ولكن حور تكوين الأسعار ، بالنسبة لهذا الرأي ، يبقى القيمة ، أي مجموع رأس المال الثابت ورأس المال المتغير و « العمل من أجل المجتمع » الذي بذل في إنتاج كل صنف من أصناف المنتجات .

وفي هذه الحالة ، نجد ان تقسيم « العمل المبذول من أجل المجتمع » على أساس مالية ، يجب أن ينطلق من الفرضية القائلة ان علاقة هذا العمل بالأجر (أو برأس المال المتغير) هي نفسها في مختلف فروع الإنتاج .

ثانياً : المفهوم الثاني ، الآخذ بالانتشار حالياً ، يقترح تحديد أسعار مختلف المنتجات على مستوى يقابل إلى حدٍ ما ما يسمى في الاقتصاد الرأسمالي « سعر الإنتاج » هكذا يجب الانطلاق في

٢ - تجدر الملاحظة ان هذه لاقتراحات هادفة أساساً الى أن تطبق على الأسعار التي يستعملها قطاع الدولة .

تحديد الأسعار بما ينفق من مجموع رأس المال الثابت ورأس المال المتغير زائد حاشية ربح محسوبة بالاعتاد على مبلغ الأموال الانتاجية المحمدة في عملية انتاج فئة المنتجات المعنية بالأمر . وهذا يعني عملياً تطبيق «معدل مردود» على الأموال المحمدة في كل فئة من فئات الانتاج ويجب أن يسمح هذا المعدل بأن يكون بمجموع أرباح الفروع معادلاً للفائض الاقتصادي الضروري .

ان هذه الطريقة في تحديد الأسعار لا ترفض القيمة كأساس لنظام الأسعار ، ولكنها تقبل بأن يكون أساس هذا التحديد مكوناً لكل صنف من المنتجات ، من أسعار عانت في علاقتها بقيمة هذا الصنف اخرافاً مائلاً للذى يطبع الاقتصاد الرأسمالي التنافسي . وتنجم عن ذلك نتائجتان :

أ - من الوجهة النظرية ، يؤدي ذلك طبعاً إلى اعتاد « سعر الانتاج » محوراً لتكوين الأسعار ، وهو الذي ينحرف عن القيمة نتيجة التباينات داخل التركيب العضوي لرأس المال الخاص بكل فرع . وهكذا ، فإن الفروع ذات التركيب العضوي المرتفع لرأس المال تبيع منتجاتها بسعر يفوق قيمتها ، والعكس بالعكس . وبعبارات أخرى ، اذا اتبعنا هذه الطريقة في تحديد الحواشي ، لا يتحقق المقابل المالي للـ « عمل من أجل المجتمع » او توماتيكياً على مستوى الفرع حيث يقوم هذا العمل . فإن آلية الأسعار تستطيع ، في نهاية المطاف ، ان تحول هذه القيمة الى فروع أخرى والعكس بالعكس . ولا معنى لعملية التحويل هذه الا على صعيد المحاسبة حيث ان ارباح

المشروعات تعود الى الخزينة .

ب - من الوجهة العملية ، تزعزع هذه الطريقة في العمل الى الحيلولة دون استعمال المنتجات الخارجية في فروع الانتاج ذات التكوين العضوي لرأس المال المرتفع جداً ، وتشجع على استعمال المنتجات الخارجية من الفروع ذات التكوين العضوي المنخفض . وعلى كل حال ، فهذه هي أحد الأهداف التي يسعى اليها أنصار هذا النمط في تكوين الأسعار وتحديد الحواشي . ولكنه ليس الهدف الوحيد .

ثالثاً : يقول المفهوم الثالث انه يجب أن يكون لنظام الأسعار الاشتراكي خاصيته . وبعبارات أخرى ، مع اعتراف هؤلاء بأن القيمة يجب أن تكون قاعدة الانطلاق لحساب أسعار كل فئة من فئات المنتجات ، يضيفون أن يكون للأسعار المحددة تمايزات خاصة عن القيمة . وهذا يعني انه مثلاً يمكن « سعر الانتاج » الرأسمالي سعراً متميزاً عن الرأسمالية التنافسية فيما يختص بالقيمة ، كذلك يجب أن يكون للسعر في النظام الاشتراكي قواعد « التمايز » الخاصة به .

وتشكل الاقتراحات التي قدّمتها العالم الاقتصادي السوفييتي كانتوروفيتشر أكمل صياغة للاقتراحات بهذا الاتجاه ، فهي تهدف الى ضمان أفضل استعمال المنتجات ولوسائل الانتاج ضمن إطار أهداف انتاج محددة مركزياً . ويتم ذلك بوضع أسعار تقود وحدات الانتاج المختلفة ، على نحو عفوي ، إلى استعمال وسائل الانتاج المتوفّرة بأفضل طريقة مناسبة لتحقيق الأهداف

المحددة للتنمية الاجتماعية . وتجري في هذه الحالة تحولات في القيمة بين فرع انتاج وآخر ، ولكن مبلغ هذه التحولات لا يعود يعتمد على التكوين العضوي لرأس المال لكل فرع . ولكن ممارسة البرجة بالنسبة للاسعار تظل أكثر تجريبية من النفقات النظرية السابقة .

تميز هذه الممارسة بين الأسعار عند الانتاج والأسعار عند الاستهلاك كما أشرنا في القسم الأول من هذا العرض . وهذا صحيح بالنسبة للاقتصاد الصيني أيضاً . تحسب الفئة الأولى من الأسعار – أي الأسعار عند الإنتاج – بأن تضاف إلى سعر الكلفة حاشية ما ، توضع انتلافاً من سعر الكلفة نفسه ؟ وتحسب الأسعار عند الاستهلاك بزيادة حاشية إضافية رضريبة على السعر عند الانتاج أو على سعر الجملة . مثلاً ، إذا كان سعر الكلفة ١٠٠ ، ومعدل الحاشية عند الإنتاج ١٠٪ ، يكون السعر عند الإنتاج ١١٠ . وعندما تكون الحاشية التجارية ٥٪ يكون السعر عند الاستهلاك ١١٥,٥ (في حال غياب ضريبة غير مباشرة أو تمايز ناتجين عن متطلبات العرض والطلب وال حاجات وما شابه) .

يمكننا القول ، من الوجهة النظرية ، أننا هنا أمام شكل خاص من تمايز السعر عن القيمة . ويكبر هذا التمايز بقدر ما يتمايز التكوين العضوي لانتاج فرع من الفروع عن التكوين العضوي المتوسط لمجموع الإنتاج . وهذا مما يشجع الفروع الأقرب من المستهلكين على تحقيق قسم هام نسبياً من « العمل من

أجل المجتمع، على أساس مالي. ويصعب إيجاد تبرير لهذه الممارسة غير بساطتها.

ويدور القسم الأكبر من المناقشات العملية حول السعة الواجب اضفاؤها على الحاشية وعلى الضريبة، وخاصة حول الطابع المتأثر الواجب إعطاؤه لهذه الحاشية، وخاصة ما إذا كان يجب تحديد أسعار المنتجات التي تبقى في مجال الانتاج أم تحديد أسعار المنتجات المعبدة للخروج من مجال الانتاج لـ *لستهلك*.

وتدور النقاشات العملية الأخرى حول المستوى الذي تحدد معدلات الاحتكاك على أساسه، أي حول حساب سعر الكلفة نفسه.

وتعاني هذه النقاشات العملية، طبعاً، الشواغل ذاتها التي تعانيها النقاشات النظرية السالفة الذكر، ولكن مع إضافة شواغل أخرى و الواقع أن تلخيص مضمون هذه النقاشات يؤدي بنا إلى القول أنها تعكس بالأساس فئتين أو ثلاث فئات من الشواغل:

- تأمين أسعار تسمح بحساب ذي مغزى اقتصادي على مستوى وحدات الإنتاج؟

- تأمين مردود كافٍ لكل وحدة من وحدات الإنتاج.

- تحويل هذا المردود إلى أداة «للدفع الاقتصادي» في نهاية المطاف.

وقد ظهر هذا الشاغل الأخير عند الاقتصاديين السوفييت،

و خاصة خلال السنوات الأخيرة . وهو يؤدي الى الاعتراف بأن قسماً من الدخل الصافي الذي يتحقق على مستوى المشروعات يبقى فيها إما بواسطة توسيع لاحق لنشاطها وإما بأن يتخذ شكل أموال توزع على عمّال المشروع وكوادره كإضافات على مداخيلهم . وهذا ما يُسمى استعمال الربح كـ « دافع مادي » .

٢ - المواقف التي تتبعها الصين حول مشكلات المردود و « الربح » .

لستنا نسعى هنا الى تحليل الحجج المقدمة لدعم هذا الرأي او ذاك ، وإنما الى تلخيص المواقف التي تتبعها الصين حول مشكلات « الربح » والمردود ، وذلك على المستويين النظري والعملي .

أ - المستوى النظري

يعترف القادة السياسيون والاقتصاديون الصينيون ، على مستوى اتخاذ المواقف النظرية ، بالدور الذي يجب على الأسعار ان تلعبه فيما يتعلق بالحساب الاقتصادي ، ذلك انهم يعترفون أيضاً بضرورة سير مشروعات الإنتاج والمشروعات التجارية على أساس الاستقلال الذاتي المالي لتحقيق المردود .

ويعرف هؤلاء الاقتصاديون ، على الصعيد النظري أيضاً ، بأنه يجب على الأسعار ان توجه عدداً معيناً من الخيارات الواجب اتخاذها على مستوى المشروع . وهذا أمر يعترف به جهاراً عند الاعلان انه يجب ان تسير المشروعات وفق « مبدأ

التفویر» . ولا معنی لهذا المبدأ الا اذا كان للاوفورات المحسوبة ضمن اطار نفقات المشروع وعائداته معنی اقتصادي حقيقي ، وهذا يعني ضرورة تحديد الأسعار نفسها وحواشی الربح التي تتضمنها هذه الأسعار وفق بعض القواعد الاقتصادية الموضوعية .

وبشكل اعم ، فبديهي ان « مبدأ التفویر » لا يظهر فقط في تخفييف كلفة منتوج ما يؤخذ معزولاً في داخل مشروع ما ، وانما يجب ان يظهر أيضاً على شكل زيادة المردود العام للمشروع في عدد كبير من الحالات . فالواقع انه غالباً ما تؤدي اجراءات اعادة التنظيم او التجدييدات التقنية التي تطرأ على مشروع ما الى زيادة بعض الالاف والى تخفييف الاف اخرى ؟ ان الرصيد الشامل لهذه الارتفاعات والانخفاضات هو وحده الذي يحتوي أي معنی ، وهذا الرصيد الشامل يعتبر عن نفسه بالتحديد بحركة المردود في المشروع . ولا يملك هذا المردود بدوره أي معنی بالنسبة لاقتصاد مبرمج الا عندما يستعمل حساب الالاف الاسعار ذات الدلالة الاقتصادية بحيث يصل المشروع الى حركة المردود على أساس الأهداف التي حدتها له الخطة .

ولا بد ان نضيف ، بقصد دلالة الحساب الاقتصادي ومعنی المردود في نظام التسيير والتخطيط في جمهورية الصين الشعبية ، ان لا معنی للدور الكبير نسبياً الذي تلعبه كل وحدة إنتاج في وضع مشروع الخطة الخاصة بهـ الا اذا وضع هذا المشروع اعتقاداً على « مبدأ التفویر » ، جزئياً على الاقل ، وبالتالي على

بحث عن مردود متزايد في العمليات الجارية أو في التجديدات التقنية .

ولكن الاعتراف باهمية الحساب الاقتصادي و « مبدأ التوفير » والمردود بوصفه مرشدًا لعدد من القرارات التي تتخذ على مستوى المشروع ، أو لوضع مسودات الخطة على المستوى نفسه ، لا يجب ان يخلط في الصين بدور « الدافع » الذي يمكن أن يلعبه المردود أو الربح في المشروع .

بل على عكس ذلك ، فـان دور الربح كدافع مرفوض بوضوح في الاقتصاد الصيني . ويرفض الاقتصاديون الصينيون بشكل خاص ان « تحدد أهداف الانتاج الرئيسية مختلف المشروعات وفق مقاييس المردود . وعلى عكس ذلك ، فـهم يرفضون الفكرة القائلة بضرورة رفع بعض الأسعار التي تبيع على أساسها مشروعات الدولة انتاجها ، وذلك على اعتبار ان تلك هي وسيلة « لتشجيع » عمليات الانتاج هذه . وـهم يعتبرون بالتالي انه يجب بلوغ أهداف الانتاج لأن هذا ما تنص عليه الخطة ولا نها تستجيب بالتالي الى أولويات إجتماعية ، وليس لأن المصلحة المادية تقضي على مشروع ما بـان ينتـج هذا المنتوج أو ذاك .

وينظر إلى إدخال التجديد التقني على انه مهمة يجب تنفيذها لزوما لأسباب إجتماعية وسياسية . لذا ، لا يجب أن يؤدي تنفيذ هذه المهمة إلى سعي المشروع أو العمال إلى « ربح » متزايد . تلخيصا لما سبق ، نقول ان تزايد مردود ما ، ضمن إطار

برنامج انتاج معين وعلى أساس الأسعار المتوفرة ، يمكن اعتباره قياساً لتزايد فعالية هذا المشروع ^(٣) . وبالاضافة إلى ذلك ، يجب على المشروع ان يسعى وراء فعالية متزايدة كهدف بحد ذاته ، فالهدف هو الفعالية وليس تزايد الربح .

ويبدو انه يتحقق لنا ان نستنتج من هذا الموقف ان الاقتصاديين الصينيين يرون انه إذا نشب خلاف ، لسبب من الأسباب ، بين تزايد المردود وتزايد الفعالية ، يجب السعي وراء تزايد الفعالية . هذا ما يوحى به موقف الاقتصاديين الصينيين رغم انهم لم يصرحوا به جهاراً . وقد يوجد هذا الخلاف على الأمد القصير والمتوسط . وهكذا ، فان تبني تقنية جديدة أكثر فعالية على المدى الطويل قد يؤدي ، في البدء ، إلى زيادة النفقات وبالتالي إلى انخفاض آني للمردود . وعلمياً ، كل حال بهذه هي أحد الأسباب التي تندفع الاقتصاديين الصينيين إلى القول ان المردود قد يكون أحد أدوات قياس الفعالية ولكن لا يمكن أن تكون الأداة الوحيدة وطبعاً لا يمكنه أن يكون محركاً للاقتصاد الاشتراكي ^(٤) .

-
- ٣ - أضيف شخصياً ان هذا الاستنتاج ليس صحيحاً إلا بالنسبة لنظام أسعار « ذات مغزى اقتصادي » - (التسمية لي) - . وفي ظل غياب نظام الأسعار هذا ، لا يمكن تزايد المردود بالضرورة دليلاً فعالية متزايدة . وفضلاً عن ذلك ، فإذا لم يتم برنامج الانتاج في المشروع على أساس « ذات مغزى اقتصادي » فإن تحقيق هذا البرنامج في أفضل الظروف الظاهرة لا يعني بالضرورة ان المشروع يسير بالطريقة الأكثر فعالية من منظار الاقتصاد الوطني .
 - ٤ - ولكن تجدر الملاحظة بشكل عام ان التزايد اللاحق للمردود هو الاشارة الفعلية لتزايد فعالية وسيلة تقنية معينة على المدى الطويل .

من وجهة نظر أكثر تحديداً، ينعكس الحساب الاقتصادي ودور نظام الأسعار فيما يلي: عند وضع المشروع مسودة خطة، لا يحضر خطة إنتاج وحسب وإنما خطة مالية أيضاً تحدد كمية أموال الأجور، وأسعار الكلفة، والربح الذي يجب أن يتحقق المشروع. وهكذا، فعند تحضير المشروع مسودة خطة (الأمر الذي يتطلب منه الاختيار بين برامج إنتاج أو برامج بناء أساسي متباعدة)، قد يتبنى مسودة خطة تسمح بارتفاع كبير للمردود، وذلك نتيجة «مبدأ التوفير» نفسه. ولكن الربح لا يلعب الدوراً ثانوياً، فهو ليس المقياس الرئيسي الذي يوجه عملية وضع مسودة الخطة على مستوى المشروع، في الوضع الحالي الاقتصاد الصيني.

وفضلاً عن ذلك ليس المشروع هو الذي يبْثِنَهائياً بقضية الاختيار بين مختلف برامج الإنتاج أو برامج التوسيع أو البناء الأساسي الممكنة، وإنما تقوم بذلك المراتبات العلية؛ وهذه تتحرك بوضوح وفق شواغل لا تمت بصلة إلى «المردود المالي»، وإنما ترتبط بالسعى وراء أوج اقتصادي واجتماعي للمجتمع وتظهر الطبيعة التابعة لمقياس الربح بوضوح في طور النجاح الخطة. هكذا، فالمطلوب من المشروع أن يعطي الأولوية في التنفيذ لخطة الإنتاج والتنويع عنده، وليس لخطة المردود. وبعبارات محددة جداً، ليس الربح هو الهدف المركزي لأنـه إذا حدث تضارب بين تنفيذ خطة المردود وبين تنفيذ مهام الخطة الكمية، فالأفضلية لهذه الأخيرة (على شرط احترام بعض القيود

المالية مثل عدم تجاوز خطة الأجر) .

إن صنع منتجات جديدة غير مولدة للربح ، في القريب العاجل على الأقل ، لا يحجب أن يمنع المشروع بأية طريقة عن تطبيق وسائل تقنية جديدة .

خلال النقاشات مع الاقتصاديين الصينيين ، ذهب هؤلاء إلى حد التشكيك علناً بأنه يمكن للربح أن يلعب دور « ميزان حرارة » يقيس التسيير الصحيح للمشروع ، أو على الأقل التسيير الصحيح من منظار الاقتصاد الوطني . وقد أكد أحد الاقتصاديين الصينيين على أن « المشروع لا يوجد معزولاً . ليس إلا جزءاً من الاقتصاد الوطني . وهو يمارس تأثيراً على المشروعات الأخرى ». ويرى هذا الاقتصادي وبالتالي أنه قد يلجم مشروع ما إلى زيادة أرباحه بالقيام بـ « أعمال تسيير » ، رغم كونها شرعية ، إلى سير المشروعات الأخرى وتعرقل تطور الاقتصاد ككل ، الذي هو الهدف الحقيقي الذي يسعى إليه التخطيط .

وقد شدد هذا الاقتصادي نفسه على أن اعتماد الربح كـ « ميزان حرارة » للسير الصحيح لمشروع ما يقود بسهولة إلى « توزيع الأرباح » ، أي إلى مفهوم يرفضه القادة الصينيون رسميًا على اعتبار أنه مخالف للمبادئ الاشتراكية . ويضيف انه منذ اللحظة التي يعتمد فيها الربح كـ « ميزان حرارة » – أكثر من ذلك ، إذا اعتمد كـ « دافع » وزعّ ، جزئياً على الأقل ، بين عمال كل مشروع أو مستخدميه – سرعان ما نجد أنفسنا في وضع يقوم فيه كل مشروع « ب مختلف أنواع المناورات » لزيادة

أرباحه ، حتى ولو تم ذلك على حساب المشروعات الأخرى .
ان هذا التذكير بالموافق العامة كان ضروريًا ليس فقط
لأهميةها المبدئية ، بل وأيضًا لأن هذه الموافق تفسر إلى حد
كبير طريقة تحديد الأسعار ، أو بشكل أدق الطريقة التي
تُضاف فيها حاشية مردود إلى أسعار الكلفة بغية تحديد أسعار
المبيع . وهكذا نصل إلى مستوى الممارسة .

ب - مستوى الممارسة

من سوء الحظ ان تجميع البيانات العامة أسهل بكثير من
تجمیع المعلومات الدقيقة حول الظروف التي توضع في ظلها
الحوالى التي تضاف إلى أسعار الكلفة للحصول على أسعار
المبيع .

وبالرغم من ذلك يبدو من المعلومات التي جمعنا ان احدى
قواعد تحديد الأسعار المستعملة أكثر من غيرها هي التالية :
يُضاف إلى سعر الكلفة (المحدد تاريخيًا إلى حد ما) حاشية
تبلغ حوالي ١٠٪ . و يحسب السعر الذي يتمدد بهذه الطريقة
على أساس سعر الكلفة المبرمج نفسه الذي يتمدد على مستوى
يواري السير « الطبيعي » لمشروع ما ، أو يوازي متوسط سعر
الكلفة لفرع الانتاج الذي ينتمي إليه هذا المشروع . ولأن
سعر الكلفة لا يرتفع باستمرار ، ينجم عن ذلك ان الحاشية
الفعالية للمردود تتزايد في اللحظة التي ينخفض فيها سعر الكلفة
الفعلي و سعر الكلفة المبرمج . وقد يستمر ذلك طوال سنين
عديدة حتى يتبيّن للسلطات المكلفة بمراقبة الأسعار ان الوقت قد

حان لتخفيض سعر المبيع وذلك لتأمين انسجام أفضل مع سعر الكلفة الجديد الذي ينظر اليه على ان « اعتيادي » فتضاف اليه حاشية تحسب من جديد وفق معيار مماثل للمعيار المستعمل سابقاً .

فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية الصادرة عن الجماعيات الشعبية (التي لا يوجد بالنسبة لها « سعر الكلفة » بالمعنى الكامل للكلمة ، لأن أعضاء الفرق لا يتقاضون اجرأ محدداً) ، تحدد الأسعار حسب مباديء تعرضنا لها سابقاً وذلك سعياً وراء تأمين دخل عادل لأعضاء الفرق . لا يحسب « المردود » ، في هذه الظروف ، بشكل معزول ، بل ينصب الاهتمام على أموال التراكم التي تغذيها نسبة مئوية معينة من العائدات المالية الآتية من مبيع المنتجات .

تدل الاشارات التي جمعناها في بعض الجماعيات ان ١٠٪ من المبيعات يعود لأموال التراكم . ان هذا المعدل يتغير بالنسبة للدخل العام حسب أهمية تسويق المنتجات . ولا بد من أن نضيف له أيام العمل المخصصة لأعمال البناء الأساسي (٣٪ كحد أقصى) ، وفي بعض الأحيان قسماً من « ألاف الانتاج » ، إلى مدى ما تدخل تحت هذا العنوان أموال الاعتناء أو حتى إيجار المعدات إلى الفيلق أو الجماعية^(٥) .

(٥) في جماعية « تلال القبور الثلاثة عشر » (منطقة بيكين) تقضي الخطة بأن يخصص ١٠٪ من المبيعات كمعدل للتراكم بالنسبة للاستثمارات الجديدة (رى ، بناء أساسى ، كهرباء) ، يضاف اليه ٥٪ لأموال الاعتناء . ويبدو أن الجموع - ١٥٪ - مرتفع بشكل استثنائي .

ان معدل ١٠٪ للمردود السالف الذكر ، الذي يضاف إلى أسعار كلفة قطاع الدولة ، ليس المعدل الوحيد المستعمل . ويدو ان المشروعات تستعمل معدلات أخرى أكثر ارتفاعا . وهكذا ففي مصنع الخيوط الاصطناعية في « نانكين » ، قيل لنا ان المتوقع ، عندما يبلغ المشروع وثيرة سيره الطبيعية ، أن تبلغ معاملاته ٤٣ مليون يوان ، وأن يبلغ ربحه الصافي ١٥-١٦ مليون يوان . وهذا يعطي معدل مردود (علاقة الربح بحجم المعاملات) يبلغ ٣٣٪ ، أي ان معدل المردود أعلى بكثير من معدل ١٠٪ السالف الذكر^(٦) .

وقيل لنا في هذا المصنع أيضا انه يجب أن ترتفع الاستثمارات الثابتة إلى ٦٥ مليون يوان ، بما في ذلك كل النفقات (التي تشمل ، فيما تشمل ، إعادة توطين القرويين الذين كانوا موجودين على الأرض التي بُني المصنع عليها) وإذا حسبنا علاقة الـ ١٥-١٦ مليون يوان من الارباح الصافية المتوقعة بنفقات الاستثمار الثابت هذه ، نحصل على معدل « مردود » لرأس المال الثابت المستثمر يبلغ ٢٠٪ . بالنسبة لمصنع الأغذية المعلبة « ميلينغ » في شانغهاي ، قيل لنا ان أسعار البيع المحددة لمنتجات المصنع تقع في مستوى أعلى من مستوى ١٥ - ١٠٪ من سعر الكلفة

(٦) ولكن يجدر ألا ننسى ان هذا مصنع جديد وحديث ، وربما كان ذلك ما يفسر معدل مردوده المرتفع ، فالمحتمل انه يجري تحديد سعر تسويق انتاجه مع الأخذ بعين الاعتبار متوسط سعر الكلفة للفرع ، وهو سعر أعلى ، ولا شك ، من سعر هذا المصنع الحديث .

بما في ذلك الاعتكاف . والفارق بين سعر المبيع عند الخروج من المصانع وسعر المفترق هو ٥ - ١٠ %

ويبيّن مثال آخر ان حاشية المردود قد تكون أكثر ارتفاعاً بكثير من الـ ١٠٪ السالفة الذكر . عند زيارتنا لمحطة توليد الكهرباء في « شي - تشين - تاي » قيل لنا ان سعر كلفة الكيلووات أقل من ٥٠٠ فين (الفين = ١٪ من اليوان) ، في حين نجد ان سعر مبيع كيلووات الكهرباء الى الجماعيات الشعبية يبلغ ٣ فين^(٧) ، وتحصل الجماعيات الشعبية على تيار كهرباء رخيص نسبياً لأننا نعلم ان الصناعة تدفع سعر الكيلووات أكثر مما تدفعه الجماعيات . إن ارتفاع سعر الكيلووات بالنسبة لسعر الكلفة يعود أيضاً ، في هذه الحالة ، الى ان سعر الكلفة للتيار الكهربائي المستخرج من الماء أضعف بكثير من سعر التيار المستخرج من المحطات الحرارية . وبحسب سعر التيار على أساس قاعدة وحيدة التي يبدو أنها تقوم على سعر الكلفة المتوسط زائد حاشية مردود ، لأن محطات التوليد تتبع التيار بسعر الكلفة للإنتاج الكهربائي : خلال زيارتنا لمحطة شي - تشين - تاي ، تبين لنا ان سعر الكلفة للتيار ذي الاصل الحراري هو في العادة ستة أضعاف ما هو عليه في محطة شي - تشين - تاي ؟ وان سعر الكلفة للكهرباء في شانغهاي (التي تملك محطات توليد

٧ - فيكون الربع ٢٠٥ فين ، أي بنسبة ٥٠٠٪ .

حرارية قديمة يبلغ ثمانية أضعاف ما هو عليه في شي - تشين -
تاي^(٨).

٣ - استعمال الارباح

في الصين ، كما في البلدان الاشتراكية الأخرى ، لا تبقى الأرباح التي يكتسبها مشروع ما على مستوى هذا المشروع ، وإنما يعاد القسم الأكبر منها إلى الموازنة . وهكذا تضاف هذه المبالغ المتقطعة من أرباح مشروعات الدولة إلى موارد مالية أخرى ، وبخاصة إلى الأموال القادمة من الضرائب على حجم المعاملات . وعندما تفرض ضريبة ما على مشروعات الدولة ، فهي توافي قسماً من قيمة إنتاج هذه المشروعات ، وهو القسم الذي لم يتحقق على شكل أرباح فردية ضمن إطار محاسبة مشروع معين .

لكي نفهم طبيعة سير نظام الأسعار والنظام الحالي في جمهورية الصين الشعبية ، فالمهم اذن ان نمتحن في آن واحد ما الذي يجري للربح التي تتحققها مشروعات الدولة^(٩) وما هو الوزن الخاص لهذه الأرباح بالنسبة لموارد التمويل الأخرى ، وخاصة بالنسبة للموارد المالية الأخرى في قطاع الدولة نفسه .

٨ - بسعر كلفة كهذا (٤ فين) ، تخسر المحطات الحرارية في شانغهاي عندما تبيع الكهرباء للجمعيات الشعبية .

٩ . فلنذكر أن الجمعيات الشعبية تحفظ بالربح التي تتحققها أو بدقة أكبر باموال التراكم ؛ ولا تحول هذه الموارد إلى الموازنة .

فيما يتعلّق بالأرباح التي يتحققها مشروع الدولة في الصين ، فهو لا يحتفظ منها الا بجزء صغير ، هذا اذا كانت هذه الأرباح ضمن الحدود التي تتوقعها الخطة . اما بالنسبة للاربح التي تتحقق خارج الخطة « (أي التي تتعدى توقعات الخطة) » ، يحتفظ المشروع منها بنسبة أكبر . ونطلق على الأرباح التي يحتفظ بها المشروع اسم « اموال المشروع ». وتستعمل هذه الأموال في مجالين :

– لتحسين الظروف العامة للعمل في المشروع ، وخاصة ضمان العمل .

– لتحسين أحوال العمال جماعياً .

وهكذا ، فإن أموال المشروع لا توزع على شكل مداخيل فردية ، وذلك على عكس ما يقترح حالياً في الاتحاد السوفييتي ، وما هو مطبق جزئياً . وبهذا المعنى ايضاً نقول أن الربح لا يلعب دوراً في « الدفع » المادي ، على الأقل فيما يتعلّق « بالدفع » ذي الطابع الفردي ؛ لأن لا بد لنا من أن نعترف أن استعمال اموال المشروع لتحسين الأوضاع الجماعية يمكن أن يلعب دور « الدفع » بالنسبة لمجموع العاملين .

ولكن لا بدّ من التشديد على أن « الدفع » المادي بواسطة الربح ضعيف جداً ، لأن الربح لا يبقى في المشروع الذي حققه ، إلا أن هذا لا يعني ان الربح لا يلعب دوراً ما في تقييم تسير المشروع أو حتى في توجيه الانتاج .

وهكذا ، فإن كون أسعار المنتجات ذات النوعية الأعلى من

المعدل 'تحدد على مستوى أعلى من مستوى أسعار المنتجات ذات النوعية المتوسطة أو الرديئة هو « دافع » نحو تحسين نوعية الانتاج . ولكن هذا الدفع ليس « دفعاً مادياً » ، لأن ما من أحد « يكافأ » مادياً على أساس الأرباح ؟ وهذا لا ينفي بدوره أن هذه النوعية الفضلى تتعكس في مستوى أعلى من المردود في المشروعات التي تصنع المنتجات الجيدة .

إن المشروعات التي تدار بطريقة أحسن من غيرها في حين ان مستواها التقني مماثل لها ، تعمل بأسعار كلفة أضعف ، وتكون اسعار بيع منتجات مماثلة هي نفسها ، فتحقق وبالتالي معدل مردود أكثر ارتفاعاً ، وهذا بالتحديد هو علامة الادارة الجيدة . هنا ايضاً ، نجد ان نوعية الادارة تتعكس على مستوى المردود .

إلا أن الطابع الرئيسي لللاقتصاد الصيني الحالي هو المركزة شبه الكاملة للأرباح التي تتحقق في قطاع الدولة . وهذا اختلاف كبير عن الوضع الحالي في الاتحاد السوفييتي حيث يترك المشروع ثلث الأرباح على الأقل ، وذلك لتغذية بعض الاستثمارات ولزيادة اموال تسييرها الجاري .

يستحيل علينا ، لسوء الحظ ، تقييم الدور الذي تلعبه ارباح مشروعات الدولة التي تدفع الى الميزانية والضرائب التي تدفعها هذه المشروعات نفسها بمجموع عائدات الميزانية في السنوات الأخيرة . ولكن فلنذكر بعض الأرقام بالنسبة للسنوات السابقة . فمثلاً بلغ بمحمل أرباح مشروعات الدولة لعام ١٩٥٢

(الصناعية والزراعية وغيرها) ٧٣٥ مليار يوان ، في حين ان الضرائب التي دفعتها المشروعات الصناعية والتجارية (بما فيها المشروعات الفردية التي كانت ما تزال موجودة آنذاك) بلغت ٦١٦ مليار . منذ تلك الفترة ، اذن ، والأرباح التي تدفعها مشروعات الدولة الى الموازنة موازية تقريباً لكميات الضرائب والرسوم التي تدفعها المشروعات الصناعية والتجارية . وتتع Revels هذه العلاقة باضطراد ، بتأثير تغير يطرأ على النظام الضريبي وخاصة على أنماط الملكية . وفي عام ١٩٦٠ كانت أرباح مشروعات الدولة هي ٣٣٢ ضعف الضرائب والرسوم التي دفعتها المشروعات الصناعية والتجارية .

إن هذا الرقم الأخير جدير بالاهتمام . فهو يعني ان الدخل الصافي على مستوى مشروعات الدولة يكون ، منذ ١٩٦٠ ، حصة أساسية من عائدات المزانة . وهذا وضع مختلف جداً عمّا كان عليه الاتحاد السوفييتي قبل الحرب . ففي عام ١٩٣٩ مثلاً ، كانت العلاقة بين الضريبة على الربح وبين الضريبة على حجم المعاملات هي ٢١٪ . وبعبارات أخرى ، ففي تلك المرحلة كان الاتحاد السوفييتي يحقق قسم الأكبر من الدخل الصافي من خلال الضريبة على حجم المعاملات وليس من خلال الضرائب على أرباح المشروعات . وما تزال الضريبة على حجم المعاملات في الاتحاد السوفييتي حالياً تلعب في تمويل المزانة دوراً أهم من الدور الذي تلعبه أرباح مشروعات الدولة . إن علاقة الأرباح التي تدفع الى المزانة بعائدات الضريبة على حجم

المعاملات هي ٩٠٪ . وهذا يرتبه لـ في آن واحد بسياسة أسعار معنية ، وأيضاً بالطريقة المباشرة التي تُعامل فيها المدخلات والمنتجات الزراعية في الاتحاد السوفييتي .

٤ - تمويل الاستثمارات واموال التسيير الجاري على مستوى المشروع

إذا اعتبرنا أنَّ القسم الأساسي من الارباح التي تتحقق في المشروعات يُدفع إلى الموازنة ، فإنَّ الاستثمارات الضرورية لتطوير المشروعات الحالية وإنشاء مشروعات جديدة تعتمد على « اموال التراكم الاجتماعي ». وهذه الأموال ، التي تقابل مقوله اقتصادية معينة ، محصورة أساساً بالموازنة وتوزع بطريقة ثانوية بواسطة التسليف المصرفى .

١ - البناء الأساسي

تتولى الدولة عملياً تمويل ما يسمى « البناء الأساسي » ، وذلك حتى في المشروعات الموجودة .

في هذه الحالة الأخيرة ، يقوم المشروع ، الذي ورد موضوع توسيعه في خطة البناء الأساسي بوضع خطة مفصلة لتمويل هذا البناء . ويجب أن تسمح خطة التمويل هذه بتحقيق أهداف البناء المحددة . وبعد الموافقة على الخطة المالية ، يسمح للمشروع بـ أن يتسلم الوسائل المالية الضرورية من الدولة كقاعدة عامة ، يجب على كل زيادة للأموال الثابتة داخل المشروع أن تتم نتيجة تمويل من الدولة . وبعبارات أخرى ، فإنَّ التمويل الذاتي في

مشروعات الدولة هو شبه معدوم في الوقت الحالي .

ب - أموال التسيير الجاري

فيما يتعلق بتقديم أموال التسيير الجاري التي يجب أن تتوفر لكل مشروع ، فهذا ما تضطلع به الدولة والتسليف .

عند تأسيس المشروع ، تقدم له الدولة اعتماد تسيير يوازي الحد الأدنى الضروري لسيره . إذا تزايدت الحاجات العادية لأموال التسيير الجاري للمشروع ، نتيجة ازدياد إنتاجه مثلًا ، فإن الدولة هي التي تقدم الوسائل الضرورية .

وفي مقابل ذلك ، إذا كان المشروع يحتاج إلى أموال جارية آنية فقط ، وجب عليه طلب قرض من المصرف . وتعطى له هذه القروض ضمن إطار خطة إقراض تسري على ثلاثة أشهر ، ويجب دفعها على أمد قصير . وقد يكون اللجوء إلى هذه القروض الاستثنائية لاستجابة حاجات استثنائية ، أو لخروج كميات من المال لم يحسب لها حساب . ويجب على المصرف أن يراقب استعمال المشروع للقروض وان يطلب تسديدها خلال المهلة المحددة ، وهي سنة كحد أقصى .

أما بالنسبة لأموال التسيير الجاري المتوفرة لدى المشروع والتي لا حاجة له بها ، فيجب إيداعها في المصرف . ويستعمل المصرف هذه الأموال لإقراض المشروعات الأخرى . ويجب على المصرف ، كقاعدة عامة ، أن يضمن لكل مشروع رأس المال الجاري الضروري لتزايد إنتاج المشروع حسب إقتضاء الخطة .

ج - اعتماد الاهتلاك واعتماد الاصلاحات الأساسية

ما ان يؤسس مشروع ما ويعمل على مستوى معين ، حتى يصبح من الضروري ، مبدئياً ، ضمان تنفيذه للعمليات المؤدية إلى مجرد التوالي . وهذا يتطلب ان تتوفر لديه الوسائل المالية الضرورية لتشغيل ذلك الجزء من الاستثمارات الخام الذي يوازي مجرد تجديد المعدات التي بحوزته وصيانتها .

ان اضطرار المشروع إلى مواجهة هذه الواجبات هو الذي يدفعه إلى تكوين « اعتماد الاهتلاك » و « اعتماد الترميمات الأساسية » .

ويتفقى اعتماد الاهتلاك في المشروع بواسطة أموال مقطعة من عائدات المبيع . ويتم هذا الاقتطاع حسب بعض القواعد ويضاف بمجموعه إلى سعر الكلفة في المشروع .

ان قواعد حساب الاهتلاك ذات أهمية مزدوجة : انها تحدد المستوى الفعلي لسعر الكلفة (مادام الاهتلاك مندمج بهذا الأخير) من جهة ؛ ومن جهة أخرى ، تضمن لكل مشروع الامكانية المالية للعمل على تجديد المعدات المستعملة عندما يكون هذا التجديد ضرورياً .

يبدو ان قواعد حساب الاهتلاك هي قواعد جد محددة في الاقتصاد الصيني . يدرس وضع كل مشروع لمراقبة تطور اهتلاك منشأته الثابتة ، بحيث يتواافق معدل الاهتلاك مع سرعة اهتلاك التجهيزات التي يملكتها المشروع . ويظهر الطابع المحدد لقواعد حساب الاهتلاك أوضاع ما يظهر عند زيارة مصنع

جديد مثل مصنع الأسمدة في « ووتسينج » حيث قيل لنا ان حساب الاهلاك ليس حاسماً ، في الوقت الحاضر ، لأن المسؤولين يعتبرون انهم لم يبلغوا بعد معرفة كافية لسرعة اهلاك العتاد . وقد ظهر لنا هذا الطابع المحدد لقواعد الاهلاك في زيارة مصنع للنسيج في شانغهاي أيضاً . لقد أرسل « مكتب صناعة النسيج في شانغهاي » بعض موظفيه إلى هذا المصنع القديم لدراسة وضع التجهيزات القديمة بغية تحديد قواعد اهلاك لها . وعلى عكس ذلك ، تحدد معايير الاهلاك وفق قواعد عامة فيما يتعلق بالآلات الحديثة ذات الاستعمال الجاري . وهكذا ، فإن مدة اهلاك نول الحياكة لا يتعدى في الغالب الثلاثين سنة . وتحسب مدة اهلاك آلات أخرى على ٢٥ عام ، أو عشرة أعوام . وفيما يتعلق بالبنيات ، تحسب مدة الاهلاك على أساس طبيعة مواد البناء ، مثلاً إذا كانت بناءة من الاسمنت أو من « الطوب » . وبديهي ان المصنع ليس هو الذي يضع هذه القواعد ، وإنما تضعها المرتبات العليا التي يخضع هذا المصنع لها .

أما فيما يتعلق باعتمادات الترميم ، فانها تحسب على أساس دورة الترميمات الكبرى . تحسب أكلاف كل عملية ترميم كبيرة والمدة المتوسطة التي يجب أن تحدث فيها عملية الترميم هذه . ويحسب على هذا الأساس المبلغ السنوي الواجب دفعه لاعتماد الترميم .

ان استعمال المشروع لاعتماد الاهلاك التابع له مختلف عن استعماله لاعتماد الترميم . والواقع ان المرتبة التي يخضع المشروع

ها تراقب بدقة استعمال المشروع لاعتاد الاعتدال . وبعبارة اخرى ، فلا يمكن اتخاذ قرار بتجديد آلة ما الا ضمن إطار خطة الدولة الموحدة . ويهدف هذا الاجراء الى الحيلولة دون استعمال أهوج لاعتاد الاعتدال . الواقع ان هذا لا يعني ، من منظار الاقتصاد الوطني ، ان استعمال اعتاد معين للاتصال من أجل التجديد ضمن إطار مشروع موجود هو الاستعمال الأكثر فعالية لهذا المورد .

على عكس ذلك ، نجد ان اعتاد الترميمات الأساسية هو بمتناول المصنع او المشروع . وهو يستعمله حسب حاجته . ولكن « حرية » التصرف باعتماد الترميمات لا تعني بالطبع عدم خضوع هذا الاستعمال فعلاً لبعض القواعد او عدم مراقبة التقيد بهذه القواعد .

٥ - تمويل الخزينة للأغماء الاقتصادي

ان مركزية القسم الأكبر من أرباح مشروعات الدولة بواسطة الخزينة يؤدي بالطبع إلى مرور القسم الأهم من نفقات الإنماء الاقتصادي عن طريق الموازنة .

وهكذا ، وفي موازنة الدولة لعام ١٩٦٠ ، آخر موازنة نشرت أرقامها ، نجد ان ما يقارب ٦٣٪ من النفقات مكرّس للبناء الاقتصادي . وفي المقابل ، لم يخصص للادارة إلا ٤,٦٪ من النفقات ، في حين يعود ١٢,٦٪ منها إلى الخدمات الاجتماعية والثقافة والتعليم ، و ٨,٥٪ إلى الدفاع الوطني . ان جماعات

أخرى تضطلع ببنفقات أخرى في مجال الخدمات الاجتماعية والثقافة والتعليم . ففي الاريف الصينية بشكل خاص ، تضطلع الجماعيات الشعبية نفسها بقسم من هذه النفقات .

لم تطرأ تعديلات ملموسة على بقية النفقات خلال السنوات الأخيرة . ومن سوء الحظ إننا لا نستطيع أن نقدم هنا إلا الأرقام المرتبطة ببنية النفقات في بلدية شانغهاي . ولأن هذه البلدية هي سلطة غير سلطة الدولة ، فإنها تكرس القسم الأكبر من نفقاتها للثقافة والخدمات التعليمية ، ولا تحفظ إلا بقسم صغير للبناء الاقتصادي لأن الدولة تضطلع بالجهود الأساسية في هذا المجال . فيما يلي توزيع نفقات بلدية شانغهاي في عام ١٩٦٣ بالنسبة المئوية^(١٠) :

١٠ - تغطي بلدية شانغهاي في آن واحد أحياء مدنية وعشر مناطقريفية ، وتضم ما يجموعه ١٠ ملايين شخص ، سبعة منهم في المدن وثلاثة في الريف . وهذا اذن عدد سكان يفوق عدد سكان بعض الدول الأوروبية . وهذه الوحدة الجغرافية المركز نفسه الذي للمقاطعة . لذا ، فلا يجب ان تقودنا كلمة «بلدية» إلى الاعتقاد ان الأمر يتعلق بالخدمات البلدية بالمعنى الذي يعطى لها في فرنسا مثلاً .

توزيع بلدية شانغهاي للنفقات العامة - ١٩٦٣

% ٤٦،١٤

البناء الاقتصادي

% ٢٢،٣٣

صناعة

خدمات عامة

% ١٥،٠٣

(نقل ، ماء ، الخ)

% ٦،٠٩

زراعة وري

% ٢،٦٩

نفقات عامة

% ٣٨،٧٦

ثقافة ، علوم ، تعليم

% ١٠،١٦

نفقات ادارية

% ٤،٢٤

نفقات عامة

وبالرغم من أن الميزانية المنشورة أعلاه هي موازنة بلدية فإن توزيع العائدات شديه جداً بتوزيع عائدات الدولة لعام ١٩٦٠ . ففي عام ١٩٦٣ ورد ٦٣،٩٢ % من عائدات موازنة بلدية شانغهاي من أرباح المشروعات المحلية ، في حين ورد ٣٣،٧٢ % من الضرائب والرسوم ...

توزيع بلدية شانغهاي لعائدات الموازنة

عام ١٩٦٣

% ٦٣،٩٢	- أرباح المشروعات المحلية
% ٣٣،٧٢	- ضرائب ومساهمات منها :
	- الملكية الجماعية ١٦٧٤ %
	منها :
	- الحرف ١%
	- الزراعة ٠،٧٤ %
	- الملكية الوطنية ٣١،٩٨ %
% ٠،١٩	- عائدات مختلفة
% ٢،١٧	- اضافة محلية

تلك هي الاشارات الرئيسية التي جمعنا حول المفاهيم السائدة حالياً في الصين عن تكوين الاسعار والم ردود؟ وحول ممارسة تحديد الاسعار وحواشي المردود فضلاً عن وسائل تمويل التراكم. ان الممارسة والوسائل مشابهة بشكل عام لما نجد في بلدان اشتراكية اخرى ، والاتحاد السوفييتي خصوصاً . ولكن هذا لا يحول دون وجود جوانب خاصة . وأكثر هذه الجوانب خصوصية هو ان تحقيق القسم الاكبر من « العمل من أجل

المجتمع » يتم على شكل ربع المشروع ، هذا مع وجود هيمنة
مركزية شبه كاملة للموازنة على هذه الارباح . وترتبط هذه
المركزية نفسها بالأهمية القليلة المعطاة لآليات « الدفع
المادي » .

الفَصْلُ الْخَامِسُ

أُسْلُوبٌ مُمِيزٌ فِي بَنَاءِ الْأَشْتِرِ كَبِيرَةٍ



لكي نصل إلى فهم أعمق للدور الذي تلعبه في الصين المجهودات الرامية إلى خلق تصرفات وقيم جديدة ، يجب أن نفهم أولاً لماذا يُنظر إلى ولادة هذه التصرفات والقيم الجديدة على أنها « هدف بحد ذاته ». ويتحتم علينا كذلك أن نذكر بالمشكلات التي تطرحها العلاقات بين البنى الفوقيّة الأيديولوجية والقاعدة الاقتصادية .

في التعريف الذي يعطى في الصين لأهداف بناء الاشتراكية ، يجري التذكير ، بشدة واستمرار ، على أن هذه الأهداف لا تقتصر على التطور المتتسارع لقوى الإنتاج وعلى ولادة علاقات إنتاج جديدة . يرد التذكير دائمًا بأنه إذا كانت مثل هذه التطورات والتحولات تشكل الأساس الذي لا بد منه لبناء الاشتراكية – لأنه لا يمكن الوصول إلى الاشتراكية بدون تطور كافٍ لقوى الإنتاج ولعلاقات الإنتاج الملائمة – فإنها ، مع ذلك ، لا تكفي لكي تضمن لنا بأن تكون ثمرة الجهد المبذول هي مجتمع اشتراكي حقًا .

فالواقع أن الاشتراكية تتميز ، كغيرها من التكوينات الاجتماعية ، بعلاقات اجتماعية جديدة ، وليس فقط بعلاقات إنتاج جديدة ، وبوعي اجتماعي جديد ومتصرفات وموافق جديدة في آن واحد. وهذا ما نعنيه بشكل خاص عندما نقول أنه يجب على المجتمع الاشتراكي أن يخلق « إنساناً جديداً » .

١- القاعدة الاقتصادية والبنيانية الفوقيّة الايديولوجية

أن نجهد في تحقيق تحولات في القاعدة مثلما نجهد في تحقيق تحولات في البنية الفوقيّة ، يعني أن نناضل من أجل إنشاء بُنى اجتماعية جديدة (وليس مجرّد بُنى اقتصادية جديدة) ، ومن أجل تحقيق تحولات ايديولوجية عميقه . تلك هي ، مبدئياً ، الاهداف الأساسية التي تسعى إليها جميع البلدان السائرة في طريق الاشتراكية ، رغم وجود اختلافات في وجهات النظر حول الروابط التي تجمع بين هذه التحوّلات المختلفة .

أما بالنسبة للصين ، يرد التذكير دائماً بأنه لا يكفي تأمين وتأثر تطوير « أسرع » من وتأثر التطور التي تستطيع أن تبلغها الرأسمالية ، وإنما يجب توليد تركيب اجتماعي جديد بقواعد سلوكه وبنائه الايديولوجية كذلك وعلى نفس المستوى من الأهمية . ان تبني مثل هذا الهدف ، من وجهة نظر ماركسية ، ليس تعبيراً عن « اختيار » كيفي ، وإنما هو اعتراف بحاجة

تاريجية يفرضها مستوى التطور الممكن لقوى الإنتاج الحديثة . والاعتراف بهذه الحاجة التاريجية يعني الإقرار بأنه إذا لم يتحقق تحول جذري ليس في علاقات الملكية وحسب وإنما في مجموع نمط الإنتاج والبني الفوقي للمجتمع ايضاً ، تكون النتيجة عجز قوى الإنتاج عن التطور ، أو اضطرارها إلى التطور بشكل متناقض ، أي بأن تولد قوى خرّبة متزايدة على الصعيد المادي أو على صعيد البشر أنفسهم . فتزداد عبودية هؤلاء المنتجاتهم حتى في مجال الاستهلاك .

يمكننا القول ، بطريقة أكثر تحديداً ، ان التحليل السابق يعني أن نمط الإنتاج الجديد – نمط الإنتاج الاشتراكي – لا يمكن ان يتقدم ، وان يحافظ على نفسه وبالتالي ، اذا لم 'تشد' «بني فوقيه» ملائمة ، أي علاقات اجتماعية وموافق وتصيرفات وأفكار اجتماعية محددة بشكل خاص . وفي حال تعذر ذلك ، فإن القاعدة الاقتصادية التي سنحاول بناء الاشتراكية عليها مهددة بالتحولات التراجعية على مستوى علاقات الإنتاج أم قوى الإنتاج نفسها . الواقع أن قوى الإنتاج هذه مهددة بأن تتقدم ببطء متزايد إذا لم تتببور ، وبالسرعة الكافية ، المواقف والتصيرفات التي يتطلبها تطور المجتمع الاشتراكي ، أو بشكل خاص إذا لم تتجه هذه المواقف والتصيرفات وبمجموعات القيم المقابلة لها نحو تدعيم نفسها ، بل اتجهت نحو الاضمحلال مفسحة المجال أمام مواقف وتصيرفات وجموعات قيم تنتهي إلى تكوينات اجتماعية سابقة ما تزال تحتفظ بأساس موضوعي في الظروف

المادية طالما ان مستوى قوى الإنتاج لم يرتفع بما فيه الكفاية .
المسألة المطروحة إذن هي مسألة العلاقات بين القاعدة
الاقتصادية وبين البنى الفوقيّة المقابلة لها .

إن التفسير « الميكانيكي » لهذه المشكلة قد يجرّنا إلى الاعتقاد
بأن كل نمط إنتاج يولد « في التحليل الأخير » موافقاً جديدة
ومجموعات قيم جديدة وایديولوجية جديدة و « إنساناً
جديداً » (١) .

وعلى العكس من ذلك ، فإن التفسير الجدلّي يقودنا إلى
الاعتقاد بأنه إذا كان تقدّم نمط إنتاج معين (أي تقدّم قوى
الإنتاج وعلاقات الإنتاج فيه) هو الشرط الضروري لتحويل
البنيّي الفوقيّة ، فهذا لا ينفي أن تكون هذه البنى الفوقيّة
ديناميتها الخاصة ضمن حدود معينة ؛ كما أنه لا ينفي ، بشكل
خاص ، « مفعولها العكسي » على القاعدة الاقتصادية نفسها .
ولا بدّ من أن نستعيد ، في هذا الصدد ، التفسيرات التي أعطيت
لبعض نصوص ماركس وأنجلز .

إن التفسير الجامد لبعض نصوص « البيان الشيوعي »

١ - الواقع أن هذا التفسير « الميكانيكي » نفسه للعلاقات بين مختلف
مستويات الحياة الاجتماعية هو الذي دفع بعض الماركسيين إلى الاعتقاد بأن
تقدّم قوى الإنتاج كفيل بتوليد كل ظروف التحويل الثوري لنمط إنتاج
معين . في حين يبين الواقع أن هذا التقدّم هو الشرط الأساسي للتحويل ، إلا
أن هذا الأخير لا يتحقق ، نهائياً ، الا بتوسيط التناقضات الاجتماعية وما
تولده من نضال سياسي ، أي بنضال البشر الوعي .

و « الرد على ديرن » قد ولّد نظرة « ميكانيكية » تناقض التحليلات الشاملة التي خلّفها ماركس وإنجلز . و الواقع إنها قد شدّدّا باستمرار على الطابع الشامل للتحولات الاجتماعية ، وبالتالي على تفاعل مختلف العناصر التي يتكون منّها التركيب الاجتماعي الشامل .

فمثلاً نجد أن إنجلز في كتابه حول « اصل العائلة ، الملكية الفردية والدولة » قد بيّن التأثيرات العميقه التي قد تمارسها بعض عناصر البناء الفوقي الإيديولوجي على التطور الاجتماعي . فعندما يحلّل عجز مجتمع الرق عن توليد نمط انتاج جديد مشجّع على تطور قوى الانتاج ، يشدّد على أن « احتقار العمل المنتج » ، الموروث عن مجتمع الرق ، هو كابح في وجه التطور .
يقول إنجلز :

« إن نظام الرق... وهو يموت... يترك شوكته المسمومة : احتقار الرجال الأحرار للعمل المنتج . هنا تكمن الطريق المسودة التي وجد العالم الروماني نفسه فيها : كان الرق مستحيلاً اقتصادياً ، أمّا عمل الرجال الأحرار فكان محتقرًا في معظم الأحيان . لم يعد باستطاعة الأول أن يكون قاعدة الإنتاج الاجتماعي ، في حين لم يكن الثاني قد بلغ مرحلة تؤهله لأن يكون قاعدة هذا الإنتاج . فكان الحلّ الوحيد لهذا الوضع هو قيام ثورة شاملة » .

يبين هذا النص بوضوح كيف يمكن لوقف « احتقار العمل المنتج » - أن يصبح عائقاً أمام تطور قوى الإنتاج ،

وكيف يقدر انفلز أن الثورة الشاملة هي وحدتها الكفيلة بقلب عنصر البناء الفوقي هذا قلباً كافياً يجعل من التقدم الجديد أمراً ممكناً .

ما دمنا قد استعدنا النص السابق لأنفلز ، الذي نجد أقرانه بالنسبة لحقبات تاريخية أخرى في تحليلات ماركسية أخرى^(٢) ، فلا بدّ من استعادة الطريقة التي يبلور انفلز بها تحليله للثورة التي حدثت بين القرن الخامس والقرن التاسع طالما أن القضية قضية ثورة في البنى الفوقيّة الأيديولوجية قد كيّفت هذه البنى لمتطلبات قدي الإنتاج نفسها^(٣) .

يؤكّد انفلز أن أي تقدم عملي في قوى الإنتاج أو علاقات الإنتاج لم يحدث خلال القرون الاربعة التي تمت فيها هذه الثورة . وبالرغم من الانقلابات الكبيرة التي أحدثها سقوط الامبراطورية الرومانية وغزوّات القبائل الجرمانية ، نلقى الأشكال القديمة للملكية ولعلاقات الإنتاج وقد اتّخذت أسماء جديدة . يقول انفلز :

« في الظاهر ، عاد بمجموع السكان إلى نقطة الانطلاق بعد

٢ - كلنا يعرف جملة لينين الشهيرة : « الأفكار تصبح قوى عندما تستحوذ على الجماهير » .

٣ - الواقع أن الأفكار تتحول إلى قوى إيجابية عندما تستجيب لمتطلبات التطور الاجتماعي ، أي للمستوى الذي بلغته قوى الإنتاج والعلاقات الاجتماعية الموجودة أو ما هو منها في طور التكوين .

اربعة قرون من الزمن »^(٢) .

ولكنه سرعان ما يستدرك قائلاً أن تقدماً قد جرى . إذا كانت الطبقات قد بقيت كما هي تقريراً، « فالناس الذين تتكون منهم هذه الطبقات قد تغيروا » .

إن استعادة التحليلات السابقة لا يبعدنا إلا ظاهرياً عن موضوعنا الذي هو المكانة المرموقة التي تُعطى في الصين لتبني الجماهير لجموعات القيم والمواقف والتصرفات التي تستجيب لمتطلبات بناء المجتمع الاشتراكي .

ومن جهة أخرى ، فإن التحليلات التي استعدنا تؤدي إلى رفض بعض التفسيرات « الميكانيكية » للعلاقات بين القاعدة الاقتصادية والبناء الفوقي . وقد تصدر مثل هذه التفسيرات أحياناً عن كتاب يعالجون العديد من المشكلات عادة من وجهة نظر جدلية .

إن الفصل الثاني من الجزء الأول لدراسة « الاقتصاد السياسي » لاوسكار لانج يوحى بتفسير « ميكانيكي » . ففي هذا الكتاب يظهر أن القضاء على التباين بين قوى الإنتاج من جهة وبين مستوى تطور علاقات الإنتاج وطابع هذه القوى من جهة أخرى يجب أن يكون نتيجة « فعل القانون الأساسي الأول لعلم الاجتماع » . ويقول اوسكار لانج أن هذا القانون « يعيد التوافق بين علاقات الإنتاج وقوى الإنتاج الجديدة » .

ويكenna أن نقرأ في الكتاب نفسه أن « فعل القانون الأساسي

٤ - انغلز ، « اصل العائلة ... » ، الطبعة الفرنسية ، ص ١٩٩ .

الثاني لعلم الاجتماع (هو الذي) يعيد التوافق بين البناء الفوقي ومتطلبات القاعدة الاقتصادية الجديدة » .

تؤدي هذه الصياغة بوجود تأثير أحادي الجانب تمارسه قوى الانتاج على علاقات الانتاج ، أو تمارسه القاعدة الاقتصادية على البناء الفوقي . وهذا ينطبق على الرسم البياني في صفحة ٣٨ من الكتاب المذكور ، حيث لا تبين « الأسماء » إلا حركة « من تحت لفوق » .

إن الاستنتاج المنطقي لهذا المفهوم هو فكرة « الطابع المحافظ للقاعدة الاقتصادية والبناء الفوقي معاً » . وينظر لانج إليها ، بشكل أساسي ، على أنها يقاومان تقدّم قوى الانتاج ، وعلى أنه يتعدّر عليهما التكيف إلا لاحقاً ، وذلك تحت تأثير « قانوني علم الاجتماع الأساسيين » .

وبالرغم من أن اوскаر لانج يعترف بأن المرور من تركيب اجتماعي إلى تركيب اجتماعي آخر يشكل عملية جدلية ، لأنّه ناتج عن حلّ سلسلة من التناقضات ، فإنّ وصفه لهذه العملية يبقى أحاديّ الجانب . إذ لا يتعدى « قلب » الجدلية الهيكلية . وتفوته خصوصية الجدلية التاريخية . وهذه تطور من خلال التناقضات . ليس التناقضات في التجربة وحسب ، وإنما في الفكر كذلك . ولا « تحلّ » هذه التناقضات ، في التحليل الآخر ، بتدخل « قانون » مجرد ، وإنما بتدخل قانون الطبقات أو الفئات الاجتماعية التي يتكون منها ، موضوعياً ، أحد أطراف التناقض الرئيسي في حقبة معينة ، وذلك عندما

تعي هذه الطبقات أو الفئات الاجتماعية كونها أحد أطراف التناقض الرئيسي . وهكذا يمكن أن يولد ايديولوجية أو وعي ثوريان ، أي عناصر بناء فوقى جديد . وعوضاً عن أن يكون لهذا البناء الفوقي طابع محافظ ، فإنه ، على العكس من ذلك ، يؤدي الى انقلاب في القاعدة الاقتصادية والى تقدم جديد لقوى الإنتاج^(٥) .

عندما نحلل على أساس ماركسي التحولات في البناء الفوقي التي هي شرط أي تقدم جديد لقوى الإنتاج ، غالباً ما نضع في وسط هذا التحليل التحولات السياسية والقانونية ، واستبدال شكل من أشكال الدولة بشكل آخر ، وحلول سيطرة طبقة محل^٦ سيطرة طبقة أخرى ، وعلاقات ملكية وإنتاج محل^٧ آخر . والواقع أن هذه تحولات حاسمة تسمح باستبدال بناء فوقى قديم يعيق التطور ببناء فوقى جديد أكثر ملائمة لتطور قوى الإنتاج . ولكن هذه التحولات تصبح ممكنة عندما ترفض الطبقات التي كانت مضطهدة الايديولوجية القديمة (التي فرضت عليهمـا قبول الوضع

٥ - يصف اوسكار لانج هذه العملية الثورية باختصار وبشكل جزئي في كتابه السالف الذكر (ص ٤٧ - ٤٨) ، ولكن دون ان يبين انها العملية الحقيقية لـكل تحول اجتماعي جذري ، بالرغم من ان هذه العملية تتطلب بالضرورة نضالاً ثورياً ، ولا يبدأ هذا النضال الا بعدما تتكون وتتجسد بعض عناصر البناء الفوقي - الأفكار ، المواقف وغيرها - على شكل «وعي طبقي ثوري » ، وعلى شكل تنظيمات محددة يتجسد فيها هذا الوعي الطبقي ويعبر عن نفسه .

القديم) ، وعندما تتبني ، مبدئياً على الأقل ، ايديولوجية جديدة تعيّر بطريقة أفضل عن متطلبات قوى وعلاقات الإنتاج التي يجب أن تكون هذه الايديولوجية انعكاساً لها؛ أي متطلبات القاعدة الاقتصادية . وبديهي هنا أن الايديولوجية ليست عامل « مقاومة » للتغيير ، وإنما هي أحد العوامل المحركة له .

إن هذا الدور الذي تلعبه الايديولوجية لا يمكن أن يكون محصوراً بالمرحلة الأكثر تأزماً من التحول الاجتماعي . الحقيقة انه يتعدّر على كل تركيب اجتماعي جديد ان يتتطور إلا إذا كانت الايديولوجية التي توجّهه قد أضحت الايديولوجية السائدة والمتوجهة باضطراد نحو العمق . وهكذا ، فإن ايديولوجية ما قد تعيق تطور قوى الإنتاج أو تساهم في تطورها حسب طبيعتها ودرجة سيطرتها وتغلّفها بين الجماهير .

طبعاً ، ليس لللاحظات السابقة دلالة نظرية وحسب . فإذا نحن أعطينـا الأولوية بشكل أحادي الجانب للقاعدة الاقتصادية ، سوف ننزع إلى أن ننتظـر من تقدـم هذه القاعدة ومن تقدـم قوى الإنتاج خاصةً أن يوـلد بناء فوقـياً اـيديولوجـياً ملائـماً (حسب « القانون الأسـاسي الثاني لـعلم الاجتماع ») .

وفي المقابل ، إذا اعترفنا بوجود تفاعل بين القاعدة الاقتصادية والبناء الفوقي ، فإنـنا سنعمل ، في الوقت نفسه الذي تطـوـر فيه قوى الإنتاج (بواسطة السياسـة الاقتصادية) ، على أن ننشر بين الجماهـير الـاـيديـوـلـوـجـيـةـ التي تـقـابـلـ القـاعـدـةـ الـاـقـتـصـادـيـةـ الجـدـيـدـةـ ، وذـلـكـ بـوـاسـطـةـ التـثـقـيفـ بشـكـلـ خـاصـ . ويـحـبـ أنـ يـهـدـفـ التـثـقـيفـ

إلى القضاء على المواقف والتصرفات الموروثة عن الماضي ، واستبدالها بـ مواقف وتصرّفات وجموعات قيم جديدة تلبي متطلبات قوى الإنتاج نفسها .

ولا بدّ من الاعتراف بأن دور التثقيف والإيديولوجية هذا يزداد أهمية بقدر ما تزداد علاقات الإنتاج والملكية ، التي جاءت بها عملية ثورية ما ، تقدماً على مستوى تطوير قوى الإنتاج في داخل بلد معين .

إن « تقدم »^(٦) النظام السياسي والاجتماعي على المستوى المحلي لتطور قوى الإنتاج يولد بالفعل نطاً خاصاً من التناقض ، هو تناقض يشجع على التقدم السريع لقوى الإنتاج على شرط التوفيق بين طرفيه بطريقة صحيحة ، والسيطرة عليه بشكل واعٍ . هذه الصياغة الأخيرة لا تعني ، طبعاً ، أن قوى الإنتاج تتقدم « من خلال » تطور « الوعي »^(٧)؛ ولكنها تعني أن وعي علاقات الإنتاج الحقيقة ، في مثل هذه الحالة ، ووعي التناقضات التي يمكن أن تطبعها بالإضافة إلى المقدرة على السيطرة على هذه التناقضات باعتماد سلوك ملائم هي أمور ضرورية لتقديم قوى الإنتاج .

ولكي يكتسب هذا الوعي وهذه المقدرة معناها الاجتماعي ،

٦ - وفق تعبير لينين المعروف عندما كان يتكلّم عن روسيا السوفيتية على أنها « بلد متقدم سياسياً ومتاخراً اقتصادياً » .

٧ - يبدو أن هذا هو تفسير أرنستوكي غويغارا في مقاله « معنى التخطيط الاشتراكي » في مجلة « كوباسوسياليستا » ، تموز ١٩٦٤ .

يجب ترجمتها ليس الى مفاهيم ومعرفة وحسب ، وانما ايضاً الى تنظيم وموافق تكون الأرضية الملائمة لجموعات قيم وأنظمة عمل . وإذا لم تتوفر هذه القيم والأنظمة ، فالمعرفة والمفاهيم والوعي تبقى مجردات معدومة الفعالية الاجتماعية .

بعد هذا الانعطاف الطويل ، يمكننا العودة الآن الى بعض السمات المميزة لبناء الاشتراكية في الصين .

٢- المسلم الجَدِيد لِلقيمة الاجتماعية في الصين

إن التأكيد على التثقيف والتنظيم والإيديولوجية هو ما يميز أسلوب بناء الاشتراكية في الصين . وذلك كشرط لولادة إنسان جديد – الهدف النهائي لبناء الاشتراكية^(١) – وكشرط للسير المنتظم للمجتمع الذي يتم بناؤه . والمعترف به فعلاً أن هذا السير المنتظم لا يمكن أن يرتكز ، بشكل كامل أو حتى رئيسي ، على الدوافع ذاتها التي كان يرتكز إليها المجتمع الذي سبقه .

يستحيل أن نتعرّض ، في حيز هذه الدراسة ، لكل جوانب أسلوب بناء الاشتراكية في الصين . لذا ، سوف نتوقف عند بعض الجوانب ذات الأهمية الخاصة .

١- لنتذكر هنا هذا القول لورغان الذي يستشهد به انغلز : « ان مجرد السعي وراء الثروة ليس مصير الانسان النهائي » ، ف. انغلز ، « اصل العائلة ... » ، الطبعة الفرنسية ، ص ٢٣٦

١ - الموقف من العمل اليدوي

إن الأهمية المعطاءة لمشاركة الكوادر الإدارية والسياسية في العمل اليدوي هي أكثر ما يلفت الانتباه في الحياة الصينية ، أكان ذلك في المصانع أو الجماعيات الشعبية أو الأفلام أو الروايات .

ما هي دلالة هذه المشاركة ؟

١ - تعبّر هذه المشاركة أولاً عن الاهتمام بإبقاء الكوادر على صلة وثيقة بالواقع وبالقضايا العملية . الهدف من ذلك هو أن لا يقوم المنوطون بعدد كبير من القرارات باتخاذها في مكاتبهم دون معرفة محددة للقضايا المطروحة ، في حين لا يمكن الوصول إلى هذه المعرفة إلا في أماكن العمل نفسها . وتشير مشاركة الكوادر في العمل اليدوي ، من هذه لزاوية ، ليس ك مجرد تعبير عن مشاغل مبدئية وحسب ، وإنما عن مشاغل تتعلق بالفعالية أيضاً : تفادي القرارات « البرقراطية » ، أي القرارات المتخذة بعيداً عن الواقع .

إلا أن النقاش مع المسؤولين عن الاقتصاد الصيني يكشف أذهانهم (ويبدو أنه يعوض بالنسبة لهم عن المصاعب التي يواجهها المشروع من جراء حرمانه من قسم من جهازه الإداري القليل العدد أصلاً) ، فإنه ليس الشاغل الوحيد ولا حتى الرئيسي .

٢ - إن مشاركة الكوادر في العمل اليدوي وسيلة لتأمين الاتصال الذي لا غنى عنه مع الجماهير . إنها ، إذن ، التعبير

المحدد عن شعار الارتباط الوثيق بين الكوادر والجماهير .

٣ - يمكن القول ، بشكل أعمق ، ان مشاركة الكوادر في العمل اليدوي تجنبها الشعور بأنها مختلفة عن الجماهير ، معزولة عنها ، لها اهتمامات مختلفة ونط حياة مختلف .

ويُنظر الى هذه المشاركة على أنها بداية زوال الفرق بين العمل الذهني والعمل اليدوي ، بين عمل الادارة وعمل التنفيذ .

ونجد في الجهة المقابلة الاهتمام بمشاركة العمال اليدويين في مهام الادارة والتسهيل ، وذلك للسبب ذاته : النضال ضد أخطار التمايزات الاجتماعية .

كتب بو إيه - بو في مقالة له في مجلة « كوباسوسيااليستا » أن نظام دمج العوامل الثلاثة مطبق في الصناعة (كوادر التوجيه ، التقنيون - بما فيهم الاداريون المحترفون - والجماهير العمالية) ، ولكي يحدد ما أورده سابقاً ، أضاف بو إيه - بو : « خلال تطبيق نظام دمج العوامل الثلاثة ، تقوم كوادر الادارة والتوجيه بقسم من العمل المنتج ، ويقوم العمال بدورهم بقسم من العمل الاداري اليومي في مجال الإنتاج »^(٢) .

٤ - فضلاً عن الاهتمام بمنع نشوء تمايز اجتماعي يقوم على التقسيم الدائم للعمل (عمل التوجيه من جهة ، وعمل التنفيذ من

٢ - لم نشاهد في المشروعات التي زرنا اشكالاً محددة يتجسد فيها هذا الاهتمام . هذا اذا استثنينا مراتب الاستشارة (ندوات للعمال ، مؤتمرات لمندوبي العمال ، الى آخره) ؛ ولكن هذه مختلفة : لم تصبح بعد مشاركة شخصية في الادارة ، وانما هي أدوات رقابة ضعيفة على الادارة .

جهة أخرى) ، تجري محاربة موقف احتقان العمل اليدوي ، الذي يسهل وراثته عن مجتمع مقسم إلى طبقات وخاصة المجتمع الصيني القديم ، وذلك بواسطة مشاركة الكوادر في العمل اليدوي . والغاية هنا أن يكون موقف الجميع من العمل اليدوي منسجماً مع ما يتطلبه مجتمع يبني الاشتراكية ، أي أن يكون منسجماً مع متطلبات دكتاتورية البروليتاريا .

وما من شك في أن هذه المفاهيم والاهتمامات جد ملائمة لمتطلبات بناء مجتمع اشتراكي . ولكن يبقى لنا أن نتساءل عن فعالية هذه الإجراءات المختلفة على المدى البعيد في وضع توجد فيه أقلية من الكوادر وأكثريّة من العمل اليدويين المحبرين على القيام بمهام جسدية قاسية جداً (بسبب المستوى المنخفض لقوى الانتاج) ؟ وذلك بالرغم من الاحتياطات المتخذة حالياً والتي يبدو أنها قد اسهمت (مع غيرها) بالحيلولة دون بروز تمايز اجتماعي في الوقت الحاضر .

بعبارة أخرى ، هذا هو السؤال المطروح : هل يمكن للإجراءات المتخذة أن تؤدي إلى أكثر من تأخير بروز تمايز اجتماعي ، هذا التمايز الذي لا يمكن تفاديه إلا في مجتمع ذي قوى إنتاج متطرفة جداً ؟

الواضح أنه من الصعب جداً أن نجيب على هذا السؤال . كل ما نستطيع أن نقوم به هو صياغة بعض الملاحظات النظرية العامة حوله :

أ - إن وعي التناقض القائم بين المستوى المنخفض لتطور

قوى الإنتاج وبين المحافظة على بنية اجتماعية غير متمايزة يمكن أن يشكل ، منذ الآن ، حائلًا دون بروز هذا التمايز ، خاصة إذا أدى هذا الوعي إلى اتخاذ إجراءات رامية إلى كبح هذه النزعة .

ب - اذا لم تكن لهذه الاجراءات انعكاسات سلبية على تطور قوى الإنتاج (ويبدو حتى الآن أن ليس لها مثل هذه الانعكاسات) ، فإنها ما كافية لكي يؤدي التطور اللاحق لقوى الإنتاج إلى خلق ظروف جديدة تسمح بإزالة خطر التمايز الاجتماعي باضطراد .

تولد هذه الظروف الجديدة ، بشكل خاص ، نتيجة تطور التعليم الذي يزيد عدد الذين يستطيعون الاضطلاع بعمل ذهني وعمل يدوي في آن واحد ، بعمل توجيهه وعمل تنفيذه في آن واحد . وتولد هذه الظروف كذلك من تعديل طبيعة الأعمال نفسها : بفضل تقدم التقنية ، تصبح هذه الأعمال بشكل متزايد أعمال ادارة آلات وأعمال خلق ، الأمر الذي يقضي باضطراد على الأساس الموضوعي للتمايزات بين مختلف الأعمال .

ج - وفضلاً عن ذلك ، فإن امكان تقصير يوم العمل ، بفضل إنتاجية عمل متزايدة ، سوف يؤدي إلى وضع لا تستند فيه مهام التنفيذ كل وقت الذين يضططعون بها .

ولأن تطور قوى الإنتاج الحديثة يجعل هذه التحوولات المختلفة ممكنة التحقيق ، فإن المجهودات الرامية إلى تفادي ولادة تميزات اجتماعية جديدة ليست مجهودات طوباوية (على عكس ما كانت

عليه الأحوال قبل ظهور الصناعة الحديثة) . تكشف هذه المجهودات عن واقعية عظيمة . ولكن لا بدّ من أن نكرر أن النجاح النهائي لهذه المجهودات يتوقف على اتساع وسرعة النتائج التي يبلغها تطوير قوى الإنتاج نفسها . وسوف يتوقف هذا النجاح جزئياً على الاجراءات المتخذة في مجالات أخرى ، لأنّه يجب على هذه الاجراءات أن تحدّد بدورها عدداً معيناً من المواقف والتصرّفات .

٣ - الحدّ من الدوافع المادية

لا بدّ من ايراد الحدّ من دور الدوافع المادية والفردية ، والدور الكبير الذي تلعبه في المقابل الدوافع غير الاقتصادية والدوافع الجماعية ، وذلك ضمن الاجراءات والسمات المميزة لاسلوب بناء الاشتراكية في الصين .

ويرتبط هذا ارتباطاً مباشراً بالجهود المبذولة لضمان أن يؤدي تطور المجتمع الذي يبني الاشتراكية إلى اعتماد دوافع محددة ، دوافع منسجمة مع طبيعة الاشتراكية . وذلك على امل أن يسمح التطور الكامل لهذه الدوافع بولادة انسان جديد .

ت تكون الدوافع غير الاقتصادية بشكل أساسى من الاعتراف الاجتماعى بالصفات التي يكشف عنها كل فرد خلال عمله وخلال علاقاته مع الآخرين . وللمكانة المعطاة لهذا الاعتراف طابع تعليمي واضح . ليست المسألة مسألة «مكافأة » بقدر ما هي مسألة إبراز وتأكيد . الواقع أن الطابع التعليمي للتأكيد

العلني على القيمة الاجتماعية لبعض التصرفات أو الصفات لا يمكن أن يلعب دوراً إيجابياً إلا إذا كان هذا التأكيد اعترافاً جماعياً بقيمة اجتماعية سبق أن عاشها أو شعر بها عدد كبير من أفراد المجتمع ذاتياً.

ليس لعبارة « التفضيل الاجتماعي » مجرد معنى عام (أي أنها ليست مجرد تأكيد « مرتبة اجتماعية » عليها على القيمة الخاصة التي ينطوي عليها هذا التصرف أو ذلك الموقف) إن للعبارة معنى أكثر تحديداً أيضاً، أي اعتراف فئة اجتماعية معينة (وليس قائداً أو عدة قادة) بالقيمة الأنماذجية لتصرف أحد أعضائها . وهكذا ، ففي داخل المصنع أو فرقة العمل ، لا يُطلب من عمال المصنع أو الفرقة أن يحاكموا بعضهم البعض ، ولكن أن يُبَرِّزوا من قام بينهم بأعمال مرموقة .

طبعاً ، يتأثر هذا التفضيل الاجتماعي بمعناه الضيق إلى حد كبير بالأحكام القيمية الصادرة عن مراتب اجتماعية توحى بالاحترام ، ولكن لا يمكن لهذا التأثير أن يفعل فعله إلا عندما يشعر الناس بأن هذه الأحكام القيمية ليست كيفية ، بل هي على العكس من ذلك أحكام يعيشون صحتها ، ويكتشفون ملاءمتها لمتطلبات التطور الاجتماعي نفسها .

إن القيم المعترف بها بهذه الطريقة هي القيم التي لاحظ مؤسسو الاشتراكية العالمية ضرورة ولادتها ، أكان ذلك من خلال تحليل العلاقات بين البناء الفوقي والقاعدة الاقتصادية أم من خلال نضالات الطبقة العاملة ؟ لأن الطبقة العاملة لا تستطيع أن

تنتصر إلا بشجاعتها ، وإنكار الذات ، وروح التضامن ،
وأخلاصها لقضية تتخبطى وجود كل فرد من أفرادها .

وكما بين مؤسسو الاشتراكية العلمية ، فإن القيم التي تعطى
بناء الاشتراكية معناه والتي لا غنى عنها ، في التحليل الأخير ،
لتطور المجتمع الجديد الكامل (الذي يتعدّى كونه مجرد نمط
إنتاج جديد) هي بالضرورة نفي « للقيم » التي تحترمها المجتمعات
القائمة على استغلال الإنسان للإنسان أو على سيطرة المال .

إن المجتمعات الاستغلال هذه تنكر قيم المجتمعات غير
الطبقية . وبالتالي ، فإن القيم الجديدة تمثّل « العودة » إلى مستوى
إنساني واجتماعي أرفع ، إلى قيم احترامها الإنسان وحّن إلينا
دائماً ، وبجدتها المجتمعات الاستغلال نفسها ولكن بطريقة خبيثة
ومصلحية . وفي المجتمعات التي تتنكّر لهذه القيم في
ممارستها اليومية ، تكتسب هذه القيم مفعولاً تضليلياً إلا في حال
كونها ملحقة بمارسة ثورية تكون هي شرطها .

التصيرات التي يُشنّى عليها في الصين هي التي تتجلى في أعمال
الشجاعة ، ونكران الذات ، والإخلاص ، واللامصلحية ،
والمبادرة الخلاقية ، وخاصة عندما تكون هذه الأعمال صادرة
عن مجموعة (لأن السعي وراء شرف أو مجد شخصيّين فقط ليس
موضوع بحث هنا) . وهكذا ، فغالباً ما يكون الثناء موجهاً
إلى جميع أعضاء مجموعة عمل معينة ، وليس إلى تصرّف هذا
الفرد أو ذاك . ويكون هذا الثناء بشكل خاص من التأكيد
على القيمة الانموذجية التي ينطوي عليها هذا التصرف . نحن

وعيدون كل البعد هنا عن العامل المستاخانوفي^(*) (أو حتى عن العامل الفدائي ، «الأودارنيك») الذي يلمع من خلال صفاتة الشخصية بشكل خاص ، مع العلم انه لا يتحقق انجازات كمية في الغالب إلا بفضل تضخيمية الذين يعملون معه ، بينما نجده هو موضع التكرير والكافأة ليس فقط بالثناء الذي يغدق عليه وإنما بالمال الذي يعطى له ايضاً^(٣) .

إذا نظرنا الى الامر من منظار توزيع المداخيل ، نجد ان المستاخانوفية ، ونظام «الأجور التصاعدية» بشكل أعمّ (أي الأجور التي تزيد نسبتها عن نسبة تزايد المردود) يؤديان الى تميزات أكبر بكثير من التمايزات الناتجة عن مبدأ «لكل حسب عمله» .

وفضلاً عن ذلك ، فإن التمايزات في نظام الأجور التي كان يستفيد منها بعض الكوادر أو العمال الفكريين في الاتحاد السوفييتي ترتكز بطريقة ضمنية على الأقل (لأن العبارة لم تكن

* - العامل المستاخانوفي هو الذي ينتمي الى الحركة المستاخانوفية التي نشأت في الثلاثينيات في الاتحاد السوفييتي وسميت على اسم عامل المنجم ستاخانوف الذي ضرب رقماً قياسياً في استخراج الفحم . تعمل الحركة على تكثيف العمل بالتجاه زيادة انتاجيته . وهكذا ، يعمل المنتمون اليها خلال ساعات الفراغ ويتقاضون أجوراً إضافية على ذلك . (المترجم)

٣ - هذا لا يعني ان عدداً كبيراً من المستاخانوفيين لم يكن يتحرك بدافع الاخلاص لبناء الاشتراكية ، وانه لم يرهن عن هذا الاخلاص عملياً بالمساعدة التي كان يقدمها بدوره الى العمال الآخرين وذلك بتدریبهم على وسائل عمل جديدة بشكل خاص .

مستعملة آنذاك) على الفكرة القائلة انه لا غنى عن « الدوافع المادية » لتأمين التزايد المرجحى في عدد الكوادر التقنية وعدد الباحثين العلميين والمثقفين ، الى آخره . يشكك المسؤولون الصينيون في صواب هذه الحجة . فهم يثرون بالناس ، بنزوعهم نحو ان يكونوا مفیدین ، كما يثرون بالدوافع غير الاقتصادية .

وتجدر باللحظة أن ظروفًا تاريخية استثنائية تساعدهم على ذلك : شعب لم تلعب التمايزات المادية الفردية إلا دوراً محدوداً جداً في داخله ، وحزب ثوريان ولدا وترعرعا على أساس قيم أخلاقية قريبة جداً من القيم المطلوبة حالياً في مرحلة بناء الاشتراكية .

إذا كنا قد تكلمنا عن « الحدّ من » الدوافع المادية وليس عن « رفضها » ، فذلك لأن المكانة المعطاة للدوافع غير الاقتصادية في الصين ليست مماثلة لمثل هذا الرفض ، ولا لرفض تطبيق المبدأ الاشتراكي : « لكل حسب عمله » .

يحظى هذا المبدأ بقدر ما يمكن من الاحترام ، ولكنه تميّز بدقة عن الاستعمال المعتمم « للدافع المادي » . وذلك لأن الصينيين قد أدركوا أن حجة « الدفع » قد تحرّف الوضع في طريق التوزيع المتفاوت للمداخيل الى أبعد مما يتطلبه مبدأ « لكل حسب عمله » .

فلا بد إذن من التمييز بين تطبيق مبدأ « لكل حسب عمله » وبين فكرة مجاورة ولكنها مختلفة هي فكرة الدفع المادي . وسنحاول أن نتلهّى بسرعة كيف يبرز هذا التمييز في الممارسة

الاقتصادية الصينية، بواسطة امتحان أنماط اجور العمل في قطاع الدولة وفي الجماعيات الشعبية على التوالي :

أ - في قطاع الدولة ، نجد أن نظام التوزيع حسب العمل يعبر عن نفسه بوجود سلم للأجور (يحتوي على ثانية درجات بالنسبة للعمال اليدويين) . ومع ذلك يوجد تقييداً « لكل حسب عمله » وذلك إلى مدى عدم ارتباط الأجر المدفوع لكل عامل بالمردود الفردي الذي يقدمه ، لأن أجر العامل مدفوع على أساس شهري ويعتمد على مهارته فقط . ولم يكن بالإمكان وجود هذا التقييد لو لا وجود مستوى رفيع من الوعي الاجتماعي (أيضاً بمعنى وعي جماعي ، وتنظيم وضغط جماعيين) . وهذا هو الذي يجعلنا نأمل بأن الكل سيبذل جهداً لتجاوز المقياس رغم كونه يتقاضى أجراً محدوداً (ويبدو أن هذه هي الحال فعلاً بالنسبة لغالبية العمال العظمى) .

إن وجود « دافع مادي » محدود جداً يتجلّى كذلك في نظام المكافآت . فلنتذكّر أن هذه المكافآت تدفع لعمال قطاع الدولة الذي أتمّوا خطوة الانتاج وحققوا عدداً معيناً من الشروط الأخرى (خاصة فيما يتعلق بعلاقتهم بغيرهم من العمال في فرقتهم) .

إلا أن قيمة هذه المكافآت المنخفضة نسبياً (٧٪ من الأجر كحد أقصى) ، وإدانة الأجر بالقطعة وكون العمال اليدويين هم وحدهم المستفيدون منها ، كل ذلك يحدّ من دور هذه المكافآت كـ « دافع » ، ويحول دون تحولها إلى مصدر للتمايزات الاجتماعية .

ب - يجري تطبيق مبدأ « لكل حسب عمله » ، في الجماعيات الشعبية ، من خلال نظام نقاط العمل والمعايير . وبفضل وجود صندوق الخدمات ، يمكن الحد من بعض عواقب هذا المبدأ . فالواقع أن هذا الصندوق ، الذي يدخله قسم من إنتاج عمل كل فرقة ، يساعد على سد حاجات أعضاء الجماعية الشعبية (بغض النظر عن نوعية مساهمتهم في العمل) عندما تصادفهم بعض المصاعب (امراض ، حوادث ، الخ . . .) . وتوجد اجراءات مماثلة على الصعيد الاجتماعي في قطاع الدولة .

ان نوعاً من « الدفع المادي » آخذ بالظهور على صعيد الجماعيات الشعبية ، وذلك من خلال آليات متنوعة : زيادة سعر شراء بعض المنتجات للتشجيع على إنتاجها ، توزيع « نقاط صناعية » (تعطي الحق مثلاً بشراء الاسمنت أو المنتجات الصناعية الاستهلاكية) على الفرق التي تقدم كمية معينة من منتوج معين ، إلى آخره . ولكن هذا الدفع موجه للفرقة وليس للأفراد .

من الصعب أن نقرر ما إذا كان السماح بملكية قطعة أرض والتربية الفردية للمواشي عند أعضاء الجماعية الشعبية ، وحق شراء وبيع بعض المنتجات في الأسواق الريفية المعنية هو بمثابة « دفع مادي » أم انه اعتراف بحاجة موضوعية مرتبطة بضعف قطور قوى الإنتاج في الزراعة وتربية المواشي . ان غلبة تقنية الانتاج الفردية على تقنيات الانتاج يجعلنا نفكر بأن هذه « التنازلات » للفردية تعبر عن المستوى المنخفض لتطور قوى

الإنتاج في الزراعة (بما في ذلك الاستخدام الجزئي الموسمي) ، مثلاًما تعبّر عن الاضطرار إلى الدفع المادي لنوع من الإنتاج الزراعي .

والواقع انه في حال غياب ظروف انتاج تسمح باخضاع كمية ونوعية العمل اللتين يقدمهما كل واحد إلى رقابة اجتماعية (وهذا ممكّن فقط) ، في ظروف التنظيم المشجعة ، بالنسبة لبعض الأعمال المبذولة فردياً - وتقوم هذه الأعمال حالياً في الصين ضمن الإطار الجماعي للجمعيات الشعبية وعلى مستوى الفرقة) ، فإن كمية ونوعية العمل اللتين يبذلها كل واحد تعتمدان إما على الوعي الاجتماعي وأما على « المصلحة المادية » ان تجربة السنوات الأولى من الجماعيات الشعبية (عندما الغيت قطعة الأرض وتربيّة القائمتان على أساس فردي) قد بيّنت ان الوعي الاجتماعي ليس كافياً لكي يجعل الفلاحين يتنازلون عن « الإنتاج الفردي » لصالح نشاطات محددة ومحدودة ؟ الا ان الأهمية التي يكتسبها الإنتاج الفردي ضعيفة أصلاً ويجب العمل على التقليل منها أكثر فأكثر .

لاستخلاص نتيجة مما سبق ، يمكننا أن نقول إذن انه إذا كان لا يوجد رفض للـ « دفع المادي » فإن دوره الآني محصور بالحالات حيث قد يؤدي رفض السماح بها إلى انخفاض الإنتاج أو ركوده .

٣ - رفض قيم « مجتمع الاستهلاك »

وسيطرة البشر على منتجات عملهم

إذا حاولنا تعميق معنى ودالة « الانمودج » أو مثال التصرف المستخرج من اسلوب بناء الاشتراكية في الصين ، نرى ان هذا « الانمودج » يعني ، فيما يعني ، رفض « قيم » ما يمكن تسميته اليوم « مجتمع الاستهلاك » .

ان المجتمع الأميركي هو أوضح مثال على ذلك . ففي هذا المجتمع يسير « السباق من أجل الثروة » جنباً إلى جنب مع السباق من أجل « المكانة » الذي يشكل المتصوف الفاحش عنصراً أساسياً من عناصره . ويتميّز هذا المجتمع بشكل عام بدفع قوي للحاجات الجديدة يحرّكها خضوع البشر المتزايد لعالم الأشياء ، أي لمنتجاتهم هم ، وللسباق بين الشركات الرأسمالية سعياً وراء الربح . ويشعر الناس أكثر فأكثر أن هذا الدفع ، الذي يرتكز اليوم على الاستعمال المعتم للراديو والسينما والتلفزيون ، هو استنفاد مصطنع وعابث « لحاجات » تولّد عدم كفاية متزايدة . وتحتمل هذا المجتمع الاستنفاد المصطنع وعدم اشباع الحاجات وكأنها أقدار . ويعود السبب في ذلك إلى أن تزايد « الحاجات » ليس مدفوعاً إلى أقصاه سعياً وراء توازن نفسي أو اجتماعي أكبر ، وإنما سعياً وراء أرباح متزايدة إلى ما لا نهاية .

تلعب « زيادة المبيعات » والإعلان دوراً أساسياً في سباق الربح . فكلّاهما يولد المحرّكات الأكبر تميّزاً لمجتمع تسوده

التمايزات الاقتصادية . إن أحدى المميزات الخاصة لتزايد « الحاجات » في مثل ذلك المجتمع هو « المكانة الاجتماعية » و « إرضاء الذات » المرتبطان ببلوغ استهلاكات جديدة . وخلافاً لبعض التأكيدات والأوهام ، فإن هذا النوع من المجتمعات لا يشبع « الحاجات » باضطراد .

بل على العكس من ذلك ، فإن عدم الكفاية النسبية عند الأفراد مدفوع باستمرار إلى أمام ، مادام ذلك شرط تحقيق مبيعات وأرباح متزايدة . وهذا يحدد بدوره ، إلى مدى كبير ، طبيعة التجديدات (التي غالباً ما تكون ظاهرية وحسب) التي تقوم في نطاق انتاج السلع الاستهلاكية .

إن « انموج » السلوك المستخرج من اسلوب بناء الاشتراكية في الصين هو بطبيعة نفي لـ « انموج » مجتمع الاستهلاك . وبديهي أن المسألة ليست مسألة رفض استهلاك متزايد ، ولا التخلّي عن التطور السريع لقوى الانتاج . إن معرفة بسيطة بالجهودات المبذولة في الصين لزيادة الانتاج والاستهلاك كافية باقناعنا بذلك .

ويُنظر ، عن حق ، إلى جهودات تطوير قوى الانتاج على أنها ضرورية لبناء الاشتراكية . وينجم هذا بوضوح عن ادانة الأخطاء التي ارتكبت في الفترة الأولى من تأسيس الجماعيات الشعبية عندما ساد الظن بامكان الانتقال السريع إلى توزيع « حسب الحاجات » ، وذلك على حساب تطوير الانتاج الزراعي ، ومع خطر بروز استهلاك متزايد يؤدي إلى هدر حتمي .

ولكن إذا كانت زيادة الاستهلاك أحدى أهداف التطور الاجتماعي ، وإذا كانت مضاعفة قوى الانتاج وسيلة بلوغ هذا الهدف مثلما هي وسيلة بناء الاشتراكية بفضل سيطرة الإنسان المضطربة على الطبيعة ، فثمة سعي واضح جداً إلى تحاشي أن يؤدي المجهود الــادف إلى تحقيق تطور اقتصادي سريع إلى إهمال مجهودات أخرى . أي ان الجهد منصب على تحاشي أن يتحول التطور السريع الحتمي لقوى الانتاج ، على المدى البعيد ، إلى غاية بحد ذاته .

الهدف الذي يسعى إليه الصينيون هو حياة أغنى ، أكمل ، ذات نوعية أفضل تعطى الأولوية فيها لأشباع تلك الحاجات التي يعيشها البشر على أنها الحاجات الأساسية في المجتمع انعدم فيه السباق وراء الربح : التعليم ، الصحة ، التوازن النفسي ، النشاط الخلاق ، التضامن ، الاشتراك بالجهود الجماعي ...

ويؤدي هذا ، في الفترة الحالية من تطور قوى الانتاج في الصين ، إلى أسلوب حياة قائم على البساطة والمساواة ، ولكنه غير متقدس لأنه لا يعني بأي حال من الأحوال رفض التنوع المتزايد للمنتتجات إلى مدى ما يساعد هذا التنوع على تنمية الحاجات الاجتماعية التي يعيش الناس أهميتها المتزايدة باستمرار .

وهكذا ثمة سعي للانهاء الكامل لسيطرة منتجات عمل البشر عليهم ليس فقط بواسطة القضاء على سيطرة السوق على البشر وإنما بالقضاء كذلك على الاستلاب المتمثل بالسعى الدائم وراء أشياء جديدة وبالسباق الذي لا نهاية له وراء

حاجات لم يعد البشر أسيادها . المطلوب بمعنى آخر هو استبدال خضوع البشر لما يخلقونه بسيطرتهم على ما يخلقونه (منتجاتهم و حاجاتهم) . هذا شرط سيطرة البشر على تطورهم الاجتماعي وبالتالي شرط ولادة نشاط خلاق أصيل . طبعاً من زاوية النظر هذه ، يكتسب تحديد دور « الدوافع المادية » بعداً اضافياً .

عند هذه النقطة لابد من طرح بضعة أسئلة .

وأول هذه الأسئلة هي طبعاً : أليس رفض « انوذج » مجتمع الاستهلاك تعبير عن الاضطرار ، نتيجة الفقر الحالي ، إلى جعل الضرورة فضيلة ؟

لا يمكننا رفض هذه الإجابة رفضاً كلياً . ولكن يجب ان نرى محدودية دلالتها : توجد المجتمعات أخرى بفقر المجتمع الصيني أو حتى أفقره منه ، كالمجتمع الهندي مثلاً ، وبالرغم من ذلك فهي تسير في طريق « مجتمع الاستهلاك » وذلك طبعاً عند طبقاتها العليا ، ولكننا نعلم ان الطبقات العليا هي دائمًا التي تختار السير في هذا الطريق وذلك خدمة لصالحها باستمرار .

الصحيح في الأمر ان رفض انوذج مجتمع الاستهلاك يزداد سهولة عندما يكون الوضع أقل فساداً ، عندما لا يكون قد حمل بعد « الشوكة المسمومة » (لاستعمال تعبير انجلز في محتوى جديد) لل усили الدائم وراء شيء جديد . يطبع هذا السعي بشكل متزايد الرأسمالية في مرحلة انهايرها ، إلى درجة انه حتى عندما تكون معدلات نمو الرأسمالية مرتفعة ، نجد ان

الفائدة الاجتماعية لمضمون هذا النمو تتضاءل باستمرار .
ولا شك ان رفض انموذج مجتمع الاستهلاك يزداد سهولة في
مجتمع معين عندما يقترب هذا من أن يكون « صفحة بيضاء » ،
كما قال ماوتسى تونغ عن الشعب الصيني .

بفضل المستوى الذي انتطلق منه المجتمع الصيني نجد في
مستوى ان يخطط لنفسه طريقاً خاصاً قد يكون أفضل من أي
طريق آخر للوصول إلى المضمون الحقيقي لبناء الاشتراكية . من
هنا ، يكتسب الطريق الذي سلكته الصين ، برأينا ، قيمة
تجربة انموذجية .

ولا بد من أن نطرح على أنفسنا سؤالاً آخر أكثر أهمية من
السؤال السابق وهو : ألا يؤدي رفض التوتر أو حتى الكبت
الناتجين عن عدم اشباع بعض الحاجات إلى توقف حتمي لكل
تقدّم ؟

وأخيراً ، بامكاننا ان نتساءل : أليس تقدم قوى الانتاج ،
أساس كل تقدم آخر ، وليد الجدلية بين الحاجة والبيئة ؟
ألا يولد الانسان حاجات جديدة وهو يغيّر محیطه سعياً
وراء اشباع حاجات يحس بها سلفاً ؟ ألا يقوده ذلك إلى بذل
جهد جديد للسيطرة على الطبيعة وتغييرها ، فاتحاً بذلك دررة
من التحولات ، تحولات الانسان نفسه وتحولات العالم ؟

وإذا حاولنا ايقاف هذه الدورة التي تتغذى من البوت
الفاصل بين الحاجات وبين امكان إشباعها رأساً ، ألا نعرض
بذلك مسيرة البشرية إلى أمام للتوقف ؟

بديهي ان بامكاننا رفض هذا السؤال . وذلك بحججة ان لا علاقه له بالظرف الراهن ، لأن الشعب الصيني ما زل يحيابـهـ العـدـيدـ منـ الحاجـاتـ الفـرـديـةـ وـ الجـمـاعـيـةـ التـيـ لمـ تـشـبـعـ بـعـدـ رـغـمـ شـعـورـ النـاسـ بـهـاـ ؟ـ اوـ بـأـنـ نـقـولـ انـ اـمـكـانـ تـوقـفـ تـطـوـرـ قـوىـ الـانتـاجـ نـتـيـجـةـ تـكـثـيفـ لـالـحـاجـاتـ اـمـرـ لـنـ يـهـزـ الاـ فـيـ المـسـتـقـبـلـ
الـبعـيدـ .

ولـكـنـ السـؤـالـ يـظـلـ مـطـرـوـحاـ .ـ وـ الـاجـوبـةـ التـيـ يـمـكـنـ أـنـ نـقـدـمـهـاـ لـهـ عـدـيدـةـ .ـ وـ يـبـدوـ انـ الـاجـابةـ التـالـيـةـ هـيـ اـكـثـرـ جـذـرـيـةـ:ـ اـنـ اـنـقـولـ بـأـنـ الـبـشـرـ سـيـسـيـطـرـونـ عـلـىـ مـنـتـجـاتـهـمـ وـ حـاجـاتـهـمـ لـاـ يـعـنيـ ،ـ بـأـيـ حـالـ مـنـ الـأـحـوـالـ ،ـ اـنـهـ مـجـبـرـونـ عـلـىـ الـاتـجـاهـ نـحـوـ وـضـعـ رـاـكـدـ نـتـيـجـةـ اـنـعـدـامـ التـوتـرـ بـيـنـ الـحـاجـاتـ وـ اـمـكـانـ اـشـبـاعـهـاـ .

إـذـاـ سـيـطـرـ الـبـشـرـ عـلـىـ حـاجـاتـهـمـ فـهـذـاـ يـعـنيـ كـذـلـكـ اـنـهـمـ سـيـسـمـحـونـ لـهـذـهـ الـحـاجـاتـ بـأـنـ تـتـطـوـرـ إـلـىـ درـجـةـ توـلـيدـ تـوتـرـ ،ـ وـ لـكـنـ لـيـسـ أـكـثـرـ مـنـ الـلـازـمـ ؟ـ وـ عـلـىـ شـرـطـ عـدـمـ خـلـقـ شـعـورـ دـائـمـ بـعـدـ الـكـفـاـيـةـ .

وـ فـضـلـاـ عـنـ ذـلـكـ ،ـ فـإـذـاـ كـانـ التـوتـرـ ضـرـوريـاـ لـلتـقـدمـ ،ـ فـهـذـاـ لـاـ يـعـنيـ اـنـ يـجـبـ أـنـ يـكـوـنـ «ـ فـرـديـاـ »ـ بـالـضـرـورـةـ .ـ بـامـكـانـهـ أـنـ يـنـمـوـ فـيـ دـاخـلـ مـجـمـوعـاتـ كـبـيرـةـ إـلـىـ حدـ ماـ ،ـ وـ اـنـ يـفـقـدـ طـابـعـهـ الـوـحـشـيـ وـ الـخـرـبـ عـنـدـمـاـ يـعـبرـ عـنـ نـفـسـهـ مـنـ خـلـالـ وـعيـ جـمـاعـيـ دـيـنـامـيـ .

وـ قـدـ يـولـدـ هـذـاـ التـوتـرـ فـيـ جـوـ آـخـرـ غـيرـ جـوـ الـاسـتـهـلاـكـ .

بامكانه أن يولد رأساً وبالتحديد في مجال الخلق والسيطرة على الطبيعة .

أليس هذا ما يحصل جزئياً حالياً في العلم الحديث الذي ينزع أكثر فأكثر إلى أن يتطور وفق جدليته الداخلية : حل المشكلات التي يطرحها عليه تطوره نفسه دون أي كسب مادي للمدين يبذلون هذا الجهد في البحث الدائم .

ان تطور المعرفة والتقدم التقني في العالم الرأسمالي هما بالطبع فرصتان لزيادة الارباح ، ولكن هذا هو نتاج الرأسمالية نفسها وليس ضرورة من ضرورات تطور العلم والمعرفة . فالارباح لا تعود للباحثة والعلماء . ذلك ان تطور العلم في الوقت الحاضر هو تطور مباشر لقوة الانتاج قد يولد منه تطور في الحاجات ولكن الى مدى ما يوجد سعي اجتماعي وراء هذا التطور .

إذا قبلنا بهذا التحليل فإن « خطر » توقف تطور قوى الانتاج والركود الاجتماعي الذي قد ينتج عن سيطرة دينامية حاجات البشر عليهم ، يبدو وكأنه ليس مجرد خطر بعيد ، وإنما وهم من الأوهام . إلا إذا كنا نعتقد أن الإنسان سوف يتمتنع عن جني ثمار تطور المعرفة والعلم ، فيصبح هذا التطور ليس مجرد غاية من غايات النشاط البشري ، وإنما غايتها الوحيدة ، وهذه فرضية تتناقض مع كل تاريخ الإنسانية الماضي .

فلنعد الى الحاضر . لا بدّ لنا من أن نشدد ايضاً على التطور الاقتصادي ، الذي يخدم تطوراً اجتماعياً عاماً ، وهو أحد الشواغل الأساسية عند القادة والاقتصاديين الصينيين في الوقت

الحاضر . وفضلاً عن ذلك ، فإن هذا الشاغل يعبر عن نفسه في شعار « الاعتماد على النفس » أو « تطوير أنفسنا بأنفسنا ». وهو الشعار الذي يميز المرحلة الراهنة من بناء الاشتراكية في الصين ويساهم في أن يضفي عليها طابعاً خاصاً .

٤ - معاني شعار « الاعتماد على النفس »

يحتوي هذا الشعار على معنى أقل عمقاً ودواه من الشعارات المرتبطة بالاعتبارات السابقة . هذا لا يعني أن الشعار لم يكن أو لا يزال يملك القدرة على تعبئة الطاقة وشحذ المخيلة ، ولكن أهميته مرحلية ، فهي مرتبطة جزئياً بالمصاعب التي اضطرت الصين إلى تجاوزها بعد السحب السريع لمساعدة السوفيتية في تمويل ١٩٦٠ .

من المعترف به عادة أن أحد حدود صواب هذا الشعار هو الاعتراف العلمي باللجوء الضروري إلى التجارة الدولية بوصفها وسيلة للحصول على منتجات معينة بشروط أفضل من شروط الانتاج المحلي .

إن شعار « الاعتماد على النفس » لا يعني إذن رفض منافع التجارة الخارجية ، ولكنه موقف من توسيع حصة هذه التجارة في عملية تغطية حاجات البلاد .

وهو يعني أيضاً ضرورة بذل جهد منظم لتوفير براءات اختراع ومخترعات وعلماء وتقنيين محليين . والحق يقال أن هذا الجهد مماثل للجهد الذي بذله الاتحاد السوفييتي خلال خططه

الخمسية الأولى ؟ ولكنه أكثر كثافة (نظرًا للموارد المتوفرة للصين) وأرفع قيمة .

لقد أصبح بقدورنا اليوم أن نضع التصاميم لحسابنا ، وأن نبني بالاعتماد على قوانا التقنية العديدة من المشروعات الهامة كمناجم الفحم الحديثة التي تبلغ طاقاتها الإنتاجية مليون طن سنويًا ، ومصانع الصلب ذات الطاقة السنوية البالغة ١٥٠٠٠٠٠ طن من الصلب . ومصانع السهاد الكيماوي ذات الطاقة السنوية البالغة ٢٥ ألف طن من الأمونياك التركيبي ، ومصانع الآلات الثقيلة ، ومحطات توليد الكهرباء ذات الطاقة البالغة ٦٥٠ الف كيلوات ، إلى آخره . ويبرهن هذا على أننا قد ضاعفنا ، على نحو ملحوظ ، القوة التقنية للتجهيز الصناعي في بلدنا وأن مستوىانا التقني قد ارتفع إلى حد كبير ...

... كانت نسبة التجهيز الذاتي من الآلات حوالي ٥٠٪ خلال الخطة الخمسية الأولى وقد بلغت ٨٥٪ خلال الخطة الخمسية الثانية . وكانت نسبة التجهيز الذاتي من الصلب المصفوح حوالي ٧٥٪ خلال الخطة الخمسية الأولى ، وقد بلغت حوالي ٩٠٪ خلال الخطة الخمسية الثانية »^(٣) .

من الخطير إعطاء هذا الشعار دلالة أكبر من دلالته المعقولة . وهذا يصح بشكل خاص على البلدان الأخرى الأصغر من الصين أو الأقل امتلاكًا منها للموارد والتي تريد تطبيق هذا الشعار

٣ - بو إي - بو ، مجلة « كوباسوسيايلستا » ، تشرين الأول ، ١٩٦٣ (ص ٢٥) .

دونما اعتبار لوضعها الخاص . فقد يحرّ ذلك العواقب الوخيمة على هذه البلدان : إذ يوزع المجهود على مجموعة أهداف غير شاملة ، عاجزة عن تلبية المتطلبات التقنية للإنتاج الحديث ، فـنـتـجـ عنـهـ بالـتـالـيـ صـعـوبـةـ بـالـغـةـ فـيـ موـاـصـلـةـ التـطـوـرـ وـبـعـضـ العـجزـ عـنـ الـمـارـكـةـ بـالـتـجـارـةـ الـعـالـمـيـةـ عـلـىـ نـحـوـ مـفـيدـ .

ولكن خطر إعطاء شعار « الاعتماد على النفس » دلالة أكبر من دلالته المعقولة ، وارد بالنسبة للصين كذلك . قد يقول البعض أن لا وجود له بالنسبة للمنتجات الصناعية لأنـهـ يـكـنـ أنـ تكونـ المـنـشـآـتـ الصـنـاعـيـةـ فـيـ بـلـدـ وـاسـعـ كـالـصـينـ منـ الـكـبـرـ بـحـيـثـ تـفـيـدـ مـنـ التـقـدـمـ الـذـيـ أـحـرـزـتـهـ التـقـنـيـةـ الـحـدـيـثـةـ . ولكنـ هـذـاـ القـوـلـ يـتـنـاسـىـ أـنـ لـوـ الـاعـتـمـادـ الـوـاسـعـ عـلـىـ التـجـارـةـ الـعـالـمـيـةـ ،ـ فـإـنـ حـجمـ الـوـحدـاتـ الصـنـاعـيـةـ الـتـيـ يـمـكـنـ إـنـشـأـهـاـ فـيـ وـقـتـ مـعـيـنـ لـاـ يـتـوقفـ عـلـىـ حـجمـ الـبـلـدـ وـحـسـبـ وـإـنـماـ عـلـىـ عـامـلـيـنـ هـامـيـنـ أـيـضاـ هـماـ :

أـ)ـ النـدرـةـ الـنـسـبـيـةـ فـيـ مـوـارـدـ التـجـهـيزـ وـفـيـ التـقـنـيـنـ (ـهـذـهـ النـدرـةـ الـتـيـ تـتـزـاـيدـ بـتـزاـيدـ عـدـدـ الـوـحدـاتـ الصـنـاعـيـةـ الـوـاجـبـ بـنـاؤـهـاـ فـيـ وـقـتـ وـاحـدـ ؛ـ بـ)ـ النـدرـةـ الـكـمـيـةـ فـيـ الـحـاجـاتـ إـلـىـ بـعـضـ الـمـنـتـجـاتـ الصـنـاعـيـةـ دـاـخـلـ الـبـلـدـ ،ـ وـتـتـفـاقـمـ هـذـهـ النـدرـةـ بـقـدـرـ مـاـ يـكـونـ مـسـتـوـىـ التـطـوـرـ الـاـقـتـصـاديـ الـعـامـ لـلـبـلـدـ مـنـ خـفـضـاـ .

وـالـوـاقـعـ أـنـ الـمـارـسـةـ الـاـقـتـصـاديـ الـصـينـيـةـ قـدـ تـمـكـنـتـ ،ـ خـلـالـ السـنـوـاتـ الـأـخـيـرـةـ خـاصـةـ ،ـ مـنـ أـنـ تـقـلـصـ بـشـدـةـ مـنـ عـدـدـ الـمـهـاـتـ الصـنـاعـيـةـ الـتـيـ يـجـرـيـ تـنـفـيـذـهـاـ فـيـ آـنـ وـاحـدـ .

وـيـعـنـيـ هـذـاـ التـقـلـيـصـ الشـدـيدـ الـحـدـ مـنـ الـمـجاـلـاتـ الـتـيـ يـتـقـرـرـ فـيـهـاـ

« الاعتماد على النفس » بأسرع وقت ممكن . ويحري اختيار مجالات أخرى يُقبل فيها الاتكال على الواردات لأجل ليس بقصير . وهكذا تجري العودة الى المشكلات التي يخلقها التقسيم الدولي للعمل .

ولكن يبدو أن الخطر الناجم عن إعطاء أهمية كبيرة لشعار « الاعتماد على النفس » يرد في مجال البحث التقني كذلك ، فيخشى في هذا المجال أن يؤدي الشعار الى بعثرة الموارد الثمينة ، موارد الباحثين الموهوبين وأدوات المختبر .

إذا انصبّ البحث ، في كافة المجالات ، على إعادة اختراع الوسائل التقنية المطبقة في بلدان أخرى (حتى ولو رافق ذلك إجراء تحسينات عليها) عوضاً عن استعمال الوسائل التقنية المعتمدة في بلدان أخرى (الذي يعني شراء براءات اختراع أجنبية في مجالات مختارة) ، تخشى إضاعة الكثير من الوقت سعياً وراء ردم تأخر أصلي « على جبهة واسعة جداً » . وقد يكون من الأفضل السعي للوصول بأسرع وقت ممكن الى المستوى التقني العالمي الأكثر تقدماً في بعض المجالات التي جرى اختيارها بعناية . لأجل ذلك يجب تركيز الإمكانيات المتوفّرة من باحثين وأدوات مختبر في بعض القطاعات المختارة بغية تحقيق سبق تقني ، واحتلال المكانة الأولى في العالم في هذه القطاعات ، الأمر الذي يشجع كثيراً على نمو علاقات اقتصادية دولية لصالح الصين . طبعاً ، تعتمد زيادة اتساع القطاع المنوي تحقيق سبق تقني فيه على زيادة عدد الباحثين . ومن الواضح ان هذه الملاحظات

لا تتعلق بشعار « الاعتماد على النفس » وإنما فقط بالاتساع الذي يمكن أن يكتسبه هذا الشعار .

يدعى ان مجرد صيغة « الاعتماد على النفس » لا تحمل ، ولا تدعى انهـ ما تحمل ، المشكلات النظرية التي تطرحها ضرورة التقسيم الاشتراكي الدولي للعمل . فقد ولد هذا الشعار من ضرورة مزدوجة : ضرورة سياسية عامة : تجاوز المصاعب المتأتية من سحب المساعدة السوفيتية ؟ وضرورة اقتصادية : تأمين تعبيئة الطاقات البشرية والمادية بأفضل طريقة . ويبدو وفق هذا المقياس ان الشعار شعار صحيح أساساً يتمتع ولا شك بأهمية عامة بالنسبة لمجتمع البلدان غير المصنعة .

لقد كان مصدر نجاحات عديدة في الصين . يبذل جهد خارق لاثارة روح الاختراع عند العمال في داخل المصانع نفسها (حيث أدى الشعار إلى التخلّي عن الحد الأقصى من مساعدة الدولة لتحقيق التقدمات التقنية) هذا ما تشهد عليه أعداد كبيرة من المصانع الصينية والجماعيات الشعبية .

وبغض النظر عن أهداف الشعار المادية ، فهو يشكل صيغة اكتسبت قيمة تعلمية وايديولوجية عميقه ، الأمر الذي يشكل أحد العناصر الأساسية للمرحلة الحالية في الصين .

٥ - دور التثقيف السياسي والايديولوجية والتنظيم

يمكن القول بشكل عام ان أحد أبرز سمات بناء الاشتراكية هي التغلغل العميق للشعارات بين الجماهير واستيعاب الجماهير

لهذه الشعارات وترجمتها إلى ممارسة يومية في المدن كما في القرى . وهذا ما يمكن مشاهدته إلى زيارة المصانع والجماعيات الشعبية^(٤) . وها نحن نشهد هنا برهاناً جديداً على أن الأفكار تتحول إلى نوع من القوى المادية عندما تستحوذ على الجماهير^(٥) .

(٤) نجد في الأرياف مثلاً ان الشعار المتعلق بأهمية الاختبار وأهمية الاختبار في الزراعة بشكل خاص (الشعار الذي تكرره القيادة الصينية كثيراً) يجد ترجمته العملية في وجود حقول اختبار في عدد كبير من الجماعيات الشعبية يختبر فيها ، بعنایة ومثابرة مرموقين ، شتى الوسائل التقنية الزراعية أو حتى مختلف المزروعات الجديدة .

(٥) ان هذه القوى التي تعبر عن نفسها في مشاركة الجماهير الحيوية والخلاقة في عملية البناء قد برزت أيضاً بزخم في بعض المراحل في الاتحاد السوفييتي ؛ ولكن هذه القوى برزت في المدن السوفيتية ولم تعرف اتساعاً في الريف كالذي عرفته في الصين . ويعود السبب في ذلك ، ولا شك ، إلى الطابع الفلاحي العميق جداً الذي كان للثورة الصينية إلى جانب كونها ثورة عمالية .

يمكن العودة إلى المجلة السوفيتية « قضايا تاريخ الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي » ، ١٩٦٣ ، رقم ٧ ، صفحة ١٢٤ ، لابراز الفروقات العميقية في ظروف تغلغل الحزب بين الجماهير الفلاحية في الصين والاتحاد السوفييتي . قبل عام ١٩١٧ كانت يوجد في الاتحاد السوفييتي أربع خلايا فلاحية تضم ٤٩٤ عضواً ؛ في نهاية ١٩١٧ ، ٢٠٣ خلايا تضم ١٢٢ عضواً ؛ في ١٩١٨ ، ٤٢٣ خلايا تضم ١٤٧٩٢ عضواً . ولكن تجدر الملاحظة أن نفوذ الحزب في الريف كان يتعدى بكثير ما قد توحى به الأرقام ، ذلك أن برنامج الحزب البلشفي قد وضع بالتحالف مع الاشتراكيين الثوريين اليساريين الذين كانوا يستمدون قوتهم من الجماهير الفلاحية وحدها تقريراً . ومهما يكن من أمر ، يبقى فارق هام جداً بين هذا الوضع ووضع الحزب الشيوعي الصيني الذي تسلم ←

ويتأمن انتقال الشعار إلى مستوى الممارسة اليومية في الصين

→ السلطة بعد أكثر من عشرين سنة من النضالات التي قادتها الطبقة العاملة ولكن بالاستناد إلى الأرياف، ويقودها حزب وجيش ثوريان يضمان اغلبية فلاحية. ان مشاركة فلاحي الاتحاد السوفييتي الأقل عمقاً وابتكاراً في تقدم الزراعة يفسر لماذا اضطر الاتحاد السوفييتي إلى التصرف تجاه الفلاحين بطريقة مخالفة لتصرف السلطة الثورية في الصين . من هنا كان تدخل الكوادر السياسية والإدارة الدائم في القرارات الجارية المتعلقة بالزراعة السوفيتية ، ومن هنا ، في الوقت نفسه ، النواقص الختامية الناتجة عن عمل الكوادر التي غالباً ما تكون ضعيفة الصلة بالجماهير .

وقد برزت هذه النواقص على المستوى التقني بشكل خاص إما بالاضطرار إلى مراقبة اقمام الفلاحين لعملهم يوماً بعد يوم (وهذا هدف تحقيقه شبه مستحيل ، وقد أدى السعي إلى بلوغه إلى اجراء تعديلات دائمة على أشكال تعبيء الفلاحين ، وأخيراً إلى الالتجاء إلى « الدوافع المادية » التي كانت مهملاً جداً في السابق)، وأما بتطبيق الشعارات التقنية بدون معرفة محددة كافية ، الأمر الذي يؤدي إلى نتائج غالباً ما تكون مخيبة للآمال ، منها مثلاً زراعة الذرة في مناطق لا تصلح لها .

وبديهي أن اشتراك الجماهير وحماسها لا يكفيان كضمان ضد الأخطاء التقنية والاقتصادية . وهكذا فإن حملة حصاد قصب السكر في كوبا ، خلال المرحلة الأولى من الثورة ، قد ذهبت إلى أبعد مما كان مرجواً لها نتيجة المبادرات التي أخذتها الجماهير التي لم يرسم لها أحد حدود الشعارات بشكل واضح . خلال فترة أقرب في كوبا أيضاً ، تقرر إعادة زرع مساحات جديدة بقصب السكر . وقد تمت الزراعة أحياناً (وهنا أيضاً نتيجة مبادرة الجماهير) في مناطق كان الأفضل أن تترك لمزروعات أخرى (في المناطق المتاخمة للمدن حيث كان الأفضل زراعة الخضار عوضاً عن زراعة قصب السكر) . ويبين ذلك أن تفلغل الشعارات بين الجماهير ، إلى مدى ما الجماهير مستعدة للاستجابة لهذه الشعارات ، يجب أن يسير جنباً إلى جنب مع تفسيرات مفصلة بما فيه الكفاية حق لا تتعدى الجماهير الحدود المعقوله .

بواسطة بجهود دائم في التثقيف السياسي والتربية اليدиولوجية والتنظيم .

خلال هذه الأشكال الثلاثة من النشاط الاجتماعي ، يساهم الوعي الثوري في زيادة قوى الانتاج .

وإذا كان الأمر كذلك ، فمن البداهة أن الجماهير لا تتحرك بشكل رئيسي بفعل « المصلحة المادية » وإنما تتحرك أيضاً وبشكل خاص بفعل مثال ؟ وهذا ما ينساه بسهولة أولئك الذين لا يرون في المادية الاقتصادية إلا مفهوماً « مادياً » ضيقاً ، أي مفهوم ميكانيكي^(٦) .

ان التربية اليدиولوجية والتثقيف السياسي اللذين يسمحان بتحويل الشعارات الى قوة حية فاعلة على نطاق واسع لا يتطرقان باستمرار الا بفضل دعم التنظيم (تنظيم الحزب وتنظيم الجماهير) . ولكن يفقد هذا الدعم فعاليته الا إذا كان التنظيم قائماً على أسس صحيحة وحائزاً على ثقة الجماهير . ولا يمكن اختياره على هذه الثقة إلا في ظروف تاريخية معينة عندما يتمكن التنظيم من إثبات فعاليته بوضوح ؟ ولا يمكن المحافظة على هذه الثقة إلا بفضل صلة وثيقة بالجماهير وبفضل بجهود دائم يهدف إلى إشراكها في فهم الأحداث والشعارات والقرارات . وفي حال غياب هذا الاشتراك ، يصبح التنظيم « أوامر » فتنكفيء الجماهير

(٦) انتشر هذا الانحراف عن الماركسية في روسيا انتشاراً كبيراً . وقد أداه بلخانوف منذ عام ١٩٠٠ في صحيفة « رابوتشي ديلو » ، واطلق عليه اسم « النزعة الاقتصادية » .

على نفسها ، أي أنها لا تطير الشعارات القادمة من فوق إلا بعد لائي أو حتى بسوء نية .

ان الدور الذي يلعبه التنظيم والتفسير والأفكار هو إذن دور حاسم في ضمان نجاح اسلوب عمل وقيادة كالذى يتميز به اسلوب العمل فى الصين . من هنا كانت الأهمية الكبرى المعطاة فى هذا البلد لحملات التفسير ، فضلاً عن الجهد الدائم فى التربية الایديولوجية الذى يُدعى إلى الاشتراك فيه جميع الذين قد يكون لهم تأثير على الجماهير : كتاب ، مؤلفون مسرحيون ومؤلفو أدب ، منتجو أفلام ، إلى آخره . لهذا يصح القول إلى حد كبير ان النجاحات التي أحرزتها الصين في بناء الاشتراكية هي نتيجة التغلغل العميق بين الجماهير ، لمُثُلِّ الاشتراكية وللمواقف ومعايير التصرف النابعة من هذه المُثُلِّ . وتصل الأحكام القيمية « نماذج » التصرف التي تلي متطلبات بناء الاشتراكية إلى الجماهير باستمرار وبشتى الطرق .

ومع ذلك فان هذا العمل الایديولوجي المثابر وهذا التثقيف السياسي العميق والدجوى إلى « إعادة التثقيف » أو « إعادة القولبة » لا تحول كلها دون إثارة عدد كبير من الأسئلة . وترتبط هذه الأسئلة أساساً بالعلاقات بين القيادة السياسية والجماهير .

الواقع انه ما دامت التربية الایديولوجية والشعارات ومبادئ التنظيم وغيرها تنبثق من قيادة سياسية محترمة تعرف كيف تفسر وتقنع ، يبقى خطر أن يكون تيار الأفكار والأحكام والتقييمات تياراً يتحرك من فوق تحت بشكل رئيسي ،

اي من القيادة السياسية إلى الجماهير ، وليس العكس . ان دعوة الكوادر السياسية الصينية إلى البقاء « بين الجماهير » تهدف بالتحديد إلى مواجهة هذا الخطر . ويفد هذا الوجود بين الجماهير ، الأمر الذي يسمح للقيادة الأساسية بأن تأخذ بعين الاعتبار المشاعر والأحكام والآراء خلال صياغة تقديراتها الخاصة وشعاراتها ، وهو ضروري وبالتالي لتصحيح مواقف الذين أخطأوا أو بالغوا في حالات معينة .

يبدو أن هذا الحوار المنظم (أي الذي يمر عبر قناة المنظمات) بين الجماهير والقيادة السياسية هو أساس كل ديمقراطية اشتراكية حقيقة وشرطها الضروري . ولكن يجب المحافظة باستمرار على الشروط التي تسمح بنمو حوار حقيقي . وإذا لم يكن الأمر كذلك ، إذا توقفت عملية صياغة وجهات نظر واضحة من قبل القيادة السياسية بسبب أو لآخر (أشكال تنظيمية جامدة جداً ، قسوة شديدة تجاه الذين يوجهون النقد أو حتى مجرد القساوة تجاه الذين يتحفظون أو يثرون الشكوك ...) وإذا لم يعد بالإمكان أن تعبر وجهات النظر هذه عن نفسها أو أن تتجسد ، ينعدم آنذاك الحوار الفعلي ، ولا تعود القيادة السياسية تسمع من الجماهير إلا صدى أقوالها هي ، وذلك حتى لو كانت هذه القيادة راغبة ذاتياً بالانتباه إلى ما تفكر به الجماهير . عندما تسير الأمور في هذا الاتجاه – وهي تسير في هذا الاتجاه بسهولة إذا انعدم الحذر خاصه عندما تكون الجماهير مانحة ثقتها للقيادة وتكون هذه القيادة غير منفتحة على الآراء

المعارضة – تزعزع الضمادات التي تقدمها الديقراطية الاشتراكية ضد الأخطاء والمبالغات نحو الاضمحلال . فيتعذر عند ذاك تصحيح الأخطاء والمبالغات الا بعد أن تبرز نتائجها بوضوح .

عندما تضمحل الظروف المحددة لسير الديقراطية الاشتراكية خلال مرحلة زمنية طويلة إلى حد ما ، كما حصل في الاتحاد السوفييتي ، يؤدي هذا الاضمحلال إلى أخطار كبيرة جداً .

فيتتجز عنها اضمحلال الفكر النبدي (الذي هو جوهر الفكر الماركسي) كاينجم اتجاه نحو تكون رؤية بيانية للمشكلات ونحو صياغة أحكام قيَّبلية جامدة . ويتفاقم خطر مثل هذا الاضمحلال عندما تكون الشعارات ونماذج التصرف التي تقتربها القيادة السياسية في الفترة الاولى والتي تتبنّاها الجماهير تستجيب على نحو أفضل لمتطلبات التطور وذلك خلال حقبة زمنية طويلة نسبياً . وفي مثل هذه الظروف ، إذا لم يتم التحضير المستقبل بشكل واف بواسطة تنمية الفكر النبدي ، يواجه المجتمع خطر انحباسه في قالب من الأفكار والشعارات وأشكال التنظيم والأحكام وما شابه تتلاءم تماماً مع متطلبات حقبة معينة ولكنها ، ابتداء من لحظة معينة ، لم تعد تتلاءم مع متطلبات الحقبة الجديدة .

فيكون البديل إما الركود وإما الأزمة الایديولوجية التي يتتعذر على الوضع أن يواجهها لأنّه ترك الفكر النبدي في الحقبة السابقة ليضمحل .

ويبدو انه ليس بالامكان تفادى مثل هذه الأخطار إلا بالاحتفاظ الحي الدائم بوعي الطابع التاريخي ، وبالتالي الآني ،

لم تطلبات كل حقبة ، إلا إذا وضعت الأفكار والأحكام القيمية والشعارات وأشكال التنظيم باستمرار على محك الفكر النقدي الذي يبيّن نواقضها الراهنة وحدودها وخصوصاً طابعها المرحلي . وأخيراً ، فإن المقدرة على المحافظة على حيوية هذا الفكر النقدي هي ، في التحليل الأخير ، مقياس نجاح أيّة ديمقراطية ثورية ومحك للاخلاص للماركسية . وبديهي أن تختلف الظروف المحددة للاحتفاظ بالفكر النقدي باختلاف الظروف التي يجدد المجتمع نفسه فيها في فترة معينة ووفقاً للتقالييد التاريخية لكل مجتمع . ويحق لنا أن نتساءل إذا لم تكن توجد ظروف تجعل من المحافظة على هذا الفكر النقدي أمراً مستحيلاً خلال فترة معينة .

ان الملاحظات السابقة قد أبعدتنا إلى حد ما عن تحليل المميزات الخاصة لبناء الاشتراكية في الصين . أقول إلى حد ما ، لأن هذه الملاحظات قد قادتنا إلى إلقاء الضوء على بعض الأخطار التي يحملها اسلوب بناء الاشتراكية في ذلك البلد . ومع ذلك يصح القول ان هذا الاسلوب هو الاسلوب الذي يلائم وضع الصين . ان ذكر الأخطار التي ينطوي عليها هذا الاسلوب في بناء الاشتراكية لا يفيد الا للمساعدة على التفكير حول الظروف التي تسمح بتخفيف هذه الأخطار إلى الحد الأدنى .

٣ - استنتاجات

بعد أن وصلنا إلى هذه النقطة ، نريد أن نختم بـ التجاه موضوعين : موضوع المطابقة والتناقض بين قوى الإنتاج وعلاقة الإنتاج في المرحلة الحالية في الصين ، وموضوع الأهمية الدولية للاندوزج الصيني في بناء الاشتراكية .

١ - المطابقة والتناقض بين قوى الإنتاج وعلاقة الإنتاج في المرحلة الحالية في الصين

من الواضح أن إنشاء علاقات ملكية وأشكال إنتاج اشتراكية - أي علاقات ملكية وأشكال إنتاج هي الأكثر تقدماً الآن - في بلد ذي قوى إنتاج بطيئة النمو ، يعني إدخال تناقضات معينة بين علاقات الملكية وأشكال الإنتاج من جهة وقوى الإنتاج من جهة أخرى .

إن ما يميز هذه التناقضات ، في الوضع الراهن ، هو أن

علاقة الملكية وأشكال الانتاج « متقدمة » على تطور قوى الانتاج . وهذا « التقدم » بالذات ، والطابع المحدد للتناقضات الناجحة عنه ، يؤديان إلى افتتاح طريق تطور متسارع إذا تمت السيطرة على هذه التناقضات بشكل فعال . لأن قوى الانتاج الحديثة ذات صفة اجتماعية غالبة ، فتتطلب وبالتالي وجود أشكال اجتماعية أو جماعية لملكية لكي تتمكن من التطور بالحد الأقصى من الاتساع والسرعة .

إن المشكلة الهامة ، في الصين وفي البلدان الاشتراكية الأخرى ، ليست مشكلة وجود مثل هذه التناقضات (التي هي تقدمية بالأساس) ، وإنما مشكلة السيطرة الاجتماعية على هذه التناقضات . ولقد رأينا كيف تمت السيطرة الفعلية على التناقضات الموجودة في هذا المجال بفضل أشكال مختلفة من التوسيط ؛ بعضها مشترك بين الصين والبلدان الاشتراكية الأخرى ، وبعضها الآخر خاص بالصين دون غيرها . سوف نكرّس بعض الملاحظات الإضافية للتمييز بين ما هو مشترك وما هو خاص .

إن أشكال التوسيط المشتركة بين الصين والبلدان الاشتراكية الأخرى تتعلق بقطاع الدولة خصوصاً . وهي تتكون من حلقات تخطيط وسيطة ، الاعتراف بضرورة وجود عدد من مستويات التقرير غير المكثفة ولا مركزة ، التمييز بين التخطيط والإدارة الجارية وكل ما ينبع عن ذلك وخاصة في مجال العمالة والأسعار والنظام المصرفي ، إلى آخره .

إن أشكال التوسيط هذه الخاصة بقطاع الدولة تكتسي

أحياناً سمات مميزة - رغم كونها مشتركة بين الصين والبلدان الاشتراكية الأخرى - مثل الدور الهام نسبياً ، الذي تلعبه هيئات السلطة المحلية ، أو دور أجهزة الدولة التجارية . ولكن خصوصية هذه السمات تبقى ثانوية نسبة للطابع المشترك لأشكال التوسيط هذه . والجوهرى ، على كل حال، هو أن هذه الوسائل تتمسك تمسكاً شديداً بغلبة ملكية الدولة ، الشكل الذي لا غنى عنه للتشريك المتزايد Socialisation لقوى الإنتاج ولدمجها المتناسق وتعزيز التخطيط^(١) .

لقد أنشأت الصين ، خارج قطاع الدولة ، شكلاً من التنظيم خاصاً بها عندما أسست الجماعيات الشعبية ونظمتها جماعياً على أساس درجات ثلاث .

لقد رأينا في الجماعيات الشعبية أن الدرجة العليا (المندبة مع هيئة محلية لسلطة الدولة) تهدى لانتقال الملكية الجماعية إلى ملكية الشعب بأسره . في حين تعمل الدرجتان الدنيا وان على مطابقة أحجام الوحدات القانونية لأحجام الوحدات الاقتصادية الفعلية على مستوى الإنتاج والتوزيع . وهكذا تتم السيطرة على

١ - إن المقدرة ، أو العجز ، عن الاحتفاظ بغلبة ملكية الدولة ، من وجهة نظر بناء الاشتراكية ، هو مقياس فعالية أي إجراء يهدف إلى تأمين الوساطة بين الأشكال المتقدمة لعلاقات الملكية وبين قوى الإنتاج ذات التطور البطيء نسبياً . وعندما لا تكون هذه الغلبة مضمونة ، يسير الوضع بالتجاه الاضمحلال الفعلي للملكية الدولة (وليس بالتجاه اضمحلال الدولة) . ويبدو أن هذا مما يميز الاجراءات المتخذة في يوغسلافيا .

التناقض بين الجماعية الشعبية كوحدة قانونية واسعة وبين الحجم الصغير لوحدات العمل .

إننا نلقي هنا شكلاً جديداً من التوسيط له أهمية كبرى بالنسبة للمستقبل ، لأن الجماعية الشعبية القائمة على هذا الأساس بنية جد مشجعة على مكانته الزراعية في المستقبل (يمكن إدارة وسائل الانتاج الآلية الأقوى على مستوى الجماعية ، بينما تدار وسائل الإنتاج الأضعف على مستوى الفيلق) ، مثلما هي مشجعة على تصنيع الأرياف . ولا شك في أن هذا الشكل من التنظيم الريفي يوفر لعدد كبير من البلدان فوائد جمة .

هذه الملاحظة تقودنا إلى معالجة موضوعنا الثاني : الأهمية الدولية « للنموذج » الصيني في بناء الاشتراكية .

٢ - الأهمية الدولية للنموذج الصيني في بناء الاشتراكية

لا بد من ملاحظتين أوليتين حول هذه النقطة :

أ) لا نعتقد ، شخصياً ، بإمكان وجود « نموذج » لبناء الاشتراكية يمكن نقله فعلاً من بلد آخر . كل « نموذج » فعال هو نتاج تاريخي ، وبما أنه لا يوجد بلدان لها التاريخ ذاته ، وتواجهها المشكلات ذاتها ، فلا يوجد وبالتالي بلدان يستطيعان أن يتبنّيا بنجاح « نموذجاً » واحداً لبناء الاشتراكية .

ب) إلا أن كل تجربة في بناء الاشتراكية هي مصدر دروس ثمينة للبلدان الأخرى السائرة في طريق الاشتراكية . ولكي تثمر هذه الدروس ، يجب أن نستخلص من هذه التجارب

المختلفة كل العِبَر، الإيجابية منها والسلبية، وذلك بالصراحة والوضوح الكاملين. إذا لم يحصل ذلك، وخصوصاً إذا تعاملينا عن بعض الأخطاء وعواقبها، فإننا قد نساهم في دفع بلدان أخرى إلى ارتكاب الأخطاء ارتكبت في السابق، والتي يجب تفاديتها بسهولة.

وهكذا، فإذا نحن انطلقنا من دروس التجارب، وليس من «النموذج»، يتبيّن أن الدروس الإيجابية التي يمكن للبلدان الضعيفة التصنيع أن تستخلصها من التجربة الصينية هي عديدة وعلى جانب كبير من الأهمية. وهذا ما هو معترف به بشكل واسع جداً. والأهم من ذلك أن نلتفت الانتباه إلى نقطتين رئيسيتين :

أ) لا بدّ من الأخذ بعين الاعتبار السمات المميّزة للصين وثورتها. ولقد حاولنا طوال هذا الكتاب أن تبرز ببعضها من هذه السمات : ولا يجوز أن ننسى منها تلك الناتجة عن المساحات الشاسعة جداً في الصين، أو الناتجة عن وجود وفرة من الكوادر السياسية التي تكونت خلال صراع طبقي طويل. وإذا لم يكن البلد الآخر في وضع مماثل، وجب تعديل الاستنتاجات التي يمكن أن يستخلصها لنفسه من التجربة الصينية.

ب) من الخطأ الظن أن التجربة الصينية تحمل دروساً للبلدان الضعيفة التصنيع فقط.

إن هذه التجربة تحمل أيضاً دروساً إيجابية للبلدان المصنعة التي تسير في طريق الاشتراكية. إن أهمّ الدروس هي المتعلقة

بالدور الأساسي الذي تلعبه الأيديولوجية ، وتغلغل القيم الخاصة بالمجتمع الاشتراكي بين الجماهير . وقد نصل الى حد القول أن هذه الدروس هامة بشكل خاص بالنسبة لأكثر البلدان تصنيعاً، لأنها أكثر البلدان استعداداً للاتجاه نحو مقاييس « مجتمع الاستهلاك » ، في حين تعبّر هذه المقاييس ، في وضعها الصافي ، عن « قيم » الرأسمالية « الأكثر تقدماً » ، أو عن نظام رأسالي دفعـت فيه أكثر جوانب الرأسمالية سلباً إلى حدتها الأقصى . إن عدم رفض « أنموذج مجتمع الاستهلاك » بوضوح وانتظام ، يعني أن ننسى أن المرور الى تركيب اجتماعي اشتراكي لا يمكن أن يتم على نحو كامل إلا إذا أفضى الى ولادة انسان جديد .

فهرست

صفحة

المقدمة	٥
الفصل الأول: الأطر العامة للتخطيط الصيني، شارل بتلهايم	٩
١- مميزات الصين وثورتها	١١
٢- الأسس المشتركة في بناء الاشتراكية بين الصين والبلدان الأخرى	٢١
٣- القرارات الاقتصادية: انماطها، مستوياتها، اشكالها	٢٤
٤- العلاقات بين التصنيع والانتاج الزراعي	٤٥
الفصل الثاني : التخطيط وتسهيل وحدات الانتاج	٥٩
١- المشروع الصناعي	٦٦
٢- الجماعيات الشعبية	٨٥
الفصل الثالث : أنظمة الأجور في الجماعيات الشعبية	١٠٧
١- وحدة الحساب	١١٢
٢- حساب نقاط العمل	١١٧
٣- حساب الدخل الصافي	١٣٣
٤- الرصيد الحالي للجماعيات الشعبية	١٥٤
الفصل الرابع : سياسة الأسعار ودور الربح	١٥٩
١- الأسعار	١٦١
٢- الربح والمربود	١٩٦
الفصل الخامس : اسلوب مميز في بناء الاشتراكية	٢٢٧
١- القاعدة الاقتصادية والبني الفوقيا الايديولوجية	٢٣١
٢- السلم الجديد للقيم الاجتماعية في الصين	٢٤٢
٣- استنتاجات	٢٧٤

كان الهم المشترك الذي يوجه المؤلفين هو ان يستخرجا من الحياة الاجتماعية والتنظيم الاقتصادي المحددين في الصين افكاراً من شأنها ان تبني المعرفة النظرية للاشراكية .

بديهي ان الصين لا تقدم ، بالنسبة لنا ، حلولاً نهائية قابلة للتطبيق في جميع الوضعيات التاريخية ، شأنها في ذلك شأن جميع البلدان الاشتراكية الأخرى . الا ان الثورة الصينية ، مع الصعود السريع للاشراكية منذ ١٩١٧ ، تطرح مشكلات عديدة ، وتبحث يومياً عن حلول قد تبدو ملائمة ، اي انها ، باختصار ، من الصخامة بحيث تتطلب ابحاثاً متزايدة العمق . . . الصين هي اول بلد ينتقل الى الاشتراكية انطلاقاً من مستوى صناعي منخفض ، والثورة الصينية في الارياف مثال باهر على النجاح الزراعي في البلدان المتخلفة . ان هذا الواقع المزدوج . . . هو الذي يجعلها مليئة بالدروس لجميع البلدان غير المصنعة .

(من المقدمة)

الثمن : ٤٠٠ ق.ل.
٥٠٠ ق.ص.

مُشَوَّرَاتِ دَارِ الطِّبْيَعَةِ - بَيْرُوت